



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء
دورها التنموي في الضفة الغربية

وفاء توفيق محمد سليمان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1432 هـ - 2011 م

دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي في الضفة الغربية.

اعداد:

وفاء توفيق محمد سليمان

بكالوريوس التنمية الاجتماعية والأسرية - تخصص التنمية الاجتماعية -
جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

المشرف: الدكتور ثمين الهيجاوي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية
المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية
المستدامة - جامعة القدس

القدس - فلسطين

1432 هـ - 2011 م



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة - بناء المؤسسات

إجازة الرسالة

دور المؤسسة الشريفة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي
في الضفة الغربية.

اسم الطالبة: وفاء توفيق محمد سليمان
الرقم الجامعي: 29714168

المشرف الرئيسي: د. ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2011/2/7 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع.....
التوقيع.....
التوقيع.....

- 1 رئيس لجنة المناقشة : د. ثمين هيجاوي
- 2 ممتحننا خارجيا : د. نايف جراد
- 3 ممتحننا داخليا : د. عبد الرحمن الحاج

القدس - فلسطين
1432 هـ - 2011 م

الإهداء

إلى من تعب وخاطر واقتحم المشقات والصعاب في سبيل توفير الراحة لي وإخواني، إلى روح والدي ادخله الله فسيح جناته.

إلى من حملتني وأطعمتني من ثمرة قلبها، إلى من أدين لها بكل ما وصلت إليه بفضل رضاها ودعائها لي، إلى من يعجز اللسان عن شكرها إلى أمي، ولم يخطئ درويش حين قال للام "الن اسميك امرأة سأسميك كل شيء"، أهديك ثمرة جهدي لعلمي أفي قدر ذرة مما منحتني.

إلى من وقف إلى جانبي ودعمني وصبر على تقصيري وانشغالي بإعداد الرسالة، إلى رفيق دربي زوجي العميد كاسترو، وإلى أبنائي وبناتي اللذين وقفوا معي منذ بداية المشوار وساندوني لإكمال دراستي راغب، نفين، شادي، رناد، دارين، ميرنا.

إلى فلذة كبدي رحمه الله وادخله فسيح جناته ابني الشهيد فادي.

إلى أحفادي هشام ولليان

إلى أخواني، وأختي.

إلى أصدقائي، وإلى كل من ساهم وتعاون معي لإكمال دراستي.

إلى أسرانا البواسل وإلى أرواح شهدائنا الأبرار.

اهدي هذا الإنجاز المتواضع.

وفاء توفيق محمد سليمان

إقرار

أقر أنا مقدمة الرسالة وفاء توفيق محمد سليمان أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير تخصص بناء مؤسسات، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير له حيثما ورد، وأني استعنت بالعديد من المراجع ووثقت ذلك حسب أصول البحث العلمي، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

وفاء توفيق محمد سليمان

التاريخ:.....

شكر وتقدير

قال تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) (إبراهيم، آية، 7) اشكر الله نعمته وفضله لما أولاني من صبر و مقدره على إتمام هذه الرسالة.

أنقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة القدس ممثلة بدارتها ودوائرها، وإلى عمادة الدراسات العليا ومعهد التنمية المستدامة وخص أستاذي الفاضل الدكتور زياد قنام لما قدمه لي من عون ومساعدة وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير على تطور وإتمام هذا البحث، فله مني كل الشكر والتقدير. أشكر أعضاء هيئة التدريس بمعهد التنمية المستدامة من أكاديميين وإداريين وفنيين على ما بذلوه من مساعدة خلال المشوار العلمي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور ثمين الهيجاوي على تفضله بالإشراف على رسالتي حيث لم يبخل علي بعلمه وبآرائه وتوجيهاته السديدة فله مني جزيل الشكر، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكبير الدكتور يوسف أبو فارة لدعمه وتوجيهه السخي لإخراج هذا العمل، ولتحكيمة استبيان الرسالة. وخالص الامتنان والشكر لأستاذي الفاضل الدكتور محمد شاهين لمنحي وقته الثمين وتوجيهاته السديدة لإخراج هذا العمل بأفضل صورة، وأتقدم بعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل نادي الديك لمراجعته هذه الدراسة لغويا، وعلى ما بذله من جهود مخلصه ومساعدة قيمة، وكل الاحترام والتقدير للممتحن الداخلي الدكتور عبد الرحمن الحاج، له عظيم الامتنان لملاحظاته القيمة. وكل الشكر والامتنان، للممتحن الخارجي، الدكتور نايف جراد له كل الاحترام والتقدير لارشاده وتوجيهاته.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ محمد المصري على جهده الكبير في عملية التحليل الإحصائي، من إدخال البيانات وإخراج النتائج الإحصائية الدقيقة التي قامت عليها هذه الدراسة.

ثم يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لمدير عام الشرطة الفلسطينية السيد اللواء حازم عطا الله لما منحني من دعم واهتمام لاستكمال دراستي، ولما يبديه من تشجيع لرفع القدرات بما يعود بالنفع على المؤسسة الشرطة والمساهمة في بناء دولة المؤسسات، وله شكر خاص لتحكيمة استبيان الرسالة. كما أتوجه بالشكر والعرفان لمديري الإدارات المتخصصة، ومديري شرطة المحافظات في المؤسسة الشرطة، لما بذلوه من جهد وتعاون بالإجابة على أسئلة المقابلة، وكل الاحترام والتقدير لمديري مراكز الشرطة في كافة المحافظات، وإخواني في المؤسسة الشرطة، قيادة

وأفراد والى كل من وقف إلى جانبي ودعمني، وكل الاحترام والتقدير للواء ماجد هواري لدعمه وتوجيهاته وخص بالذكر المقدم الدكتور خالد سباتين لما قدمه لي من مساعدة وتوجيهات، ولتحكيمة استبيان الرسالة، والى الرائد ابراهيم العبسي لترجمته للغة الانكليزية لملخص الرسالة.

وافر التقدير والامتنان والدعاء له بالصحة والعافية وأن يجزيه الله عني وعن طلبة العلم موفور الجزاء إلى الأخ الفاضل المهندس عصام الناجي حيث يعجز لساني عن التعبير والإيفاء لما قدمه لي من دعم ومؤازرة.

كما أتقدم بالشكر لمديري مؤسسات المجتمع المدني، لما بذلوه من جهد وتعاون في تعبئة الاستبيان وأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، واختتم شكري وامنتاني بما جاء من قول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وفاء توفيق محمد سليمان

تعريفات

المصطلحات النظرية:

- مفهوم الوظيفة
الشرطية
- : الوظيفة الشرطية تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع اللازمة، ليدافع عن نفسه دفاعاً شرعياً، ضد كل من تسول له نفسه العبث بالقوانين والنظم التي تحكم الدولة و هي الجهاز المكلف بحماية أسس الجماعة وكيانها من أي عدوان يتهدها في الداخل (العمرات، 2002).
- الضبط الإداري
- : مجموع القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الإدارية المنوط بها مسؤولية الضبط الإداري بهدف إقرار النظام العام، وتنظيم المجتمع، ووقايته من الجريمة وذلك بتحقيق الأمن العام والمحافظة على الصحة العامة والسكينة العامة (مجدي، 2004).
- الضبط القضائي
- : مجموعة الاجراءات التي تتخذها سلطات الضبط القضائي في التحري عن الجرائم بعد حدوثها في سبيل القبض على مقترفيها وجمع الأدلة اللازمة للتحقيق واقامة الدعوى وانزال العقوبة على من تثبت ادانته، أي الاجراءات والاورام التي تتخذها سلطة الضبط القضائي منذ وقوعها وحتى صدور حكم نهائي فيها.(عمرو، 2002)
- الوظيفة الاجتماعية
- : سلسلة نشاط الخدمات التي تضطلع بها الشرطة وفقاً لما تنص عليه القوانين واللوائح، فالخدمات الإدارية والخدمات القضائية التي تؤديها الشرطة لصالح المجتمع وأعضائه هي جزء من وظيفة الشرطة الاجتماعية.(عريف، 1997).
- الشرطة
- : قوة أمنية مدنية نظامية مدربة تدريباً خاصاً وذلك للمحافظة على الأمن وتطبيق القوانين، وتنفيذ الأوامر من أجل المحافظة على أموالهم وأعراضهم، حرياتهم، وسلامتهم في حدود النظام والقانون (الاطار الاستراتيجي، الشرطة الفلسطينية، 2008).
- التنمية
- : من نما ينمو بمعنى الزيادة ولها أشكال مختلفة فهناك التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإذا لم يحدد نوع التنمية فإن التفكير يتجه للتنمية الاقتصادية ويقصد بها العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه كما ونوعاً والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين حيث

تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية (الشمراي، 2004).

الدور

: يحدد الدور الحقوق والواجبات المرتبطة بمركز معين، وهذا بدوره يساعد على تنظيم توقعات الأفراد الآخرين من الشخص الذي يشغل مركزا معينا. (مدخل الى التخطيط والتنمية، 2000). وهو " مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة" www.edu.gov.sa كتاب الإدارة الصفية بين النظرية والتطبيق الأدوار الأساسية للمعلم داخل الصف.

النظام العام

: مجموعة المصالح الجوهرية التي يتعارف عليها المجتمع بحيث يصبح من يقوم بمخالفتها يشكل فعلة إضرار بالنظام العام. (عريف، 1997).

الأمن

: الأمن حاجة أساسية من حاجات البشر، تحتل المرتبة الثانية من حاجاته، وتتلو مباشرة في أهميتها في إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية كالطعام والشراب، ولذا يؤثر الإحساس بفقده أو نقصه على كيان المجتمع كله، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت من الاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع والى الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم المجتمع على تحقيقها. (العبودي، 1993).

المجتمع المدني

: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. (إبراهيم، 1995).

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين 1-5/2009 - 30/11/2010، حيث مثل مجتمع الدراسة مديري الإدارات المتخصصة، ومديري مديريات الشرطة في المحافظات، مديري المراكز في المؤسسة الشرطة، وتسعون مديرا من مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، جميعهم باستثناء محافظة القدس. وتمثلت مشكلة الدراسة في دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي، حيث هدفت إلى التعرف على دور المؤسسة الشرطة من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطة، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني، والإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بواقع العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني، التنمية الاجتماعية، الاقتصادية السياسية والقانونية، و إلى تقديم مقترحات تسهم في تطوير دورها، والوقوف على ابرز المعوقات التي تؤثر على أداء عمل مؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي. ولقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لإنجاز الدراسة، حيث استعانت في جمع البيانات والمعلومات بالاستبانة والمقابلة، ومراجعة الأدبيات السابقة، و جهت الاستبانة لمديري المراكز الشرطة، ولمديري مؤسسات المجتمع المدني، في حين تم توجيه أسئلة المقابلة لمديري الإدارات المتخصصة، ومديري شرطة المحافظات في الضفة الغربية، وقد تم تحليل مخرجات الاستبانة ومعالجتها إحصائيا، وعرضها بواسطة حزمة SPSS واستخدام اختبار التباين الأحادي، اختبار تحليل (Correlations)، اختبار LSD.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إن درجة دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي كانت بمستوى جيد جدا، حيث وصلت النسبة المئوية لاستجابة المؤسسة الشرطة إلى (86.0)، (80.8) لمؤسسات المجتمع المدني. وأظهرت نتائج المقابلات التي أجرتها الباحثة ان هناك علاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تأخذ طابع التعاون، الشراكة، التكامل، وتنسم بالثقة، وتبين ان هناك محاولات جادة من المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني لرفع درجة التنسيق والتعاون فيما بينهما عبر خلق أجسام مشتركة لمعالجة القضايا، وعمل مذكرات تفاهم لنظم العلاقة المشتركة.

اتضح ان دور المؤسسة الشرطة ليس مقتصر على تقديم الخدمات و انفاذ القانون، وإنما له ثمار تقطف من قبل الآخرين، والخدمات التي تؤديها لها انعكاسات على المجتمع بأكمله، وبينت أهمية التعاون من قبل المواطنين في المساعدة على كشف الجريمة، و بيان الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطة تدعم المستوى السياسي، مما يسهم بتوفير البيئة المستقرة التي تسمح بفتح السفارات وإيفاد

البعثات الدبلوماسية، وبيان هناك إطار القانوني ينظم عمل المؤسسة الشرطية، بحيث تلتزم بتطبيق قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني الذي يكفل حقوق الأفراد، في مواجهتها، وبيان الإدارات المتخصصة تتكامل مع بعضها البعض، بحيث تتكفل بتوفير الأمن والأمان والاستقرار للمواطن الفلسطيني، بهدف تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة الشرطية. وأتضح من خلال نتيجة المقابلات التي أجرتها الباحثة إن هناك خلط في فهم دور المؤسسة الشرطية، ودور المؤسسة الأمنية، من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني، وبأنه يوجد ضعف في الوعي القانوني لدى بعض شرائح المجتمع، بدور المؤسسة الشرطية وعلاقته بالتنمية ولكن من جهة أخرى، هناك تطور في آليات تلقي الشكاوى والمسائلة الداخلية والخارجية، وأيضا هناك عمليات تقوم بها المؤسسة الشرطية خاصة بها لا يمكن إشراك مؤسسات المجتمع المدني بها.

أظهرت النتائج بان المؤسسة الشرطية تعمل بطريقة علمية وممنهجة، في ممارستها لإجراءات الضبط الإداري والضببط القضائي، والمسؤولية الاجتماعية، السياسية القانونية، الاقتصادية، و أن هناك دور أساس للمؤسسة الشرطية في عملية الضبط الاجتماعي، بما تمتلك من وسائل تتميز بها عن وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى. وتبين أن هناك عدة وسائل ضبط لأداء منتسبي المؤسسة الشرطية، الأمر الذي يسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية، و الحد من هجرة العقول والشباب الفلسطيني، وهذا بحد ذاته دور اجتماعي تنموي، ووسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المؤسسة الشرطية هي نفسها وسائل للوقاية من الجريمة.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على إدراج ثقافة و مبادئ وقيم الأمن الإنساني، الاقتصادي، الاجتماعي،.....الخ، مفهوم الأمن الشامل، والوقاية من الجريمة، مفهوم المواطنة، سيادة القانون حقوق المواطن وواجباته في المقررات المدرسية والجامعية، والى الاستفادة من المناهج والأنشطة اللاصفية في المدارس في تعزيز الأمن، والى أهمية إحداث الشرطة المجتمعية. ودعت الى تعزيز مفهوم الشراكة، والتعاون في درء المخاطر والتهديدات التي تمس بالمجتمع، التقدير والاعتراف المجتمعي للمؤسسات المشاركة مع المؤسسة الشرطية، من خلال إقامة الاحتفالات التكريمية لتلك المؤسسات. وأوصت التوعية على تطبيق روح القانون وليس نصية القانون والتأكيد على إن القانون وجد لخدمة المجتمعات وليس لعقابها، والتوكيد على إن الجهاز التنفيذي الذي تمثله المؤسسة الشرطية جهاز إنساني قبل أي شي آخر.

وخلصت الدراسة إلى نتائج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية، والى ذكر المعوقات التي تحد من دورها في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

The role of the police in assisting the institutions of civil society to perform its developmental role in the West Bank

Abstract

This study took place in the period between 1/5/2009 – 30/11/2010, the society of the study was represented by: heads of specialized administrations, headquarters managers of the governorates, sub police station managers in addition to 90 managers of civil institutions in the West Bank except Jerusalem governorate.

The study problem: (the role of the police institution in helping civil society institutions carrying out their developmental role. The study aimed at recognizing the policing role from the viewpoint of its managers as well as the managers of the civil institutions and answering the relevant questions concerning the nature of the relation between both institutions in terms of security, social, economical, political and lawful development. Presenting suggestions that contribute in developing its role ,stopping on the most prominent impediments that affect the performance of police in assisting civil society institutions in performing their developmental role.

The researcher used the descriptive approach ,interviews and questionnaire to accomplish her study, as well as review of literature base. The questionnaire was directed to the above mentioned police managers and civil society institutions in West Bank , at the end she analyzed the results and treated them statistically and presenting them by SPSS using test of variance, Correlation and LCD Test. The study results revealed that the police institution role in assisting civil society institutions carrying out their developmental role was (Very Good). Hitting percentage of the response of police institution (86.0) , (80.8) to civilian ones.

The interviews revealed that there is a relation between both institutions based on: cooperation, partnership, integration, characterized by confidence. Also, it revealed that there are serious trials to upgrade the level of cooperation and coordination between both institutions by creating common bodies to solve issues and finding memoranda of understanding to manage the shared relationship.

It became clear that police foundation role is not limited to serving society and enforcement of law, but it has a fruitful role, and the service it presents has its own reactions on the entire society, contribution of the citizens helped in detection of crime. Police service has its importance a the political level which contributes in gaining stable environment to open embassies, delegation of diplomatic missions, with the presence of the lawful framework that regulates the police institution in which it became committed to the enforcement of Palestinian Code of Criminal Procedures guaranteeing individual rights. And that the specialized administrations integrate with each other to offer the Palestinian citizen safety, security and stability aiming at accomplishing the vision and the message of the police institution.

It also became clear through the interviews done by the researcher that there is a mix between understanding the role of police institution and security institution by some civil institutions. Also there is weakness of constitutional awareness from certain society sectors about police role and its relation to development. On the other side there is development in the mechanisms of receiving complaints as well as internal, external accountability. There

are private actions carried out by police service without the contribution of the civil institutions.

The results revealed that the police institution works on scientific and procedural way in settings of administrative and judicial procedures, social responsibility, legal and economical policy, social control via the available mechanisms that distinguishes it from other social control procedures.

Also there are several control procedures to the performance of the police recruited staff which contributes to the enhancement of transparency, impartiality values, as a basic requirement to achieve development and limit the immigration of Palestinian youth and intellectuals. And this thing by itself is a social development role. The means of social control used by the police institution are means of prevention from crime.

The study recommended the need to work on the inclusion of culture, principles, and values of human economical, social securityetc the principle of comprehensive security, prevention from crime, the concept of citizenship, rule of law, citizen duties and obligations of school and university curricula benefiting from the extracurricular activities in enhancing security and the necessity of finding community policing, promoting the concept partnership, cooperation in the prevention of risks and threats that affect the community, social appreciation and recognition to the participating institutions with the police institution through the establishment of the celebrations honoring those institutions.

Awareness on the application of law spirit not its exact text assuring that law was found to serve societies not to punish it. Assuring that the executive branch which is represented by the police institution is a humanitarian one before anything else.

The study concluded the results of the roles performed by the police foundation and mentioning the obstacles that limit its role in assisting civil society institutions in performing its developmental role

الفصل الأول

خلفية الدراسة

يلخص هذا الفصل عرض لخلفية الدراسة ومشكلة الدراسة والأهداف إضافة إلى أسئلة الدراسة وفرضياتها.

1.1 مقدمة

نتيجة لاتفاقية أوسلو الموقعة في العام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل دخلت السلطة الوطنية الفلسطينية الأراضي الفلسطينية وتولت زمام الأمور عام 1994 م في بعض المناطق المحتلة في الضفة الغربية و قطاع غزة، وبموجب الاتفاقية أنشئت المؤسسة الأمنية والتي من ضمنها الشرطة الفلسطينية "وهي قوة أمنية مدنية نظامية" (اتفاقية أوسلو الأولى، 1993).

ورغم من الصعوبات والمعوقات المحيطة، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية أن تحقق قدراً من الأهداف الوطنية، ولكن بعد العدوان الإسرائيلي العسكري والاستيطاني الواسع على مناطق ومقدرات ومنجزات السلطة الوطنية الفلسطينية في أواخر أيلول/سبتمبر 2000، أصبحت الأوضاع كافة، أشد تدهوراً وسوءاً عنها في الفترة قبل عام 1994، ولكن السلطة الوطنية استطاعت أن تخرج من بين الرماد وتتمكن من السيطرة على الفلتان الأمني، والمضي قدماً باتجاه المشاريع الإعمارية والتنمية.

وبما ان المؤسسة الشرطية جزء اصيل من المجتمع الفلسطيني، جاءت هذه الدراسة لتوضح الدور الذي تعمل به من اجل البناء والتنمية والحفاظ سيادة القانون والمشاركة في بناء دولة المؤسسات

حيث ان الشرطة هي المكلفة بتنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون (امننا، 2010)، وهذا ما دفع الباحثة لتناول الدور التنموي للشرطة، حيث إن المفهوم التقليدي للأمن الذي كان سائدا لم يعد مقتصرًا فقط على حماية امن الأفراد والممتلكات وإنما تجاوز ذلك ليشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الشعبي، 2004).

لذا جاءت الدراسة لتنتم سلسلة من الدراسات التي تناولت الأمن بمفهومه الشامل ولكنها اقتصرت فقط على دور الشرطة و حسب معرفة الباحثة لم يكن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت دور الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي، لما لهذه المؤسسة من أهمية في إرساء الأمن وبالتالي توفير الظروف الملائمة للتنمية.

في ضوء الواقع الانتقالي للمجتمع الفلسطيني، و هو أحوج ما تكون به مسؤولية الأمن مسؤولية جماعية ولو أن الدولة تتحمل الجزء الأكبر منها، والمؤسسة الشرطية نسق من مجموعة انساق تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتسهم في تنمية وتطوير المجتمع، فتصبح المؤسسة سواء كانت رسمية أو غير رسمية شريكة في البناء ومساهمة في السعي لتحقيق امن شامل يكفل للمواطن الحياة الكريمة.

من هنا جاءت الدراسة في الوقت الذي تبحث فيه الدول الراعية لعملية السلام، والمؤسسات المجتمعية عملية الإصلاح والحوكمة الرشيدة للأجهزة الأمنية، وتوضح الدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الشرطية بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به بحفظ الأمن العام للمجتمع، فهي تجمع بين متطلبات الأمن والدور التنموي الذي يكفل البيئة الملائمة لقيام مؤسسات المجتمع المدني بتحقيق غاياتها، اذ اعتمدت الدراسة على الدراسات المحلية التي تناولت الشرطة ولكنها من نظرة مختلفة أي تناولتها من حيث التعريف والوظيفة التقليدية، فاغلب الدراسات تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، ولم تنطرق إلى دور المؤسسة الشرطية في التنمية.

استعانة الباحثة أيضا بأوراق العمل العلمية، وبالصحف، والمجلات المتخصصة بالشرطة، وبالدراسات القريبة من مشكلة الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشكل كبير بالمقابلات التي أجرتها الباحثة مع مديري الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطية، ومديري الشرطة في المحافظات، بالإضافة إلى نتائج الاستبيان لمديري المراكز الشرطية في المحافظات، ولعينة من مديري المؤسسات في المجتمع المدني في الضفة الغربية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما هو دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي في الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

من خلال الإطلاع على الواقع الفلسطيني من حيث التنمية والأمن لوحظ ما يلي:

- ينظر بصورة ضبابية إلى الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية وفي ظل تقلب الوضع السياسي والأحداث التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، جاءت الدراسة للتعرف على الدور التنموي الذي تؤديه مؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي، لتتمكن المؤسسات من الاستمرار والتطور في الأداء والتنمية.
- تبين من خلال التعاون المشترك بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني المتمثل بورش العمل المشتركة والمنعقدة بين الجانبين، الدورات المشتركة، أهمية الدور التكاملي الذي تؤديه المؤسسة الشرطية والمجتمع المدني، المتمثل بتوفير الأمن والأمان وبالتالي التنمية، وهذا إقرار بالحاجة لرصد و أبرز لمثل الدراسة قيد البحث.
- تناولت غالبية الدراسات دور الشرطة من ناحية العسكرة والدور البوليسي ولم تتطرق إلى الجانب التنموي للشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي، وبالتالي جاءت الدراسة لتسد الثغرة في الجانب المعني، وتكمل ما سبق من الدراسات الخاصة بالموضوع.
- رصد دور الأمن في التنمية.

4.1 أهمية الدراسة

انطلقت الباحثة في تحديد أهمية الدراسة مما يلي:

- الأهمية العلمية: تعد التنمية المحرك الأساسي لتطوير عملية نمو المجتمع بشكل مستمر وبالتالي فان الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت المؤسسة الأمنية بما فيها المؤسسة الشرطية من الناحية العسكرية (البوليسية)، ومن حيث أنها العصا الغليظة والمستنزفة

للموازنة العامة، ولم تتناول الدور التنموي لهذه المؤسسة، وفي هذا البحث سيتم تناوله بشكل أكثر تخصصاً.

- أهمية الجانب التطبيقي: تمثلت فيما يأتي:

- أهمية الدراسة لمؤسسات المجتمع المدني: من المتوقع أن تشكل هذه الدراسة أساساً علمياً لمؤسسات المجتمع المدني، من حيث توضيح أهمية العلاقة التكاملية بينها وبين المؤسسة الشرطية، وتفيد كمرجع للمهتمين، و سوف توفر هذه الدراسة للباحثين مرجعية حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي.

- أهمية الدراسة للمؤسسة الشرطية: تتناول الدراسة مؤسسة الشرطة التي تتبنى رؤية بناء دولة المؤسسات والقانون، وتطرح شعار شركاء في التنمية، حيث توضح أن دور المؤسسة الشرطية لم يعد متوقف على الدور التقليدي بحفظ الأمن العام والنظام العام، وإنفاذ القانون، وإنما تعدى ذلك ليس فقط بالوقاية من الجريمة وإنما لمنع الجريمة قبل حدوثها مما يترتب عليه، مهام جسام تتطلب إن تكون مسؤولية الأمن مسؤولية جماعية، وبهذا تتمكن من مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في بناء دولة المؤسسات والقانون، وسوف تكون مرجع علمي لمؤسسة الشرطة.

- أهمية الدراسة بالنسبة للباحثة: الباحثة أحد العاملين في المؤسسة الشرطية فهي تسعى لربط الدراسة بالعمل.

5.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة: التعرف على دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية. أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يأتي:

- التعرف على واقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.
- التعرف على واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية السياسية والقانونية؟
- التعرف على واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية؟

- التعرف على واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية؟
- التعرف على واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الأمني.
- الوقوف على ابرز المعوقات التي تؤثر على أداء الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي في الضفة من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية.
- تقديم مقترحات قد تسهم في تطوير دور الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها التنموي بالمجالات التالية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية ومدراء مؤسسات المجتمع المدني.

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس من وجهة نظر مديري المؤسسة الشرطية و مديري مؤسسات المجتمع المدني" ما دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي؟". كما تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية؟
- ما واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية السياسية والقانونية؟
- ما واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية؟
- ما واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية؟
- ما واقع التعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني؟

7.1 فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم وضع مجموعة من الفرضيات المتعلقة بما دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي وهذه الفرضيات هي:

• الفرضية الرئيسية الاولى لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي. ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية لكل كم المؤسسة الشرطية، ومؤسسات المجتمع المدني وهي:

1. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

2. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

3. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

4. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

5. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

6. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

7. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير مؤسسة الشرطة.

8. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

9. فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.
10. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

• الفرضية الرئيسية الثانية لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة. ويتفرع عن هذه الفرضية فرضيات فرعية لكل من المؤسسة الشرطية، ومؤسسات المجتمع المدني وهي:

1. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في المؤسسة الشرطية.
2. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في المؤسسة الشرطية.
3. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في المؤسسة الشرطية.
4. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسات المجتمع المدني.
5. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسات المجتمع المدني.

6. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسات المجتمع المدني.
7. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في لمؤسسة الشرطية.
8. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسات المجتمع المدني.
9. لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في المؤسسة الشرطية.
10. فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسات المجتمع المدني.

8.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود الزمانية تم إجراء الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 1-5/2009 لغاية 2010/12/30.
- الحدود المكانية: محافظات الضفة الغربية: محافظة نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، طوباس، أريحا، بيت لحم، الخليل، رام الله، باستثناء محافظة القدس لتعسر العمل بها بسبب الاحتلال.
- الحدود البشرية: مدير عام الشرطة، مدراء المحافظات 10، مدراء الإدارات المتخصصة 13، مدراء مراكز الشرطة (62)، مدراء مؤسسات المجتمع المدني ثلاثون منهم من محافظات الشمال وثلاثون من الوسط وثلاثون من الجنوب.

9.1 محددات الدراسة

أُتضح أن الكثير من المؤسسات إن أحسن الظن غير محدثة لأرقامها وعناوينها.

- شح المصادر التي تناولت دور المؤسسة الشرطية في التنمية.
- تعسر العمل في محافظة القدس (الاحتلال الإسرائيلي).
- حواجز الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

الهدف الأساس من تأسيس المؤسسة الشرطية ووجودها هو حفظ الأمن العام، النظام العام، وبذل الجهود لتحقيق الأمان والاستقرار للمواطن والمجتمع وبالتالي الوطن. فالأمن حاجة أساسية للأفراد والمجتمعات ومرتكز أساسي لبناء دولة المؤسسات وتجسيدها على ارض الواقع وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وهذا لا يتحقق من خلال قوانين على الورق واستخدام آليات ومعدات ووسائل لمكافحة الجريمة فقط، فلا بد من إطار ثقافي يتغلغل في النفوس والعقول ويصيح قاعدة من قواعد السلوك العام، لتحد وتقلل نسبة ارتكاب الجريمة وتحقيق الضبط الاجتماعي الذاتي للمجتمع، وهذه من الغايات التي تسعى المؤسسة الشرطية للوصول لها، لبلوغ الأهداف الأمنية وغيرها من الأهداف لتحقيق الاستقرار والتنمية وتطور المجتمع نحو الأفضل. ومهما تعددت النظم تبقى الشرطة الركيزة الأساسية لبسط سلطة المجتمع صاحب المصلحة الحقيقية في بسط الأمن والأمان.

وللقضاء على حلم المجتمع الفلسطيني المتمثل بإقامة دولته الفلسطينية عمدت قوات الاحتلال إلى تدمير مقار المؤسسة الشرطية كلها بما فيها مراكز التأهيل والإصلاح، بهدف انتشار الفوضى والفلتان الأمني وعدم الطمأنينة في نفوس المجتمع، وذلك خلال فترة الاجتياح وإعادة الاحتلال للضفة الغربية عام 2000.

لذا مهمة الشرطة لم تعد محصورة بإفناذ القوانين وضبط الجريمة، أو الوقاية منها فقط، إنما امتد دورها للأخذ بالأسباب والدوافع التي أدت إلى ارتكابها، فالشرطة مؤسسة أمنية تقدم خدماتها لأفراد

المجتمع كافة وتضع على عاتقها مسؤوليات اجتماعية تقتضي أداء ادوار غير تقليدية ضمن مهامها ووظائفها.

علما ان كثيرا من الأبحاث تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية أو دور الأمن بشكل عام في التنمية ولكنها لم تتطرق إلى دور المؤسسة الشرطية في إحداث التنمية لذا يبرز سؤال عند الحديث عن التنمية، ألا وهو هل يمكن تصور وجود امن مجتمعي دون تنمية أو بصورة معكوسة تنمية دون امن وكيف تستطيع مؤسسة الشرطة أن تدفع وتساهم في دعم مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

ومع التغيير والتطور اللذين يشملان المجالات كافة والمستويات كافة ومنها المؤسسة الشرطية، أصبح ينظر بعمق وتحليل للدور الذي تؤديه المؤسسة والى النتائج المتوخاة من وظائفها ومهامها من هنا يركز البحث على الدور التنموي الذي تؤديه الشرطة، والهدف الذي تسعى للوصول له وتحقيقه وبالمقابل الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني والهدف الذي تسعى لتحقيقه والتقاطع بينها وبين المؤسسة الشرطية.

2.2 تعريف الشرطة الفلسطينية

هي هيئة مدنية نظامية شكلت بمرسوم رئاسي وتتبع وزارة الداخلية تعمل على حفظ الأمن وتطبيق القوانين وتنفيذ الأوامر من اجل الحفاظ على أموال الناس وأعراضهم وحررياتهم وسلامتهم الشخصية في حدود النظام والقانون وتباشر اختصاصها بقيادة مدير عام الشرطة تحت إشراف وزارة الداخلية (الاطار الاستراتيجي، 2008) ويعرف مشروع قانون الشرطة، أن الشرطة قوة مدنية نظامية ذات شخصية اعتبارية، وفي المادة (84) الباب الخامس من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل تعرف بان "قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحرريات". (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003).

و قد اتفقت معاجم اللغة العربية على تفسير كلمة الشرطة لما كان يميز رجالها به من شرط إي علامات ظاهرة تميزهم عن غيرهم، فالشرطة في الإسلام: هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وغيرها من الأعمال الإدارية

التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنيتهم (كلوب، 2006) وهناك من عرف الشرطة بأنها هيئة مدنية تؤدي واجبها لخدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتعمل على حفظ النظام والأمن العام والآداب العامة وتنفذ ما تصدره لها السلطة القضائية من الأوامر، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات (العزیز، 2005).

وفي تعريف آخر، الشرطة مجموعة من الأفراد الذين يتم تدريبهم على أساليب إنفاذ القانون ومنع الجريمة وكشفها، ويمكن تعريف الشرطة اصطلاحاً بأحد تعريفين الأول: أنها هيئة نظامية مدربة تدريباً خاصاً للمحافظة على الأمن وتطبيق الأنظمة وتنفيذ أوامر الدولة وتعليماتها دون المساس بأموال الناس وأعراضهم وحررياتهم الشخصية إلا في حدود النظام.

الثاني: الشرطة هم أشخاص سلطة إنفاذ القانون، وحماية الممتلكات والحد من الاضطرابات المدنية. (الشرطة ar.wikipedia.org/wiki)، وفي تعريفه لماهية الشرطة ذكر اللواء زياد عريف بان الشرطة بوجه عام هي إدارة الدولة في صون الأمن وإقرار النظام وتنفيذ القوانين التي تسن لصالح الجماعة. (عريف، 1997).

أما الشرطة اصطلاحاً فهي هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض وعلى الأخص منع الجريمة وضبطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من الواجبات. (هلال، 2007)

3.2 الأسس المهنية التي تعتمد عليها المؤسسة الشرطية

تتجسد الأسس المهنية التي تستند عليها المؤسسة الشرطية الفلسطينية والتي تعد مرجعية للقيادة عند مباشرتها لإعمالها في الرؤية، الرسالة، الأهداف، القانون، القيم، النظم، الإجراءات. أشرطة هي احد المؤسسات الحيوية ألتنفيذية التي تمثل إرادة تنفيذ الأوامر الصادرة عن الحكومة والسلطات القضائية في مجتمع ألدوله أحديثه، باعتبارها السلطان أذي يحمي القانون، لأن القانون هو مجموعة القواعد أتي تحكم العلاقات أتي تنشأ بين المواطنين داخل المنظومة ألتجتماعيه، وهذا يعني بالضرورة أن يكون هناك سلطان يحميه ويفرض تنفيذ أحكامه على الجميع، و إلا تحلل الوضع الأمني، وواجب الشرطة السهر على احترام هذا القانون وتقديم من يخالفه إلى القضاء، والشرطة هي أتي تنفذ هذه الأحكام جبراً إذا لزم الأمر (الزرقاني، 2010).

4.2 رؤية الشرطة الفلسطينية

تتمثل الرؤية الخاصة بمؤسسة الشرطة الفلسطينية بانها شرطة عصرية فعالة تعمل بشفافية ومسؤولية تعزز سيادة القانون، نحو مجتمع خال من الجريمة ركيزته التنمية المستدامة، (الاطار الاستراتيجي، 2010) وقد اعتمدت المؤسسة الشرطة حديثا رؤية واضحة عملت على وضعها وفق أسس علمية وتتمثل بشرطة قوية تحفظ امن الشعب وتحظى بثقته وشريكا حقيقيا في بناء دولة القانون، الرؤية تؤكد على عناصر القوة لدى المؤسسة الشرطة والمستمدة من الموارد البشرية العالية القدرة، والتي تحرص على حماية المواطن الذي يفخر بها كقوة تحافظ على حياته وممتلكاته في كل الأوقات. (الخطة الاستراتيجية، 2010).

محور الانتماء للسلطة هو شعور الفرد بالأمن، داخل المجتمع، فإذا اختل هذا الشعور، أو تزعزع تصدع ذلك الولاء والانتماء، فأمن الفرد والمجتمع لا يوهب ولا يمنح، ولكنه يفرض بحكمة السياسة، وحسن التدبير واطراد التنمية وإقرار النظام، والالتزام بالقيم، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، ودعم الأجهزة الأمنية التي تقوم بحفظ الأمن،(الحيدر،1425) وكما ذكر في المقدمة بان الهدف الأساسي من تأسيس المؤسسة الشرطة ووجودها هو حفظ الأمن العام والنظام العام وبذل الجهود لتحقيق الأمان والاستقرار للمواطن والمجتمع وبالتالي الوطن.

5.2 رسالة الشرطة الفلسطينية

تتمثل رسالة الشرطة ببناء مؤسسة شرطة فلسطينية مسالة تتمتع بشفافية ولها دور واضح ومحدد في خدمة الشعب والدفاع عن الوطن تعمل في نطاق قانوني سليم للحفاظ على مبدأ سيادة القانون وقادرة على تقديم خدمات شرطة فعالة ومهنية تفي باحتياجات المجتمع بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، وقادرة على إدارة مواردها المادية والبشرية بكفاءة و بفعالية. (الإطار الاستراتيجي، 2010).

وأيماننا من المؤسسة الشرطة بالتطور والتغيير فقد وضعت ضمن خطتها الاستراتيجية رسالة واضحة تتمثل بالسعي بقوة القانون لتوفير الأمن والأمان للمجتمع بمهنية وتميز وصون حقوق الإنسان، أي أن الرسالة المعتمدة من المؤسسة الشرطة منبثقة من الرؤية وتوضح بها الوسيلة والمعايير والقيم لتحقيقها (الخطة الاستراتيجية، 2010)

6.2 القيم

تتمثل القيم الشرطية بالاتي:

- أن يتحلى منتسب المؤسسة الشرطية بالصدق والأمانة من خلال أفعاله وأقواله.
- المهنية والإتقان من خلال تطوير المهارات وصقل القدرات وأداء مهني رفيع.
- الشفافية والنزاهة والتفاني في أداء الواجب.
- العدل والمساواة من خلال احترام الحقوق الدستورية.
- الولاء والانتماء.
- واحترام كرامة الإنسان وحقوقه من خلال تطبيق سيادة القانون الذي كفل المساواة والعدل للجميع.
- الكفاءة والفعالية.
- صون كرامة وحقوق الإنسان.
- المساءلة والمحاسبة.
- الولاء والانتماء. (الخطة الاستراتيجية 2011_2013)

7.2 الأهداف الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للشرطة الفلسطينية:

- بناء وتعزيز قدرات الشرطة المدنية الفلسطينية.
- توفير الأمن والأمان في البيئة والمجتمع.
- محاربة وضبط الجريمة.
- الحفاظ على سيادة القانون في الشرطة والمجتمع. (2009 جريدة الشرطة)
- صون الحريات وحقوق الإنسان.
- السعي المستمر للتميز في الاداء. (الخطة الاستراتيجية 2011_2013)

8.2 اختصاصات وواجبات المؤسسة الشرطية

نص مشروع قانون هيئة الشرطة الفلسطيني على أن الشرطة الوطنية الفلسطينية هيئة مدنية نظامية وحدد اختصاصها ضمن المادة (3) كما يلي:

• للمحافظة على الأمن والنظام العام، وعلى الآداب العامة، حماية الأرواح، والممتلكات العامة وتنفيذ ما تفرضه القوانين والأنظمة. (مشروع قانون الشرطة الفلسطيني، 2005). وكما ورد في الخطة الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية (2010/2012) اختصاصات وواجبات المؤسسة الشرطة:

- المحافظة على الأمن العام والنظام العام والآداب العامة.
- حماية أرواح وممتلكات من يتواجد على الأراضي الفلسطينية.
- كفالة الطمأنينة والأمن والاستقرار لجميع من يتواجد على الأراضي الفلسطينية.
- العمل على اكتشاف الجرائم وتعقب مرتكبيها وإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم للعدالة. (الخطة الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية (2010/2012))

• كما نصت الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة التي وقعت بين الطرفين عام 1995 وحلت محل اتفاقية غزة - أريحا، على إن "قوة الشرطة الفلسطينية تشكل السلطة الأمنية الوحيدة في الأراضي الفلسطينية"، وقد حددت هذه الاتفاقية المسؤوليات الرئيسة التي تضطلع بها الشرطة الفلسطينية على النحو التالي:

- المحافظة على الأمن الداخلي والنظام العام.
- حماية الجمهور وجميع الأشخاص الآخرين الموجودين في المناطق، بالإضافة إلى حماية ممتلكاتهم والعمل على توفير شعور بالأمن والسلامة والاستقرار.
- تبني كافة الوسائل الضرورية لمنع الجريمة بما يتفق مع القانون.
- حماية المنشآت والبنية التحتية والأماكن العامة التي تكتسب أهمية خاصة.
- منع أعمال المضايقات والعقوبات.
- محاربة الإرهاب والعنف ومنع التحريض على أعمال العنف.
- أداء أية وظائف اعتيادية أخرى للشرطة. (التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني، 2008) وقد ذكر (عريف، 1997) إن الشرطة هي الجهاز الإداري المنوط به كفاية الأمن العام، ومضمون النظام العام، وحماية مكاسب الجماهير السياسية، الاقتصادية، فضلا عن حماية الجبهة الداخلية، وامتدت مسؤولياتها لتشمل أفاقا جديدة أكثر اتساعا وشمولا بحيث تحتوي على اختصاصات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنموية وغير ذلك من المجالات.

9.2 الإطار القانوني للشرطة الفلسطينية

نظرا لعدم وجود قانون شرطة خاص بتنظيم العمل الشرطي فان الشرطة الفلسطينية تعمل بالاستناد على عدة زوايا قانونية منها:

- المادة (8,9) من اتفاقية أوسلو نصت على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية ونصه المادة الثالثة من الملحق رقم واحد على واجبات الشرطة ووظائفها.
- مرسوم رئاسي يقتضي بتشكيل هيئة الشرطة عام 1993.
- نص القانون الأساسي الفلسطيني (المادة 84) الذي يأمر بشكل واضح على ضرورة تنظيم عمل الأجهزة الأمنية بقانون خاص.
- قانون الشرطة الفلسطينية رقم 6 لسنة 1963 وقانون رقم 17 لسنة 1962 لقانون الأمن العام الأردني والتي عملت بموجبيهما الشرطة في قطاع غزة وأريحا.
- قانون دوائر السير رقم 3 لسنة 1995.
- قانون الأسلحة والذخائر رقم 2 لسنة 1998.
- قانون الاجتماعيات العامة رقم 12 لسنة 1998.
- قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998.
- قانون المرور رقم 5 لسنة 2000.
- قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية رقم (3) لسنة 2001، وتعديلاته.
- المرسوم الرئاسي رقم 12 لسنة 2002 يقضي بإلحاق الشرطة بوزارة الداخلية.
- قانون التامين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم 16 لسنة، 2004.
- قانون الخدمة في قوى الأمن رقم 8 لسنة 2005.
- قرار الشرطة القضائية رقم 99 لسنة 2005.
- قانون الكسب الغير مشروع رقم 1 لسنة 2005.
- المرسوم الرئاسي رقم 26 لسنة 2005 القاضي بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي.
- (التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني، 2008)

10.2 قانون أخلاق الشرطة

حرصت إدارات الشرطة المتقدمة على صياغة قواعد أخلاقية وسلوكية، تكون بمثابة دستور تلزم به رجالها ولعل خير دستور لأخلاق الشرطة، هو القانون الذي صاغه الاتحاد الدولي لمديري

الشرطة سنة 1937م، وفيما يلي نصه "أن واجبي كضابط ينفذ القانون هو خدمة الأفراد، وحماية أرواحهم وأموالهم، وحماية البريء من التخريب به، والضعيف من الظلم والإرهاب، والأمن من العنف والاضطراب، وان احترم الحقوق التي كفلها الدستور للناس جميعا من حرية ومساواة، وعدالة، وان أنأى بحياتي الخاصة عن كل ما يشيها حتى أكون مثلا يحتذي به للناس". (كلوب، 2006).

وفي المادة (72) الباب الخامس الفصل الأول من مشروع قانون الشرطة الفلسطيني لسنة 2005 يؤدي عناصر الشرطة اليمين قبل مباشرتهم أعمال ووظائفهم عند تعيينهم لأول مرة، وهو (اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً "لدولة فلسطين"، وان احترم دستورها وقوانينها، وان اعمل بصدق وأمانه، وان أكون مطيعاً لجميع الأوامر التي تصدر إلي من رؤسائي، وان أحافظ على شرفي وسلاحي، والله على ما أقول شهيد)، ويكون أداء اليمين أمام الوزير أو من يفوضه بالنسبة للضباط وأمام مدير عام الشرطة أو من ينيبه بالنسبة للأفراد. (مشروع قانون الشرطة الفلسطيني لسنة 2005).

11.2 حق الاحتجاز

منحت الشرطة خاصية الحجز كضابطة قضائية وذلك حسب قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 المادة 34 فقد حددت الحق للشرطة في سماع أقوال المشتبه بهم وعرضهم على النيابة خلال 24 ساعة، كذلك في حالة القبض على الشخص المشتبه به أن يتم التحفظ عليه لمدة لا تزيد عن 24 ساعة ومن ثم عرضه على النيابة، وفي المادة 19 الباب الثاني، الفصل الأول منحت الشرطة البحث والاستقصاء عن الجرائم ومركبيها، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى (قانون الاجراءات الجزائية 2001).

12.2 وظائف المؤسسة الشرطة

من الوظائف الأساسية للشرطة ١ الوظيفة الإدارية، والوظيفة القضائية، والوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة السياسية، طبيعة المهام والواجبات المنوطة بالمؤسسة الشرطة والتي من خلالها تحمي مكاسب الدولة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية حيث يبدأ مفهوم الأمن من الفرد ليشمل المجتمع بأكمله تجسيدا لمفهوم الأمن بإبعاده المختلفة، فمسؤولية الإدارة العامة التي تقع على عاتق الدولة تضطلع بها المؤسسة الشرطة، ضمن وظيفة الضبط الإداري، الضبط القضائي، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية. (زياد عريف، 1997).

13.2 الضبط الإداري

تعريف الضبط الإداري هو "الواجب ألبطبي للإدارة في التدخل التلقائي في أنشطة الأفراد قصد تنظيمها تنظيميا يكفل استتباب الأمن، والمحافظة على الصحة وكفالة السكنية، وواجبها كذلك في التدخل في الأنشطة العامة قصد صيانة النظام العام المجتمعي بغية مواكبة تلك الأنشطة لأهداف المجتمع، وذلك وفقا للقانون. (حسن، 2002)، وفي تعريف آخر للضبط الإداري فهو الأنشطة التي تمارسها الشرطة كسلطة إدارية من أجل الحفاظ على الأمن العام وتشمل كافة الأعمال التي ترمي إلى منع ارتكاب الجرائم من حيث أعمال الحراسة والدوريات وتنظيم المرور ومراقبة الأشخاص والأماكن إلى غير ذلك من الأعمال الوقائية السابقة على وقوع الجرائم والحوادث. (عراي، 2005) ويقصد به أيضا مجموعة الأنشطة التي تمارسها الشرطة كسلطة إدارية بحصانة الأمن العام والنظام العام والآداب العامة وما تقتضيه ذلك من مراقبة تهدف إلى منع وقوع الجريمة، وتقليل فرص ارتكابها (كلوب، 2006).

وتتحقق أهداف الوظيفة الإدارية من خلال توفير السكنية العامة عن طريق المحافظة على حالة الهدوء في الطرقات والأماكن العامة، أما استتباب الأمن ويقصد به اتخاذ التدابير للمحافظة على كيان الدولة وقت الأزمات والعصيان وما يترتب عليه من الاعتداء على الأموال، والمنشآت والمرافق العامة، ووسائل النقل كما في حالات المظاهرات، وحماية النظام العام أي الحفاظ على الأنظمة والقواعد والإجراءات التي تنظم حياة المواطنين، وهذا يتحقق من خلال التعاون مع أجهزة الضبط الأخرى في الدولة (العمرات، 1998).

وقد عرف (عريف، 1997) الوظيفة الإدارية (الضبط الإداري) بأنها الأعمال اليومية التي تباشرها الشرطة بصورة منتظمة ودورية أي الأعمال التي تهدف إلى منع الجريمة قبل وقوعها وهذه الأعمال لها أهمية عظيمة في العمل على الاستقرار وإشعار المواطنين بالاطمئنان، وفي تعريف للمجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية يذكر بان الوظيفة الإدارية للشرطة انحصرت بثلاثة أهداف أساسية وهي:

المحافظة على الأمن العام، ويقصد به جميع الإجراءات والتدابير الوقائية التي من شأنها منع وقوع أي إخلال أو اضطراب يعكر صفو المجتمع، وكذلك التدابير اللازمة للمحافظة على كيان الدولة السياسي وقت وقوع الأزمات والكوارث، أما الهدف الثاني فيتمثل في المحافظة على النظام العام منها السكنية العامة، الصحة العامة، تنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح والأنظمة من مهام (المجلس

الفلسطيني للعلاقات الخارجية، 2008)، أي ان القيود التي يفرضها الضبط الإداري، تهدف للحفاظ على النظام العام والأمن العام للمجتمع، أي لخدمة المواطنين للوصول لمجتمع الأمن والاستقرار، وكما أسلف ذكره الأمن والتنمية هدف يتوازن يهما الاعتماد المتبادل.

14.2 الضبط القضائي

وتعني التصدي لواقعة يصدق عليها وصف الجريمة بالمفهوم القانوني، أي أنها تبدأ بعد وقوع الجريمة بمجموعة من الإجراءات اللازمة، لإثبات وقوع الجريمة، (جمع الاستدلالات) وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها، قبل فتح تحقيق ابتدائي فيها (عريف، 1997)، وفي تعريف للمجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية يذكر بان الوظيفة القضائية للشرطة وهي: التي تمارسها الشرطة عقب وقوع الجريمة، بقصد معرفة الفاعل، والبحث عن أدلة، نيابة عن السلطة القضائية ولمصلحتها، وذلك من تحري وجمع معلومات واستدلالات واثبات دلالة وتقديم الفاعل للقضاء، (المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية 2008) دور الشرطة القضائي لا يبدأ إلا بعد وقوع الجريمة، وهو محدد بضوابط وهذا ما عالجه قانون الإجراءات الجنائية، أما دور الشرطة الإداري فهو دور مستمر لا يرتبط بوقوع الجريمة لان هدفه منعها، ولم يحدد القانون طريقا مرسوما لها بل ترك الأمر للسلطة الإدارية للشرطة مع الحفاظ على عدم الإخلال بالحريات العامة التي كفلها الدستور للأفراد، أي بمعنى آخر أعمال الضبط الإداري تستمد صفتها من أوامر السلطة الإدارية، أما أعمال الضبط القضائي تستمد صفتها من القانون، (عريف، 1997) وتحت عنوان سلطة الضبط القضائي أشار (العطل، 2009) إلى أن السلطات الممنوحة لرجال الضبط القضائي تركز في القيام بإجراءات التحري والبحث عن الجرائم ومرتكبيها وملاحقتهم، فاستسقاء الجرائم وإجراء جمع الاستدلال هي المهمة الأصلية لرجال الضبط القضائي. وعن المعيار الشكلي للضبط الإداري والضبط القضائي يتمثل في الجهة التي يصدر عنها ففي حال صدر العمل عن السلطة التنفيذية ممثلة في هيئاتها الإدارية وموظفيها فهو عمل ضبط إداري، إما إذا صدر العمل من إحدى الهيئات القضائية فهو عمل ضبط قضائي (مجلة مركز بحوث الشرطة، 1998)

15.2 المهام الشرطية ذات العلاقة بالجانب الأمني في مجال الاقتصاد

تتولى الشرطة من ضمن وظيفتها الإدارية والتي تتمثل في حماية المنشآت والممتلكات العامة، تنفيذ قانون الغش والتدليس التجاري، مكافحة التزوير ومنع الاستغلال ومكافحة التهريب الضريبي، بمعنى آخر كل التدابير التي تتخذها الشرطة في الحفاظ على الاقتصاد الوطني، وحماية

الأموال، ومكافحة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله..(دليل الشرطي الفلسطيني، 2008) وقد أوضح (عريف، 1997) إن الشرطة تقوم بالحفاظ على الاقتصاد الوطني، حيث تلاحق أعمال التزيف والتزوير والرشوة والفساد الإداري كما تقوم على مراقبة أعمال التهريب الضريبي والأغذية الفاسدة، وتتولى حماية الأموال العامة من خلال مراقبة أعمال سرقة التيار الكهربائي أو المياه وملاحقة لصوص كابلات التلفزيون، ويلاحظ انعكاس الأمن على الاقتصاد والاستثمار بشكل واضح وملحوس من خلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي في بيت لحم، ونابلس وما نتج عنه مدينة(روابي) وهي مشروع وطني يخلق آلاف فرص العمل ويشجع أيضا إلى العودة للسكن، ويرفد المنطقة بخدمات البنية التحتية (روابي 2010)

ولقد أوضح (حليمة، 2008) الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو) بان صافي الربح الموحد لشركة باديكو بعد الضريبة ارتفع بنسبة نمو بلغت %18، وهناك زيادة في الاستثمار، وهذا نتيجة تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتهيئة الأجواء الايجابية الأمر الذي أسس لبيئة مشجعة للاستثمار في فلسطين.(روابي 2010) وبين(ابو هلال، 2010) انه بالقدر الذي تستطيع فيه المؤسسة الشرطية من فرض الأمن العام والنظام العام واثبات قدرتها على مواجهة الجرائم والقضاء على الأنشطة الإجرامية كافة زاد شعور المواطن بالأمن والطمأنينة على نفسه وماله وعرضه، وشعور الفرد والمجتمع بالأمن ينعكس على مختلف جوانب الحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية والسياسية، مما يدفع مؤسسات المجتمع المدني بان تمضي قدما في مشاريعها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو...الخ، فتوفر المناخ الأمني ينعكس على التنمية وعلى جميع نشاطات المجتمع ومؤسساته.

وقد طرحت (جنان، 2010) في دراستها الميدانية حول الجريمة الاقتصادية (الجمركية) عدة نقاط لها انعكاس سلبي على الدولة والمجتمع حيث ذكرت بان الجريمة الجمركية لا تترك في المجتمع الأثر ذاته الذي يتركه كل من القتل والسرقة والاحتيال. إنما تفرز مخاطر متعددة تؤدي إلى:

- حرمان الدولة جزءا من مواردها.
- حرمان الاقتصاد الوطني أكثر الأدوات فاعلية في حمايته وتشجيعه.
- حرمان الخزينة العامة مبالغ طائلة.
- عرقلة تقويم ميزان المدفوعات والمساهمة في تحقيق خطة التنمية.
- سرقة المال العام، ركود الاقتصاد الوطني، فساد المجتمع ورسوة أفراد وموظفيه، وبشكل عام تفشي موجة الإجرام

ما سبق يظهر أهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها المؤسسة الشرطة المتمثلة في محاربة الجريمة الاقتصادية والتي انشأت لها دائرة متخصصة ضمن إدارة المباحث (أبو هلال، 2010)، ولقد ذكر الرئيس عباس في مؤتمر فلسطين للاستثمار بان النمو في الاقتصاد الفلسطيني وصلت نسبته إلى 8% خلال عام 2009، وانه جاء نتيجة سياسة فرض مبدأ سيادة القانون والحفاظ على الأمن العام فإذا لم يكن هناك امن لن يكون هناك اقتصاد ولا تنمية. (عباس، 2010)

ويؤكد الدكتور فياض الإنجاز الذي تم الوصول إليه بقوله "وصلنا إلى مراحل متقدمة من البناء، والأداء يرقى لأفضل المستويات حسب المقاييس الدولية وليس فقط الإقليمية، وفي ضوء هذه التجربة لدي الفناعة بإمكانية تحقيق أهدافنا. ما طرأ من تحسن في الأداء بمجال الأمن ووضع المؤسسة الأمنية على سبيل المثال يعد مؤشرا على إنجازنا، وهناك أيضا مؤشرات أخرى تتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع، فليس هناك مشروع واحد ينفذ من قبل مؤسسة، وإنما تجد انك لتحقيق إنجازا فأنت بحاجة إلى تعاون عدة مؤسسات، والتي لا بد أن يكون لها دور مهم لإخراج مشروع للتنفيذ" (جريدة القدس، 2010)

ومن خلال لقاء الباحثة مع نائب مدير إدارة المرور ذكر بان المؤسسة الشرطة تدفع الخطر عن المواطن عبر منع السرعة المتهورة في السياقة، فهي تحول دون وقوع حادث طرق ممكن أن يؤدي بحياة إنسان أو إتلاف ممتلكات الآخرين، فالفاقد من الموارد البشرية والموارد المالية والطبيعية يمثل مقومات أساسية للتنمية و كإدارة شرطة مرور توفر لراس المال الوطني الخسارة التي يتسبب بها مجرمي سرقة السيارات، ففي محاصرة هذا الخطر المضر المحمل للاقتصاد الفلسطيني تكاليف طائلة، نتيجة الاستيراد الخارجي، مما يزيد من التحويلات النقدية إلى الخارج، خاصة إذا ما علم أن شركات التأمين الفلسطينية دفعت بالعام 2009 ما يقارب 42 مليون دولار تعويضات عن حوادث طرق وكان الأولى استثمارها في عمليات التنمية المستدامة، وليس معالجة آثار الحوادث المدمرة واستنزاف الموارد المادية والبشرية وبنفس الوقت أموال التأمين مهما بلغت لا تستطيع إعادة الحال على ما كان عليه، وان خسارة المجتمع تكون كبيرة للإنسان كطاقة أو تراجع في طاقته (أبو زنيد، 2010) وقد ذكر د. مراد، بان امن الشعوب والدول لا يوهب ولا يمنح ولكنه يفرض بحكمة السياسة وحسن التدبير واطراد التنمية وإقرار النظام العام، فوسيلة الأمن تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة وهي ضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي بتوفير حد أدنى للتنمية، واستخدام جميع موارد الدولة و إمكاناتها المادية والبشرية، وضمن قدراتها في مختلف المجالات عن طريق الوسائل العلمية والتفوق التكنولوجي. (مراد، 1990) وقد أشار الناطق الرسمي باسم المؤسسة الامنية بان الأمن لا يتحقق بلا أدوات (رواتب، مركبات، واتصالات، سجون، كوادر

مدرية، طعام، إسكان أثناء النوم) حيث أن الأمن مال، فقوى الأمن تعمل أربعاً وعشرين ساعة، ليست وزارة يعمل موظفوها جزءاً من اليوم..كل هذا يحتاج إلى مال، (الضميري، 2010)2010 وقد افاد د. سراج أن الشرطة كهيئة تنفيذية تساند التشريعات عبر تنفيذها القوانين بجعلها سارية المفعول على ارض الواقع ومعاقبة المخالفين لهذه التشريعات وفق القانون، وهذا الدور يلتقي مع دور مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بتعبئة الشعور الوطني والديني والاجتماعي للمواطن وجعله قادراً على اتخاذ موقف مضاد للانحراف والأجرام من خلال برامج توعوية تنموية تخاطب كل فئات المجتمع فالأمن الاقتصادي أساس للأمن الاجتماعي والسياسي وبالتالي الأمن نسق متكامل، ولمكافحة الجريمة الاقتصادية والوقاية منها لا بد أن تتضمن قواعد وإجراءات لمعالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف التخلص من العوامل المؤدية إلى الجريمة الاقتصادية. (سراج، 1998)

16.2 المهام الشرطية ذات العلاقة بالجانب الأمني في المجال السياسي والقانوني

الأساس الأول لأي نظام سياسي هو الأمن وعدم توفره يعرض مقومات الدولة للزوال، أي الأمن هو الأرضية والأساس اللذين تبنى عليهما أركان الدولة، فركان النظم السياسية هي امن، اقتصاد، يلاحظ تداخل وتشابك المهام والوظائف إلا أنها تؤدي إلى تحقيق الهدف الأسمى لوجود الشرطة، ومن الأمثلة على أهمية دور الأمن، لبنان فبعد أن فقدت السلطة المركزية السيطرة على الأمن عام 1975 حصل انهيار شامل بالنظام السياسي والاقتصادي فأصبح دويلات الأحزاب كل له نظامه وقانونه وماله ونظامه الضرائبي، الجزائر دولة بدأت بالانهيار في أواسط التسعينيات بعد أن ظهر الإرهابيون وظهر التخريب بها، الفلتان الأمني، وفوضى السلاح، في اليمن، وأيضاً في مناطق السلطة الفلسطينية فالحفاظ على الأمن العام والاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي هو مسؤولية تتولاها المؤسسة الشرطية بالتساند والتعاون والتشارك فهو عملية تكاملية مع مؤسسات الأمنية والمدنية الرسمية وغير الرسمية للدولة (الشروف، 2010) و بالمحصلة لا يمكن لأي دولة أن تبنى مؤسساتها دون الحفاظ على الأمن الداخلي وهو المنوط بالمؤسسة الشرطية، وقد أكد وزير الدولة للشؤون القانونية في المملكة الأردنية، الدكتور كمال ناصر، بان الأمن الوطني متطلب من متطلبات الديمقراطية وتجديرها كما انه مسالة أساسية للحفاظ على هيبة الدولة ونشر مبادئ الحرية والعدل والمساواة، و إلى أهمية خلق التوازن بين الحرية والأمن وان التنمية السياسية حالة اجتماعية وليست فردية ومن واجب رجال الأمن المساهمة فيها والحفاظ عليها وتبصير المواطنين بالحقوق والالتزامات الدستورية وإشراك الشباب والمرأة في الحياة العامة (ناصر، 2010) والمكاسب التي تحققها التنمية بحاجة لدرع يحميها وهذا يتمثل في الاستقرار السياسي والاجتماعي

والاكتفاء الذاتي، والقاعدة الصلبة التي تتمثل بالقانون وانهاده. (مراد، 1990) وقد حدد قانون الخدمة في قوى الأمن رقم (8) لعام 2005 في المادتين (90) (91) إن أي عنصر من قوى الأمن الفلسطينية يحظر عليه الاشتغال بالسياسة أو الحديث بها أو ان ينتسب الى أي جمعية أو حزب سياسي القيادة الأمنية، وقد ذكر عريف بان الشرطة لها مهام ضمن الجانب السياسي تتمثل في ملاحظة التجمعات غير القانونية أو المشتبها في قيامها بأعمال خارج إطار القوانين الشرعية، وضبط الجرائم التي تتخذ الباعث السياسي.(عريف، 1997) وأشار هب الريح لا دولة دون امن، ولا يمكن لأي مجتمع أن يعيش بدون امن، فالأمن هو من الحاجات الأساسية للإنسان كما رتبها علماء النفس، فأول حاجة للإنسان المأكل والمشرب، والحاجة الثانية هي الأمن، فهو الأرضية والأساس الذي يبنى عليه باقي أركان الدولة، مؤسسات، النظام السياسي، والنظام الاقتصادي، الاجتماعي،،،، الخ. وبدونه لن يكون هناك اقتصاد، ولن يكون هناك مناخ اقتصادي(هب الريح، 2010).

17.2 المهام الشرطية ذات العلاقة بالجانب الأمني في مجال المسؤولية الاجتماعية

بعدما دخلت الدولة في طور الإنتاج والمراحل المعاصرة والتطوير أخذت على عاتقها السعي الحثيث نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحرية السياسية لرعاياها. وأصبح من الضرورة بمكان تطوير رسالة الشرطة بحيث تتطور أهدافها من المعنى الضيق لمهوم الأمن العام إلى المدلول الواسع ومعناه الأعم، فقد دخل في اهتمامات إدارات العمل الشرطي في الدول المعاصرة جميع الإجراءات التي تتعلق بوقاية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة من عوامل الانحراف التي تهدد كيانها (العمرات، 1998).

يقع الأمن الاجتماعي ضمن مفهوم الأمن الوطني إلا انه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعني حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة، وان القصد من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار، كما انه احترام حقوق الآخرين وصون الحرمات، كحرمة النفس والمال والعرض بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا اعدم الظلم وساد ميزان العدل، الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، (الخوالده، 2009) ومن الوظيفة الاجتماعية للشرطة رعاية الأحداث والمحترفين والمتشردين وأيضا التوفيق في المنازعات و أيضا الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين، والوظيفة الاجتماعية للشرطة تقوم بها ضمن إدارتها المتخصصة وبالأخص إدارة العلاقات العامة والإعلام، إدارة التأهيل والإصلاح، وحدة المرأة والطفل، إدارة المرور، إدارة المخدرات،،،، الخ. والوظيفة الاجتماعية هي سلسلة الخدمات التي تقوم بها الشرطة وفقا لما تنص

عليه القوانين واللوائح وتعمل على حماية أخلاقيات المجتمع، ورعاية سلوك الأفراد واحترام قيمهم الإنسانية وإعلاء مبادئ الحرية والعدالة حتى تتحقق لهم الحياة الهادئة والمطمئنة، وذلك بالتعاون مع الهيئات الحكومية (دليل الشرطي الفلسطيني، 2008).

مهمة منع الجريمة والحفاظ على أرواح الناس وإعراضهم وأموالهم هي خدمة اجتماعية واقتصادية تضطلع بها المؤسسة الشرطية من خلال انتشار عشرات مواقع الحراسة التي يتواجد بها أفراد الشرطة في جميع أنحاء المدن الفلسطينية مما يسهم مساهمة فعالة في تحقيق الأمن والقضاء على الجريمة فهذه المواقع يتواجد بها أفراد يعملون على مدار الساعة مهمتهم هي الحراسة والمراقبة ومنع أي عمل غير قانوني في محيطهم والإبلاغ عن أي تحرك مشبوه كذلك ان تبديل وتفقد هذا العدد الكبير من الأفراد على مواقع الحراسة وعدة مرات في اليوم يتطلب حركة دائمة لعدد كبير من الدوريات الشرطية وهذا كله يؤدي الى ردع المجرمين وبث الطمأنينة عند المواطن والسائح والمستثمر مما يعود بالفائدة على المجتمع وعملية التنمية فيه (الحسين، 2010).

مما سبق عرضه من واجبات لإدارة الحراسات يتضح بأنها على تماس مباشر مع المجتمع حيث تقدم خدمة دائمة في عملية التنمية ومن اجل القيام بواجباتها تقوم المؤسسة الشرطية بتوظيف عدد كبير من الشباب الفلسطيني وما ينبع ذلك من تقليل البطالة وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال الأمن وأسرهم وكفالة وتعويض الأسر في حال التقاعد أو الوفاة، و بهذا يكفل جزءا من المجتمع مما يسهم في التنمية المجتمعية (ابو حنانه، 2010) وفي أثناء المقابلة التي أجرتها الباحثة مع إدارة المرور ذكر نائب المدير أبو زنيد بان المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة الشرطية لتحقيق التنمية تتوافق مع مصلحة المجتمع ومؤسساته بحيث ينظر إليها بعين الرضا لتطبيقها القانون وأعطى مثال عن الفائدة المتحصلة من إنفاذ القوانين حيث أن الاحتلال عندما يوقع مخالفة مرورية على المواطن فهي تعود على مستوطناته وهو يستمد قوته من الاحتلال والته العسكرية أما الشرطة الفلسطينية في تطبيقها للقانون تساهم في عملية التنمية، والعائد لصالح البنية التحتية، وأهدافها تختلف عن أهداف المحتل، فهي تعمل على الدوام بنشر التوعية المرورية للحفاظ على المواطن وممتلكاته وعلى البيئة، وأضاف انه في الوقت الذي تحتفل إدارة المرور بتركيب الشارات الضوئية والشواخص التي تنظم السير فهناك دول مثل اليابان تحتفل بإزالتها فالمواطن أصبح لديه ضبط ذاتي وأدراك ومعرفة تنعكس بالسلوك المروري السليم(أبو زنيد، 2010).

ولقد ذكر مدير المرور بان نواتج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية وانعكاساتها على المواطن وبالتالي المجتمع تتمثل بحفظ الأمن للأفراد والمجتمع، وبالحد من الحوادث و الوقاية منها عبر

العناية بسلامة المرور على الطرقات حفاظاً على سلامة الإنسان والممتلكات، من خلال تسيير حركة المرور وتنظيمها وتأمين وصول العاملين إلى مواقع عملهم من كافة القطاعات وبلا شك في النهاية تسهيل انجاز أعمال المواطن وبالتالي خدمة المجتمع و توفير بيئة آمنة خالية من التلوث والتخفيف من التكاليف المالية لعلاج ضحايا الحوادث والمصابين وإصلاح الطرق، واستثمار التكاليف في عمليات التنمية وليس معالجة آثار الحوادث المدمرة واستنزاف الموارد المادية والبشرية، (عزامطة، 2010).

إن مفهوم الأمن في المجتمع المعاصر اختلف عن المفهوم التقليدي الذي يقتصر فقط على حماية أمن الأفراد والممتلكات، وإنما تجاوز ذلك إلى الأخذ بالمفهوم الواسع للأمن، الذي يشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ما زالت المفاهيم المحلية تعكس المعنى الرمزي والوطني للجندي الباسل ودوره المدافع عن الوطن. إن الشعور بالأمان أو عدمه لم يعد يقتصر على توفير الحماية الجسدية للأفراد أو الحماية من العدو الخارجي للوطن إنما تعدى ذلك إلى أهمية توفير عناصر استقرار متنوعة تشكل في مجملها شبكة أمان للمجتمع والمؤسسات والقطاعات والأفراد. (الشعبي، 2004)

وضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية الإدارات المتخصصة تتكامل مع بعضها البعض لخدمة المواطن والصالح العام، حيث تظهر نتائج عمل إدارة شرطة السياحة والآثار وانعكاسها على المواطن، فلا فصل بين المصلحة العامة والخاصة فبتوفير الأمن لأكثر من مليون سائح أجنبي سنويا وأيضاً لأكثر من 2 مليون مواطن محلي يقومون بالسياحة الداخلية، يعود على التنمية بمختلف جوانبها، وينعكس ذلك على مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بقطاع الآثار والتراث الثقافي وبالحفاظ على الآثار الفلسطينية من السرقة والاتجار بها وبيعها إلى جهات أجنبية خارجية، بالمجمل الحافظ المواطن المجتمع والوطن. (العمرى، 2010).

وبالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي التي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي وعلاقتها بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني ذكر نائب مدير شرطة السياحة والآثار في الشرطة الفلسطينية، بان هناك ظاهرة اجتماعية سيئة للغاية كانت تتمثل في وجود بعض أو عدد لا بأس به من الأطفال يقومون بالتسول من السياح وذلك عندما بدأت الشرطة السياحية والآثار عملها في محافظة بيت لحم مع أواخر عام 1995 مما انعكس و بشكل سلبي على سمعة ونضال الشعب الفلسطيني عدا عن أنها ظاهرة غير حضارية وغير أخلاقية، لذا عملت شرطة السياحة والآثار بإنهاء هذه الظاهرة إلى حد ما حيث استدعت أولياء أمور الأطفال وتم تحويلهم إلى وزارة الشؤون

الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى في الطفولة، وبشكل تدريجي يمكن القول إن هذه الظاهرة قد انتهت أمام الحركة السياحية الوافدة إلى فلسطين، لكن هناك أمر آخر يدور حول وجود بعض القصر الذين يمارسون مهنة بائع متجول غير مرخص وهنا تقوم شرطة السياحة والآثار بتحويل هؤلاء الأطفال إلى إدارة الأسرة والطفل حيث يتم معالجة هذه الحالات وربما يكون بعض معوقات شرطة السياحة في هذا الجانب إنهم يبيعون في مناطق تصنف على أنها منطقة (C) عند مسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) حيث شرطة الاحتلال، ويتم العمل بهذه الحالة مع ذويهم ليعودوا إلى صفوف المدرسة، وفي فترات العطل الصيفية يتم التنسيق، مع الجهات ذات العلاقة ليكون الطفل في مكانه الصحيح في المخيمات الصيفية والأندية بدل من الطرقات والشوارع والتي يتعرضون في الغالب لخطر المركبات وأصحاب النوايا السيئة، (الجمل، 2010).

وهذا ما يؤكده (الحربي، 1420هـ) دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة حيث يعتبر أن توفير الأمن هو مسئولية كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية وكل أفراد المجتمع، فمن الضروري وجود علاقة قوية بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سوياً في مكافحتها.

18.2 نشأة الشرطة

اكتشف الإنسان في فجر إنسانيته بان الطبيعة تهبه مقومات حياته ولكنها في الوقت نفسه تهدده في كل اللحظات والأحايين كلها، فكان عليه أن يراقبها وبهذا يكون لديه حس امني بدائي قابل للتطور بالخبرات المتراكمة وحين أراد الاستكشاف بدأت الاحتكاكات بين الجماعات الإنسانية والتضارب في المصالح وفي هذه الفترة تعلمت الإنسانية مبدأ التعاون والصراع وهذا المبدأ أنتج نظرية الأمن الوقائي الدفاعي او الهجومى(البكري، 2010).

والمجتمعات البشرية الأولى تكونت بالتجربة والخبرة تمكنت الجماعات من تطوير نفسها واعتمدت على شريحة مميزه منها لتولي الحراسة والمراقبة نشأت ضرورات قصوه لوجود فئات من المجتمع متخصصة مهمتها حراسة وحماية الجماعة ومكافحة الإخطار كلها فكانت نواة الشرطة في العالم على يد (أبو القوانين)الملك حمورابي أشهر ملوك الحضارة البابلية، (البكري، 2010).

وفي مقدمة الفيلسوف العربي ابن خلدون أكد على ان هناك مجموعة من الضرورات التي تدفع الأفراد إلى تكوين مجتمع ومنها ضرورة التعاون، الضرورة الدفاعية، وضرورة السلطة، وضرورة

الاستثناس بالآخرين، وضرورة الحياة الجمعية، أي انه ربط تكوين المجتمع(الدولة) بالأمن (الجويبر،2004).

عندما بدأ التنازع بين القبائل على الملكية الأكبر والأغنى أصبح مفهومها للأمن أوسع مما دفعها إلى تكثيف جهودها لمواجهة الخطر المشترك ومنه ظهرت الدولة.(العربي، 2010).

و هناك الكشوفات الاثارية، أوراق البردة والمنحوتات حفظت أقدم المضابط الشرطية والأمنية، وفي التوراة (سفر التكوين الإصحاح 39) وأيضا في القران الكريم ذكر ان سيدنا يوسف وضع في السجن (75 اية في سورة يوسف) وهذا يقود لأنه لا بد من شرطة تنفذ وترعى وتردع من يخالف (المرتضى، 2010).

يعد محمد بن مسلمة أول صاحب شرطة في العهد الإسلامي وأول قائد للتنشكيلات الأمنية الإسلامية، حيث أوكل له الرسول (صلى الله عليه وسلم) حراسة المدينة (العزيز،2005)، وإما أول استعمال لكلمة الشرطة يرجع إلى عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الذي وضع لها نظاماً جديداً وحدد لها واجباتها واختار لها رجالاً عرفوا بالتقوى والصلاح وكان يطلق عليهم رؤساء الشرطة. وأما الشرطة بالمفهوم الحديث للوظيفة فهم موظفون يعهد إليهم بفرض القانون والنظام وحماية الجماهير ومهام جهاز الشرطة في كل مكان تكون موحدة (أبو كاشف، 2002).

ففي العصر الإسلامي وجدت الممارسات العملية للشرطة في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين عهد إلى عبد الله بن مسعود بالطواف ليلا لتتبع اللصوص وطلب المفسدين ومن يخشى شروهم وهو ما عرف بنظام العسس، وقد نظمت الشرطة في عهد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة، وكان يختار من علية القوم (عجوة، 2007).

وفي العصر الأموي وضحت مهمة الشرطة وزاد تنسيقها في العصر العباسي وكان تعيين صاحب الشرطة من اختصاص الوالي او الأمير وكان يخلف الوالي في السلطة في حال غيابه، وفي عصر المماليك صار من يتولى الشرطة الوالي او صاحب العسس وعظم أمر صاحب الشرطة في الأندلس حيث انقسمت الشرطة إلى طبقتين العليا متخصصة في أمور الخاصة والصغرى متخصصة في أمور العامة، ويعود تأسيس الشرطة إلى الجهود الأولى للدولة العربية، وجاءت الخطوة الأولى على يد مؤسس الدولة معاوية بن أبي سفيان وفي عهد الملك بن مروان أطلقت تسمية الأحداث على من يقوم بحفظ الأمن وسمي قائدهم أمير الأحداث وظلت حتى نهاية العهد العثماني وتطلق على من

يقوم بحفظ النظام داخل الأحياء وكان لهم دور مشهود عندما تغيب سيطرة الدولة عن الأوضاع الداخلية،(الخليل،2008).

أذن الشرطة كوظيفة وجدت بهدف الحفاظ على قواعد الأخلاق وتنفيذ النظم التي يضعها حكماء التجمعات من أجل حمايتها، أما الشرطة كمؤسسة جاءت مع بدء تنظيم الدولة، أي إن الشرطة بوجه عام هي إدارة الدولة في صون الأمن وإقرار النظام وتنفيذ القوانين التي تعمل لصالح المجتمع، (عريف، 1997، ص 3) وفي أواخر العهد العثماني تم تقسيم القائمين على الأمن إلى ضابطيه في المدينة وجندرية في الريف ولكن تسمية الشرطة ظهرت مجددا في العهد أليفصلي وفي عهد الاحتلال الفرنسي(الخليل،2008).

أما تاريخ نشأة الشرطة الفلسطينية كان في الأول من تموز سنة 1920 بأمر من المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل وتزامن مع إنشاء الإدارة المدنية في فلسطين الانتدابية وقوة الشرطة الفلسطينية كانت تتكون من الدرك الفلسطيني والدرك البريطاني وكان القائد الأول لقوة الشرطة الملازم أول براملي قائد الأمن العام وقائد الشرطة والسجون إلى أن جاء الاحتلال الصهيوني سنة 48 وكانت مهام الشرطة تطبيق القانون وحفظ الأمن والكشف عن الجرائم ومحاربتها(يحيى، 2009).

- وفي عام 1948 تم دمج الشرطة الفلسطينية بالشرطة الأردنية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.
- في عام 1967 وبعد احتلال الضفة الغربية ترك رجال الشرطة عملهم إلا القليل منهم حيث انضموا إلى الشرطة الإسرائيلية.
- وفي عام 1987 قدمت الشرطة الفلسطينية استقلالها بناء على قرار من القيادة الموحدة للانتفاضة.
- في عام 1994 تم إنشاء الشرطة الفلسطينية من جديد عقب دخول السلطة الفلسطينية إلى أريحا وغزة واندماج معها عدد من أفراد الشرطة التي استقلت عام 1987. (يحيى، 2009).

19.2 الإدارات العامة المتخصصة في الشرطة الفلسطينية

الارتقاء بمستوى الأمن والأداء والسعي للتطور والتقدم نحو مجتمع امن ينعم بالاستقرار هدف تعمل الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة لبلوغه.

منتسبو المؤسسة الشرطة ضباطا، صف ضباطا، وأفراد هم الموظفون المكلفون بسلطة الضبط الإداري والضبط القضائي، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية حماية الوطن والمواطن لذا ليسوا حياديين في عملية البناء والتنمية، وتحقيق الأمن والتنمية هدف يترابط فيه الاعتماد المتوازن والمتبادل فلا يمكن تحقيق التنمية إلا في ظل تحقيق الأمن الذي لا يمكن تحقيقه إلا ببناء قاعدة وطيبة للتنمية.

فهم تكلفة الجريمة ما زال يعاني من الغموض إلى حد كبير لأنها تمس الأفراد جميعا، وحسابها يصعب أن يكون بصورة موضوعية في بعض الأحيان، ان ما تتحمله الدولة من نفقات على أجهزة العدالة والضبط وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين وما يكلفها ذلك ليس الجانب الملموس فحسب، فهناك الخسائر المتعلقة بشخصية الجاني والمجني عليه أضف إذا أصيب بعجز أو إن ابتعد نهائيا عن مجال القوى المنتجة عدا انه يحتاج إلى الانفاق عليه، أما الجاني فيسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة عدا عن فقدان الممتلكات(الرماني،2010).

1.19.2. إدارة المرور:

هي إحدى الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة، منذ تأسيس الشرطة الفلسطينية (1994) بوشر التدريب والتأهيل على العمل المروري بمختلف أشكاله وصولا للحالة التي تعيشها الشرطة الآن، حيث أصبح تسيير مرفق المرور على أيدي رجال خبراء ومهرة في تخصصاتهم، سواء على صعيد تنظيم المرور، والتعامل اللائق مع المواطنين، أو التحقيق في حوادث المرور وإبداء الخبرة الفنية فيها ومتابعة القضية أمام المحاكم المختصة (الموقع الإلكتروني للشرطة، 2010).

في البرنامج الإذاعي "الشرطة بخدمتك" 2009-12-17 الذي يبث عبر شبكة مع الإذاعية " فقد قال قاضي القضاة الشيخ تيسير التميمي إن من مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ على الضرورات الخمس: منها حفظ النفس البشرية، ولهذا أية قوانين تحافظ على النفس البشرية فهي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا يجوز مخالفتها بأي حال من الأحوال وكل من لا يلتزم بها فهو آثم".(إذاعة معا، 2009).

وعند سؤال الباحثة لمدير إدارة المرور في الشرطة الفلسطينية، عن الدور التنموي الذي تؤديه أجاب بان دورهم متوافق مع مصلحة المواطن والمجتمع عبر تطبيق سيادة القانون بحيث تسهم إدارة المرور في عملية التنمية من خلال نشر التوعية المرورية و تطبيق شعار طرحته الشرطة وهو كلنا شركاء في التنمية، ونفذته بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، (عزامطة، 2010).

وقد ذكرت صحيفة صوت الشباب عن نائب شرطة المرور بان المخالفة وسيلة لتقليل عدد الحوادث لأنها تشكل ردعا للسائقين فخلال عام 2009 وقع 4671 حادث سير نجم عنها 125 حالة وفاة 5728 مصابا ونسبة الضحايا من الشباب تصل إلى 47% وهذا يعني ان شخصين يموتان في حوادث السير كل أسبوع ويصاب حوالي 110 آخرين وبالعودة إلى الدور الذي تقوم به إدارة المرور وعائده الذي ينعكس على التنمية، وقياس تكاليف حوادث السير بحيث تعتبر من اكبر المشاكل التي تعيق التنمية لما ينجم عنها من أضرار اجتماعية واقتصادية، (صوت الشباب الفلسطيني، 2010).

و ذكر الدكتور المهندس عبد الحفيظ الهروط، في صحيفة الدستور الأردنية على ان معدل الوفيات في حوادث السير في العالم يبلغ حوالي 3 ملايين قتيل (ثلاثة أرباعها في دول العالم النامية) في كل عام والأرقام في تزايد مستمر ويزيد عن 20 مليون بين معوق ومشلول ومقعد وإصابات متنوعة لهذا الإنسان الأعلى ما نملك، أما الكلفة المالية المقدرة من هذه الحوادث حوالي 650 مليار دولار سنويا في العالم، ويذكر الهروط بأنه يتم التبليغ عن حادث سير كل خمس دقائق، ومواطن يقتل كل 10 ساعات و5 أطفال يموتون كل أسبوع، حيث بلغت الإحصائيات لعام 2007 (94000) حادثا نتج عنها 970 حالة وفاة و13 ألف مصاب معوق وجريح، وقدرت الكلفة المالية بنفس العام 255 مليون دينار إذ يتم خسارة 700 ألف دينار يوميا بسبب هذه الحوادث وهذا يرتبط بالخسائر المادية لقيمة المركبات وعلاج المصابين. (صحيفة الدستور الأردنية، 2009).

وحسبما أفاد"اللواء محمد فوده" رئيس الشركة القابضة للطرق والكباري في الجمهورية المصرية لمجموعة من الباحثين إن العامل البشري من أهم العوامل الرئيسية لوقوع الحوادث المرورية على الطرق، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية لحوادث الطرق في مصر حوالي 4 مليارات جنيه سنويا كتكلفة اقتصادية لهذه الحوادث تمثل حوالي 2% من الناتج القومي بالإضافة إلى فقدان حوالي 6000 مواطن من الشباب. (موقع بكرة، 2009).

وفي الجانب الإسرائيلي وهو أيضا من محيط السلطة الوطنية الفلسطينية حيث نشرت جمعية لتغيير آداب السيادة في إسرائيل - أور ياروك، تقريرا مفصلا عن تكلفة حوادث الطرق في 70 مدينة كبرى في إسرائيل للعام 2008، حيث بلغت التكلفة الكلية نحو 4 مليار شيكل بحسب معطيات المجلس الوطني للأمان على الطرق، وأما على صعيد اقتصاد الدولة العام فتصل التكلفة إلى نحو 16 مليار شيكل (موقع بكرة، 2009). وفي التقرير السنوي للعام 2009 للشرطة الفلسطينية افاد بوقوع 4671 حادثا مروريا نتج عنها 146 إصابة خطيرة و 5588 إصابة بين بسيطة إلى متوسطة

125 حالة وفاة أكثرها في محافظة الخليل حيث بلغت 28 حالة وفاة يليها محافظة جنين 24 حالة وفاة وبأنه تم احتجاز 3898 مركبة وأتلاف 3253 مركبة غير قانونية وتم تحرير 84444 مخالفة مرورية وقد تم تنزيل 3256 مركبة عن الشارع لحين تسوية أمورها القانونية وقد تم فحص 345762 مركبة.

وبالمقارنة مع اليابان يشير المفوض السياسي للشرطة الفلسطينية، بأنه في الوقت الذي نبتج فيه بغرس الشارات المرورية على حوافي شوارعنا تحتفل بلد مثل اليابان بإزالة آخر لوحة تحمل إرشادا مروريا عن شوارعها، وهذا يدل على المستوى الراقى والمتقدم من الانضباط والانصياع للقوانين الذي وصل إليه الشعب الياباني فقد تحول القانون المرئي والمخطوط إلى حالة سلوكية ونمط أخلاقي يجسده المواطن عمليا بعقل واع وضمير حي. (الكتكوت، 2000).

2.19.2. إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل:

هي إحدى الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة، بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 أصدرت قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لعام 1998، الذي استبدل اسم السجون باسم مراكز الإصلاح والتأهيل. وبتاريخ 1998/6/3 أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات القرار رقم 23 لسنة 1998، والذي اعتبر فيه المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل إحدى إدارات الشرطة.. وقد تعرضت غالبية المراكز للتدمير من قبل الجيش الإسرائيلي بعد اندلاع انتفاضة العام 2000، وتطمح الإدارة ومن خلال المشاريع الجديدة لبناء سجون نموذجية في كل من نابلس وأريحا وغيرها من المحافظات من أجل تطبيق الرؤيا والأهداف التي وضعتها كي تكون مراكز إصلاح وتأهيل فعلية.. (موقع الشرطة الفلسطينية الإلكتروني، 2010).

وفي مقالة لمندل عبدالله القباع يذكر بها التكلفة الاقتصادية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل يشير بأنها باهظة التكاليف نظراً لتحول السجين من منتج إلى مستهلك، و يضيع على المجتمع وعلى أسرته عائد العمل، كما يضيع على أسرته تكاليف معيشتهم فيصبرون عبئاً مضافاً على الدولة فضلاً عن سد حاجاته الأساسية داخل السجن من (ملبس ومأكل ومشرب وتطبيب، ومناشط حراسة داخلية وخارجية، تكلفة الجهاز الفني والإداري في هيكل الدولة بكل فئاته وتخصصاته ومستوياته (جريدة الجزيرة، 2009). وعند سؤال الباحثة لمدير إدارة الإصلاح والتأهيل عن دور إدارته في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي افاد بان أنفاد القانون يسهم بشكل كبير في التنمية وتحقيق الاستقرار الأمني باعتباره أساس التقدم في كافة المجالات، وبان العمل ينجح

بالتعاون والتكامل مع مؤسسات المجتمع المدني ويعود بالنفع على عملية التنمية ويسهلها وأيضا من خلال إصلاح النزلاء ودمجهم بالمجتمع عناصر منتجة مما يقلل الجريمة، وفي هذا الاطار تعمل الادارة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني على تفعيل التعاون لما فيه خدمة المواطن والمجتمع.(رحال، 2010).

3.19.2. إدارة حماية الأسرة و الطفل في الشرطة:

هي إحدى الإدارات المتخصصة الحديثة في المؤسسة الشرطية، وتتمثل فلسفتها ان تكون الأسرة خالية من العنف ضمن مجتمع سليم، رسالتها الحوار الهادئ واستخدام القانون ونبذ العنف من الوسائل الأفضل للحياة.

أظهرت نتائج العمل المكتبي والميداني وطبيعة المجتمع الفلسطيني وخصوصيته احتياج واضح لإدارة مختصة، و استنادا إلى الدور الرئيسي للمؤسسة الشرطية في توفير الأمن والأمان للأسرة والمجتمع و لكون العنف الأسري جريمة يجب علاجها، تم العمل على تبلور فكرة إدارة متخصصة تعنى بقضايا الأسرة حيث أصدر مدير عام الشرطة قرارا بتشكيل الإدارة وذلك بتاريخ 2008/10/7 وضمها إلى هيكلية الشرطة. (الموقع الإلكتروني للشرطة، 2010).

حيث تعد أسرته جماعه اجتماعيه أساسيه ونظام اجتماعي رئيسي، وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لعملياته الضبط الاجتماعي وهي نموذج مصغر للمجتمع الذي نعيش فيه، فالأمن الاجتماعي يقع ضمن مفهوم الأمن الوطني حيث يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعني حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة من اجل تحقيق الاستقرار وحماية حقوق الآخرين وصون الحرمات مما يساهم في خلق التوافق بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للإعمال الاعتيادية، وحماية المنجزات والسبيل إلى رقيها وتقدمها وهذا يتطلب تغليب الحس الوطني على المصالح الشخصية،(الخواهد، 2009).

4.19.2. الشؤون الإدارية:

هي إحدى الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطية تعمل على تلبية الاحتياجات والأولويات التي تضعها في الخطة الإستراتيجية العامة للمؤسسة الشرطية، حيث يتم توفير المأكل والملبس ومستلزمات المنامة، والأثاث، حيث أن الأمن هو الشرط الأساسي للتنمية والواجب التقليدي للشرطة

هو حماية الأمن العام والنظام العام وإنفاذ القوانين, غير أن دور الشرطة امتد ليشمل ما يتصل بأمن المجتمع من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية لا تختص بجانب دون الآخر فهي عملية شمولية متكاملة، وإدارة الشؤون الإدارية هي إحدى إدارات المؤسسة الشرطة التي تعمل مع مؤسسات المجتمع المدني من الناحية الاقتصادية، وما يترتب على هذا الدور الحيوي من اتصال وتفاعل وتبادل منفعة ودعم للاقتصاد الوطني، مما يسهم بالعملية التنموية، بتوفير هذه الاحتياجات يتم دعم السوق المحلي، تشغيل اليد العاملة، التقليل من حدة البطالة مما ينعكس على الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي وهذا يعكس الدور التنموي الذي تقوم به إدارة الشؤون الإدارية عبر تعاملها مع المؤسسات العامة والخاصة.(حمدان،2010)

5.19.2. إدارة الموارد البشرية

هي إدارة متخصصة تقوم بمهمة الإشراف على الأمور الإدارية للقوة البشرية بالشرطة والمعاملات والتغيرات على قيد كل موظف، وتقوم بدراسة الاحتياجات وتوفير المعلومات الإدارية و الشخصية عنهم و الحفاظ على التوازن العددي في كل إدارة من إدارات الشرطة الفلسطينية، (الموقع الالكتروني، 2010).

كإدارة موارد بشرية تختار خيرة أبناء الوطن لخدمة المواطنين، مما يسهم بشكل كبير في التنمية، من حيث خلق فرص عمل للشباب سواء للإفراد أو للضباط مثلا عندما يتم تنسيب 300 عنصرا إلى المؤسسة الشرطة لإحدى الإدارات تسد (صغرة) اقتصادية لثلاثمائة عائلة، رضى المواطن، والاستقرار (الأمن والأمان) مما يسهم بفتح السفارات الذي ينعكس على التبادل التجاري والثقافي، والاقتصادي، مؤتمر نابلس وبيت لحم، وبناء الضواحي الإسكانية هذا لم يتحصل لولا الاختيار الأفضل والتدريب الأمثل لإفراد وضباط المؤسسة الشرطة مما ينعكس على الأداء، بالتأكيد أيضا من خلال تكاتف الجهود والتعاون بين مختلف القطاعات والمستويات سواء مع المؤسسة الأمنية بكل مجالاتها ومؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية. (داوود، 2010).

6.19.2. إدارة السياحة والآثار:

هي إدارة متخصصة من إدارات الشرطة تعمل على توفير الأمن والأمان للسائح والحفاظ على الأماكن السياحية والأثرية والدينية، وعلى إجراء المسوحات الأمنية للعاملين في المؤسسات السياحية بالإضافة لتجار ومهربي الآثار والمتعاملين فيها ومنع الهدم والتجريف والبناء في المناطق

الأثرية إلا بعد إصدار الرخص، و الأشراف على تنظيم ألباعه المتجولين ومراقبه المتطفلين في المواقع السياحية ومنع جميع مظاهر التسول، ومراقبه سلوك الإدلاء والمترجمين أثناء مرافقتهم للسياح، الاهتمام بالإعلانات السياحية وإرشادات المرور على الطريق السياحية لتلافي جميع المعوقات أمام السياح. (الموقع الإلكتروني للشرطة، 2010). وقد أفاد التقرير السنوي للشرطة لعام 2009 بان إدارة السياحة والآثار بأنها تابعت 3137906 سائحا دخل الى أراضي السلطة الوطنية، وقضايا متعلقة بأمن الآثار والتراث الثقافي 650 قضية، وقضايا متعلقة بأمن المهن السياحية 788 قضية. (التقرير السنوي للشرطة الفلسطينية، 2010). وعند سؤال الباحثة لنائب مدير إدارة السياحة عن العلاقة التنموية بين الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية والدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني افاد عن وجود علاقة تكاملية بين شرطة السياحة والآثار وبين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقطاع السياحي لتعزيز التنمية السياحية، والدور أخدمي الذي توفره ينعكس بالإيجاب على الحركة السياحية، والاقتصاد الوطني، وتطبيق القانون يحمي مؤسسات القطاع حيث يوفر الأمن للسياح، للمرافق السياحية، ويحمي مؤسسات القطاع السياحي، و المواقع والأبنية التراثية كافة، بحيث يمنع هدمها أو تغيير معالمها وتقديم المخالفين إلى القضاء، وحماية الآثار الفلسطينية من السرقة والاتجار بها وبيعها لجهات أجنبية (الجمال، 2010).

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أن القطاع السياحي شهد في الربع الثاني 2008 ارتفاعا غير مسبوق في عدد النزلاء وإشغال الأسرة منذ عام 1996 أي بارتفاع نسبته 71% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). وكما ذكر مدير شرطة السياحة بان هناك أكثر من مليون سائحا أجنبيا سنويا والرقم في تزايد متصاعد مستمر وأكثر من مليوني مواطن من المدن الفلسطينية كافة، هذا ناتج عن الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية ولا ننسى الدور الهام للمواطن الفلسطيني بالدرجة الأولى والعاملين بالقطاع السياحي في مساعدتهم عبر الاتصال للإخبار عن أي خلل امني هنا وهناك وبالتالي العملية الأمنية والتنموية عملية متكاملة وهذا يعود للوعي الذي تتساند على نشره إدارة الشرطة السياحية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. (العمري، 2010)

7.19.2. إدارة المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية

هي إحدى الإدارات المتخصصة يتلخص عمل إدارة المباحث في وضع إستراتيجيته في مجال مكافحة الجريمة وملاحقة المجرمين وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للعدالة مع العلم إن غالبية الملتحقين بهذه الإدارة هم من ضباط وضباط صف وإفراد كانوا قد تلقوا دورات تدريبية في الوطن

ودول عربية وصديقه في مجال البصمة ومسرح الجريمة وأساليب التحقيق. وعند سؤال الباحثة الرائد حسام مدير وحدة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال في إدارة المباحث العامة، عن دور المباحث في التنمية أفاد بان الشرطة الفلسطينية تعمل على تطوير وحدة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال من خلال تدريب كوادرها بأحدث ما توصل إليه العلم الخاص بهذا المجال، وترصد أي بلاغ أو معلومة وتخطب النيابة المختصة من أجل استكمال الإجراء القانوني. وجريمة غسيل الأموال يعد مرتكبها كل من أتى بفعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (2) من قانون مكافحة غسيل الأموال بقانون رقم 9 لسنة 2007 (الوقائع الفلسطينية، 2008). ولقد ارتبطت عملية غسيل الأموال بظاهرة الاقتصاد غير المشروع والتي يعنى بها إجمالاً العمل على محاولة إخفاء والتعتميم على المصادر غير المشروعة للأموال بأساليب عديدة ومتنوعة لتضليل الجهات الأمنية والرقابية ، وإدخال هذه الأموال في دورة عمليات مشروعة. (غنايم، 2003). وتتمثل واجبات الادارة فيما يأتي (عصفور، 2010)

- محاربة الجريمة والتصدي لها.
- تنفيذ التعليمات والأوامر الصادرة من قيادة الشرطة والالتزام بها.
- إلقاء القبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة.
- عمل خطط لمكافحة الجريمة والوقاية منها.
- التوعية والإرشاد من خلال المشاركة في الندوات والفعاليات المختلفة.

وفي ملخص التقرير السنوي للشرطة الفلسطينية، ذكر انه قد تم خلال هذا العام 2009، في أقسام المباحث في الضفة الغربية الكشف عن 4218 من أصل 5819 والباقي قيد المتابعة.

وبتحليل لأسباب الجريمة اعتبر د. محمد شفيق أستاذ بجامعة عين شمس بان للتغير الاجتماعي أثراً على ارتكاب الجريمة نتيجة التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصال والمواصلات، مما أسهم في استيراد مظاهر سلوكية جديدة لا تتناسب مع القيم الأصلية السائدة، إضافة إلى الضعف في التخطيط الإداري، إلى جانب زيادة البطالة بين صفوف الشباب، وضعف الخدمات وأيضاً التغير الحاصل في المجال الاقتصادي حيث افرز أنواع جديدة في الوسائل والأساليب المستخدمة في التنفيذ، للمصدر نفسه أشار إلى أن هناك تزايداً في الجرائم الغير منظورة التي ترتبط بالمكانة الاجتماعية لمرتكبيها، والمتمثلة في بعض صور استغلال والنفوذ، الرشوة، وجرائم التزوير، وأضاف بأنه نتيجة لتضخم الثروات بشكل فجائي وانعدام الأخلاقيات كثرت حالات الغش والتزوير والاختلاس والرشوة والنصب والتهرب من الضرائب وقل احترام القانون وزاد التحايل عليه (شفيق، 1998). ويشير

خبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، إلى انه أن الأوان لكي نحقق الأمن العصري بمفهومه الشامل الذي تشارك فيه الشرطة والشعب معا لمواجهة الانحرافات والاستغلال والإثراء غير المشروع فالأمن عملية شاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية متكاملة و مترابطة ولا يجوز فصل عناصرها ومكوناتها. (مجلة الشرطة، 1999). ومن أبرز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ما يلي:

- استقطاعات من الدخل القومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
- زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
- التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
- شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم. و ظاهرة غسيل الأموال هي عبارة عن إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال (ادم، 2001).

8.19.2. ادارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية:

هي إحدى إدارات الشرطة الفلسطينية المتخصصة و تتلخص واجباتها كالتالي:

- التصدي لظاهرة انتشار المخدرات داخل المجتمع الفلسطيني
- ضبط المتورطين في تجارة و حيازة المخدرات بالجرم المشهود وتقديمهم للعدالة
- الوقاية من خلال برامج التوعية والإرشاد لمخاطر وآثار المخدرات على الفرد والمجتمع
- العلاج من الإدمان، حيث تتضافر جهود الإدارة مع المراكز العلاجية الأهلية التي وجدت من اجل العلاج بالتنسيق والتعاون وتبادل الخبرات في هذا المضمار وسياسة التوعية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة.
- التعاون الدولي وتفعيله في مجال مكافحة المخدرات للوقوف على آخر المستجدات الدولية في مكافحة جريمة المخدرات. (برقين، 2010)

وقد أفاد عزريل في التقرير السنوي لعام 2009 بان أقسام المخدرات في المحافظات الضفة الغربية قد أنجزت 568 قضية من أصل 611 قضية وتوقيف 704 انسانا على ذمة هذه القضايا، واستدعاء

997 مشتبه بها بهم و 11 امرأة على ذمة هذه القضايا. (عزريل، 2009). وفي تقرير مارديني لمجلة خالد العسكرية تقول فيه بان تكلفة المخدرات من الناحية الاقتصادية وحسب العديد من الهيئات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات والتي تؤكد بأن حجم ما ينفقه متعاطو المخدرات في العالم سنوياً يبلغ عشرات المليارات من الدولارات، وهي مبالغ تكفي لحل ومعالجة مشكلات الجوع والفقر والجهل التي تفتك بمئات الملايين من البشر على كوكبنا الأرضي. (مارديني، 2002).

أما ما تتفقه الدول المختلفة على أجهزة مكافحة المخدرات والمؤسسات الصحية المعنية بمعالجة المدمنين فيبلغ عدة مليارات من الدولارات سنوياً. من الناحية الاجتماعية نجد متعاطي المخدرات يحرم أطفاله وأسرته من احتياجاتهم المختلفة، و يخلف وراءه الأبناء الأميين والمتشردين المعرضين لكثير من مظاهر الفساد، وتعاطي المخدرات قاعدة انطلاق للكثير من مظاهر الفساد والانحلال و ينجم عنه خسارة للنفس البشرية، وتعطيل لإمكانيات الفرد وقواه الابتكارية المختلفة، وخسارة للمجتمع، أيضاً وتعويق لرقبه وتقدمه، عدا عن انه يعتبر من الوسائل الحديثة التي أصبحت تستغل في زعزعة الأمن القومي وعبر المخدرات يتم تجنيد عناصر المتاجرين والمتعاطين كجواسيس ضد بلدانهم من أجل تسهيل تمرير تجارتهم القاتلة. (أبو هدمة، 2010).

وفي مقال د. حازم الببلاوي نشر في جريدة الأهرام 18 أكتوبر 2009 تحت عنوان "عندما يكون العلاج أسوأ من المرض يشير إلى أن وضع نظم للعقاب على المخالفات التي تضر بالأمن والاستقرار ينبغي ألا يترتب عليها تكلفة اجتماعية على المجتمع أكبر من الجريمة نفسها، ويعطي مثالا على ذلك السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة 1919 عند تحريمها صناعة الخمر كل ما حدث هو أن ارتفعت أسعار الخمر مباشرة إلى ثلاثة أضعافها بالإضافة إلى الفساد في الإدارة الذي وصل إلى النفوس الضعيفة، وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الأرباح التي يجنيها المنتجون والتجار، مما اضطر إلى العدول عن التعديل الدستوري 1933 ولا يعني تشجيع استهلاك الخمر، بل أنها تحارب هذه الآفة الاجتماعية بقوة ولكن بوسائل أخرى أكثر فاعلية، أهمها التوعية والضغط الاجتماعي.

وأفاد (عليوي، 2010) بان فلسفة إدارة مكافحة المخدرات تنطلق من تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين من خلال التصدي لآفة المخدرات في المجتمع والعلاقة التي تربط إدارة المخدرات مع مؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تكاملية بمعنى أن الإدارة تسعى جاهدة لترسيخ الأمن الاجتماعي عبر تامين البيئة الآمنة لمنطلقات التنمية فهناك توجيهات وقائية من إخطار وأثار المخدرات وأخرى علاجية تهتم بمن وقع ضحية لهذه الآفة.

9.19.2. إدارة التدريب في الشرطة الفلسطينية:

هي إحدى الإدارات المتخصصة في الشرطة الفلسطينية، تشرف على تدريب وإعداد وتأهيل منتسبي الشرطة، بالإضافة إلى تدريب وتطوير قدرات المنتسبين الجدد للشرطة، والإشراف على الدورات في داخل الوطن وخارجه. وتقوم إدارة التدريب بإعداد الخطط السنوية للتدريب والتأكد من تنفيذها، وذلك عبر آلية يتم اعتمادها من قبل مساعد مدير عام الشرطة للعمليات والتدريب، والطاقت الاداري المساند له في الادارة العامة بالإضافة الى طاقم التخطيط والتطوير.(الموقع الالكتروني للشرطة الفلسطينية، 2010).

وتقوم بتأهيل وتدريب رجل الأمن تأهيلا جيدا وموakبا ومتخصصا اذ أصبح من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، بل إنه من الضرورات القصوى لاستدامة الأمن والاستقرار في المجتمع، وهي رؤية منطقية بعيدة النظر، لا سيما أن هناك مهددات عديدة للأمن تبرز على الساحة بين حين وآخر، سواء على المستوى الفردي أو الوطني أو حتى على المستوى الإقليمي والدولي، (الثقفي، 2007).

وقد ذكر (معتوق، 2009) بان تدريب العنصر البشري تأهيلا نوعيا يسهم بمكافحة الجريمة و بأمن المجتمع فالخدمات التي توفرها الشرطة وشعور المواطن بالأمن يجعل الاقتصاديين يقومون بدورهم في إنفاذ المشاريع التي هي أساس التنمية فحينما وجد الأمن والاقتصاد وجدت التنمية وذلك لما له من استقرار نفسي ينعكس على المجتمع برمته.

لذا فإن الدور الأكبر في التنمية يقع على عاتق الشرطة التي ينظر لها بأنها حلقة الوصل ما بين الأجهزة الأمنية والمجتمع وممثلة الحكومة في الشارع العام، وتتطلق هذه الفكرة من تفهم رجل الشرطة لواجبه وهو ما يقع على عاتق إدارة التدريب في الشرطة التي تعتبر الخطوة الأولى لرجل الشرطة فتدريبه وتأهيله شرطياً وتفهمه لدوره في إنفاذ القانون يجعلنا نقف على عتبة التنمية (التلواني، 2010).

ويعد التدريب في جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية من أهم اولويات استراتيجيتها ويأخذ عدة إبعاد منها البعد الشخصي والمتمثل بحاجات الأفراد والبعد التنظيمي أو المؤسسي والمتمثل بحاجات المنظمة، وأما البعد المجتمعي يمكن حصره في النظام الاقتصادي والسياسي والقانوني والمستوى الحضاري نظام تنمية الموارد البشرية الذي ينعكس بشكل ايجابي أو سلبي على مجمل التنمية في

فلسطين. (هواري، 2010). وهناك علاقة بين الدور القضائي الذي تؤديه المؤسسة الشرطة والدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني حيث يعتبر دور الشرطة هو أساس ففصة الضبط القضائي تمنح لضباط وضباط صف الشرطة العاملين وفقاً لنصوص قانون الإجراءات الجزائية رقم "3" لسنة "2001" وكذلك يحدد واجباتهم وطبيعة عملهم ضمن الصلاحيات المخولة لهم قانونياً، وتدرج ضمن القانون المذكور كيفية اخذ الإفادة والشهادة وطريقة الضبط للمواد الممنوعة قانونياً إضافة إلى المدة القانونية التي يعرض فيها المتهم على النيابة وكل هذا يكون ضمن تدريب رجال الشرطة على تفهم دورهم وطبيعته القانونية ذلك أن اغلب القضايا التي يكون مصيرها الفشل في المحكمة يكون خلافاً في الإجراء قبل ان يدخل القاضي في موضوع الدعوى ولذا فإن الخلل الإجرائي يجعل مصير الدعوى الفشل مما يجعل من واجبات كادر التدريب في الشرطة تدريب منتسبي المؤسسة على الإجراء الصحيح، من هنا فإن التطبيق السليم للقانون يجعل مؤسسات المجتمع المدني تقوم بواجبها على أكمل وجه ويتكامل مع الشرطة (التلبناني، 2010).

علماً أن هناك وسائل للضبط الاجتماعي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي وله علاقة بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد تكامل وتعاون بالعلاقة بينهما عبر برامج التوعية القانونية للمواطنين التي تعمل على تعديل السلوك الاجتماعي وتحقيق الأمن والاستقرار، مثل التوعية المرورية ومكافحة المخدرات وهو الاتجاه التي تتخذه الشرطة اليوم وخاصة إدارة التدريب التي تعمل على التدريب التخصصي وخلق مدربين مؤهلين في مجالات تخصصهم قادرين على التعامل مع فئات المجتمع في كل الحالات ومع كل فئات التدريب المستهدفة عمراً وتخصصاً. ويظهر ذلك جلياً حيث:

- التعاون: بين دائرة حماية الأسرة والطفل والمؤسسة التي تعنى بحل مشاكل الأسرة والمرأة.
- إما علاقة الشراكة: فتظهر بين بعض المؤسسات الإعلامية والإعلان في الشرطة.
- وبخصوص التكامل: فيظهر جلياً بين المؤسسات التي تعنى بتأهيل مدمني المخدرات والشرطة. (أبو الرب، 2010).

وتسهم إدارة التدريب في تعزيز الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني عبر تعريف رجل الشرطة بالمهام الملقاة على عاتقه من وظائف إدارية وقضائية واجتماعية ومعرفته بطبيعة حقوقه وفقاً للقوانين وواجباته أين تبدأ ومتى تنتهي وهذا يحتاج إلى تدريب مهني شرطي مكثف يجعله قادراً على القيام بواجبه بالفطرة لا اعتياده عليه إضافة للاستمرارية بالعملية التأهيلية والتدريبية الموجه والمنظمة من قبل إدارة التدريب بالشرطة. (جبارين، 2010).

ويهتم جهاز الشرطة بتدريب الضباط وصف الضباط والأفراد بكافة رتبهم فدورة كبار الضباط استهدفت المدراء من رتبة رائد ومقدم وعقيد وعميد وهذه الدورة مختصة لأعداد كبار الضباط باعتبارهم قادة من الصف الأول (قياده عليا) وتلقوا تدريباً لمدة شهرين متتاليين من خلال مناهج تدريبي يتضمن مجموعة من العلوم السياسية والقانونية والاجتماعية والادراية. وإما دورة القيادة الوسطى فاستهدفت فئة الضباط (نواب المدراء) ويتلقون تدريباً متعدداً المواضيع من العلوم الادراية إلى السياسية إلى القانونية فالاجتماعية والدورات المتخصصة التي تستهدف القوة التنفيذية وهي متعددة ومتنوعة. (هواري، 2010).

ويقوم جهاز الشرطة على توفير بيئة تدريب جيدة للمتدربين من خلال توفير كافة مستلزمات التدريب وتأمين الاحتياجات الأساسية للمتدربين كافة لإفادة أكبر قدر ممكن من هذا التدريب ومن أهم الخطوات التي قام بها قسم التدريب في جهاز الشرطة:

- توفير مناهج تدريبية وفق مقاييس معينة للمتدربين تشمل على عدة مواضيع أهمها القانون والادارة والحاسوب والتدريب العسكري من خلال قسم تطوير المناهج في كلية تدريب الشرطة.
- بناء مبنى تدريب، مزوداً بأحدث الأجهزة الالكترونية الحديثة وشبكات الانترنت ومكتبة لتشجيع البحث العلمي والدراسة وتلقي العلوم في المجال.
- توفير مدربين فلسطينيين خبراء ومختصين من خلال اختيار كوادر من الشرطة ذات تخصصات علمية عالية وتدريبهم وإعدادهم ليكونوا مدربين جيدين.
- توفير المستلزمات المالية والمادية التي يحتاجها المتدربون كافة كالإقامة الجيدة والغذاء الصحي.
- توفير نظام تقييم جيد يقيس واقع التدريب القبلي والبعدي ويقيس مستوى الأداء لدى المتدربين بعد تلقىهم التدريب.(2010، أبو الرب).

10.19.2. إدارة الحراسات في الشرطة الفلسطينية:

هي إحدى إدارات الشرطة الفلسطينية المتخصصة الوقاية من الجريمة ودرء الخطر الذي يقع على الأرواح والممتلكات من الواجبات والمهام الملقاة على عاتق هذه الإدارة. واجبات ومهام إدارة الحراسات هي حراسة جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمة للمواطنين، حيث تعمل على حماية وتأمين البعثات الدبلوماسية المتواجدة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية

كلها، تأمين ومرافقة الوفود الرسمية، ومن ضمن مهامها حماية بعض المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمة للمواطنين مثل البنوك، وتعمل على تأمين وحماية الجهاز القضائي الفلسطيني من تأمين المحاكم والقضاة، ونقل الموقوفين من وإلى المحاكم (الموقع الإلكتروني للشرطة الفلسطينية، 2010) بالإضافة لعملها الرئيس على توفير الدعم الفعال لإدارات الشرطة الأخرى خاصة المرور، ومهما كانت المعدات والتجهيزات التي تستعمل في الأمن حديثة، فإنه لا يستغني عن العنصر البشري الذي له دور فعال من حيث الحس الأمني والقدرة على التنبؤ والاستشعار بالأمر غير العادية، فما يمتلكه رجل الأمن من الحيطة والحذر وقوة الملاحظة وقدرة الرصد للحركة أو الظاهرة لكشف الخطر الذي يهدد المنشأة يكمن في قدرته على التمييز والربط بين الظواهر وتفسير ما تعنيه الدلالات وما تشير إليه الاحتمالات التي تسهم في النهاية للتصدي لمنع الجريمة. (الحسين، 2010).

11.19.2. إدارة المظالم و حقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية:

هي إحدى إدارات الشرطة الفلسطينية المتخصصة ومن أهدافها:

- ضمان الشفافية و السرية والحياد أثناء التحقيق.
- ضمان عدم تعرض المواطنين لأي شكل من أشكال التعذيب أو التعسف أو المساس بحقوقهم الإنسانية.
- تحسين علاقة جهاز الشرطة مع المواطنين، ومنع أي تداخلات من عناصر الشرطة أو خارجها من شأنه المساس بصحة الإجراءات القانونية.
- إطلاع المكلفين بإنفاذ القانون من جهاز الشرطة بأن التصرفات المحطة بالكرامة الإنسانية تشكل جريمة يعاقب عليها القانون. (الموقع الإلكتروني للشرطة الفلسطينية، 2010)

ونظراً لأهمية حقوق الإنسان أنشأت إدارة جديدة تتبع لمدير عام الشرطة وهي إدارة المظالم وحقوق الإنسان وذلك استناداً إلى أن الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان نجدها محل احترام من العاملين بجهاز الشرطة على اعتبار أن هذه الحقوق هي استحقاقات أصيله لكل شخص نتيجة كونه إنساناً وتقوم على أساس احترام كرامة كل فرد وهي ليست مزايا أو منحة. (إدارة المظالم و حقوق الإنسان، 2010).

مسؤوليات عدة تقع على عاتق منتسبي المؤسسة الشرطية تتطلب منهم أن يضعوا واجبهم أولوية في حياتهم فهم اقسوا اليمين على حمل الأمانة، فجوهر رسالة الشرطة وعمق معانيها أمر يدفع إلى

عقد واستحداث دورات حول فن التعامل مع المواطن، من جانب ومن جانب آخر هناك عقاب شديد على كل من يتعسف في استخدام السلطة التي يمنحها له القانون، (الشريد، 2009)

فهناك إدارة متخصصة للمظالم تهدف للحماية من الوقوع في الأخطاء، ومع هذا هناك بعض الحالات السلبية التي تنعكس سلبا على المؤسسة بأكملها ويغيب حينها عن الأذهان خدمات هذه المؤسسة وعطاؤها غير المحدود، منتسبي الشرطة ليسوا ملائكة وإنما بشر كغيرهم من المواطنين ومع هذا القانون لا يتوانى عن محاسبة هؤلاء الأشخاص لتبقى العدالة وحفظ الحقوق والحيادية والشفافية هي الصورة الحقيقية للعين الساهرة على امن الوطن واستقراره (الشريدي، 2009)

ومن أهم واجبات دائرة المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية: استقبال الشكاوى من المواطنين، المؤسسات الدولية، تنفيذ زيارات لمراكز الإصلاح والتأهيل ونظارات الشرطة للوقوف على مدى مراعاة حقوق الإنسان، إصدار نشرات دورية خاصة بالشرطة تتضمن معلومات عن بعض الممارسات الخاطئة، التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، التنسيق مع وسائل الإعلام التي تردها مناقشات أو شكاوى من المواطنين على أي تجاوزات لكادر الشرطة. (إدارة المظالم و حقوق الإنسان، 2010).

2.19.12. إدارة العلاقات العامة والإعلام:

هي إحدى إدارات الشرطة الفلسطينية المتخصصة ومن أهم أهدافها:

- العمل على رفع مستوى الوعي لدى متسبي الشرطة بأهمية دور الشرطة في خدمة الوطن والمواطن.
- نشر الثقافة والإرشاد بهدف رفع المستوى الثقافي.
- تشجيع وتحفيز منتسبي الشرطة لتدعيم الصورة الايجابية للمؤسسة الشرطةية.
- الحصول على تغذية راجعة عن ردود فعل الجمهور الداخلي والخارجي على سياسات وممارسات الشرطة والعمل كنظام تحذير مبكر يساعد في اتخاذ القرارات.
- التعريف بالمؤسسة الشرطةية وشرح خدماتها والدور الذي تقوم به في المجتمع. (إدارة العلاقات العامة والاعلام، 2010).

حيث يعد الإعلام الأمني من عوامل التنمية والتقدم والاستقرار في المجتمع فهو انشأ في الأساس من أجل خدمة المجتمع ومصالحه من خلال نقل الحقيقة إلى الجمهور وإزالة ما قد يشوبها لدى الرأي العام من غموض أو تباين أو تشويه ودوره يظهر في التصدي للأخبار والمعلومات الكاذبة أو اللامسؤولة وتلك التي تنقصها الدقة المطلوبة (مجلة الشرطة، المملكة الأردنية الهاشمية 2009).

وقد ذكر الرائد ايمن المراقبي بان هناك مهمة توعوية يضطلع بها الإعلام الأمني حيث تعتبر التوعية المرورية مطلب رئيسي في كافة المجتمعات الإنسانية وقد يمثل انخفاض الوعي المروري سببا رئيسا لمعظم الحوادث لذلك تدخل التوعية المرورية كضرورة من ضروريات الحفاظ على المجتمع وصون أبنائه إضافة إلى تطوير ثقافتهم المرورية ودفعاً لمسيرة التنمية الوطنية (مجلة الشرطة، المملكة الأردنية الهاشمية 2009).

2.19.13. إدارة العمليات المركزية:

تعد إدارة العمليات المركزية:- هي المحرك الأساسي للمديرية العامة للشرطة. ومن خلالها يستطيع مدير عام الشرطة أن يكون مطلعاً على كافة النشاطات، الأحداث أو النشاطات العملياتية لمديريات شرطة المحافظات في الوطن كافة وطريق معالجتها للأحداث التي تقع، تتلقى التعليمات وتصدرها للجهات المختصة (التغذية الراجعة) وتقوم بإعداد الخطط اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى أجهزة أمنية وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية، يتضح دور إدارة العمليات المركزية وفروعها في المحافظات في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على التنمية من خلال سرعة الاستجابة لنداءات هذه المؤسسات ولأفراد المجتمع بواسطة الخط المجاني (خط 100) وأيضا من خلال وضع أوامر العمليات لحفظ الأمن والنظام. ووضع الخطط وإشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيها لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية لحماية أرواح الناس وممتلكاتهم. (عصفور، 2010)

2.20. علاقة الشرطة بمؤسسات المجتمع المدني وطبيعة المساعدة المقدمة لها

أشار البشر الى تطور مفهوم الأمن من مفهومه التقليدي إلى المفهوم المجتمعي بحيث أصبح يرتكز على أساس المشاركة المجتمعية بمعنى ان الأمن مسؤولية الجميع، ولم يعد ذلك المفهوم الضيق والموجه ضد الجريمة بصورتها التقليدية بل أصبح ذا أبعاد مختلفة ومتنوعة وتحقيقه ليس هدف بحد ذاته وإنما وسيلة وأداة للتنمية وإسعاد الإنسان، (البشر، 1425). كما وأكدت البابطين بوجود علاقة

عكسية بين الجريمة والأمن، فهي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك المجتمع وتحد من قدراته وتقف عائقاً في طريق تقدمه ونمائه في حين لم تعد الشرطة والقضاء والسجون قادرة لوحدها على تحقيق المفهوم مما دفع بالعديد إلى التفكير بالبحث عن أساليب وأنماط جديدة لتحقيق الأمن بأبعاده المختلفة فظهر مؤخراً مفهوم الشرطة المجتمعية وهذا يعني تضافر الجهود لتصبح مسؤولية تحقيق الأمن مسئولية وطنية يشارك بها الجميع (البابطين، 2006).

وظيفة توفير الأمن العام مرتبطة بوظيفة التنمية فهي علاقة تبادلية أي كل منها يؤثر على الآخر ويتأثر به في الوقت عينه، ودور الشرطة يتمثل في الوظائف التي تؤديها المؤسسة الشرطة عبر إدارتها المتخصصة، تهدف إلى الاستقرار والأمان وبالتالي بناء وتنمية، بحيث يكون كل متغير سبباً ونتيجة للأخر وهنا يلتقي مع هدف المؤسسات المجتمعية التي بدورها تسعى للبناء والتنمية، (الجمال، 2010) علاقة إدارة الشرطة السياحية مع مؤسسات المجتمع المدني علاقة تعاون وفق القانون الذي هو بالدرجة الأولى وضع لخدمة المجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية، (الجمال، 2010).

كما وتحدث مدير عام الشرطة الفلسطينية لجريدة الأيام "إن مفهوم الأمن الشامل يقوم على الشراكة المطلقة بين شرائح المجتمع وقوى الأمن كافة، معتبراً أن الأمن ليس مسؤولية قوى الأمن لوحدها، وإنما يقع على عاتق المواطنين جميعهم كل في موقعه، وهو حجر الزاوية والمفتاح السحري لحل القضايا المختلفة" (مؤسسة الأيام، 2009).

وفي وثيقة إعلان الاستقلال جاء إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقليات قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس: العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، (وثيقة إعلان الاستقلال، 1988).

الشرطة تعمل من أجل توفير الأمان للوصول لمجتمع امن متكافل متضامن يعمل من أجل التطور والرفي وهذا يتم من خلال إيجاد الحلول وليس إيقاع عقوبة حيث تم إنشاء وحدة حماية المرأة والطفل في الشرطة وهي نواة لعمل الشرطة المجتمعية تعمل ضمن أسس علمية وأكاديمية وتعتمد كادر كفؤ مدرب ومتخصص، وليس بعيداً عن مؤسساتنا الوطنية وذلك من خلال التعاون والتنسيق

مع المؤسسات والمنظمات المحلية للبحث والتقصي عن أسباب العنف وأثاره الاقتصادية والاجتماعية والصحية على الفرد، الأسرة، والمجتمع وبالتالي الوطن ككل (عزريل، 2010).
أما عن علاقة الشرطة مع مؤسسات المجتمع المدني فقد لعبت المؤسسة الشرطية دوراً إيجابياً وبناءً تجاه هذه المؤسسات فيما يتعلق بالتعاون في حل العديد من القضايا التي تتعلق بالأحداث والأطفال المعنفين والنساء المعنفات وكذلك تقديم الرعاية للفتيات اللواتي كن ضحايا عنف أو اغتصاب... متابعة القضايا التي تتعلق بحقوق المواطن، وهناك تطور شامل في سياسة الشرطة الفلسطينية شعارها كلنا شركاء في التنمية ولسنا حيايين في بناء الوطن، هذا بدوره فتح المجال للتعاون مع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية كافة، من أجل الحفاظ على أمن الوطن والمواطن وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة لأن الأمن أساس التنمية فلا أمن بلا تنمية ولا تنمية بلا أمن (أبو هلال، 2010).

والمؤسسة الشرطية تعمل ضمن إدارتها المتخصصة للوقاية من الجريمة قبل وقوعها بحماية المرافق العامة للدولة والبعثات الدبلوماسية والسفارات والشخصيات المهمة، ودرء الخطر الذي قد يقع على الأرواح والممتلكات ووقاية المجتمع من شرور الجريمة، فالأعمال التي تقوم بها الإدارة لها طابع تنموي، وبتوفير الأمن يتحقق الاستقرار ويؤدي إلى التنمية، وإدارة الحراسات تعمل وفق الإطار القانوني الذي وضعه المجلس التشريعي الممثل لكافة المواطنين أي إدارة الحراسات تنفذ إرادة المواطنين (الحسين، 2010).

فهناك علاقة تنموية بين الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية والدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني وبالتأكيد من خلال أنفاذ القانون يتحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، شعور المواطن وتلمسه للأمن في حياته اليومية يكون لديه الإحساس بالاستقرار النفسي وبالتالي تتفتح أفاقه للإنجاز مما يسهم بتحقيق الرخاء، ودورنا يحقق التنمية الاقتصادية والأمن علاقتهم ببعضهما البعض علاقة طردية و بإنفاذنا للقانون ضد الخارجين عليه، وبمنع العابثين بأمن وأمان المواطن بتحقيق أهدافهم المخلة بالاستقرار المجتمعي نسهم مساهمة أساسية وفعالة بتمهيد الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني لممارسة دورها التنموي، (داوود، 2010).

والشرطة تعمل بروح القانون والقانون وبالتعاون مع المؤسسات المدنية ذات العلاقة، ولكن دون المساس بالحقوق، فمنتمي المؤسسة الشرطية هم أبناء الوطن وجزء أصيل من النسيج الاجتماعي، ومؤسسات المجتمع المدني تعمل من أجل تقديم الخدمة والمساعدة للوصول إلى التنمية، أي لا يوجد تناقض بالأهداف الوصول لرفاهية الإنسان، ورؤية المؤسسة الشرطية هي مجتمع خيالي من

الجريمة والمخدرات واعتبار الأمن ركيزة التنمية المستدامة، وتعزيز مجتمع ديمقراطي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني على سبيل المثال برنامج الشرطة والناس "تأخذ الاتصالات والشكاوى عبر الإذاعة والتلفزيون ونعمل لحل الإشكاليات وفق القانون وقد طورنا برنامجا مع المؤسسة ذاتها بعنوان الشرطة في خدمتك تأخذ شكاوى الناس وأي ملاحظات تعالج التواصل مع المواطنين عبر أشكال متنوعة من أجل راحتهم وبس الطمأنينة والأمان". (التميمي، 2010).

فالشرطة الفلسطينية تعمل ومن خلال إدارتها المتخصصة ومنها إدارة المخدرات وهي إدارة خدماتية مكلفة في إنفاذ قوانين وبمكافحة المخدرات وفيما يتعلق بطبيعة اختصاصاتها في مكافحة هذه الآفة، تلعب دورا محوريا في الدفع نحو العملية التنموية من خلال محاربتها لهذه الآفة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع الذي تدور حولهم عملية التنمية، وإذا ما تم أن تفتت هذه الظاهرة من تعاطي وإدمان بين أفراد المجتمع فأنها بلا شك تكون عاملا حاسما في تفويض عملية التنمية، فالإنسان المدمن أو المتعاطي غير قادر على العطاء والإنتاج، من هنا تنبع أهمية مسؤولية المجتمع ككل، (برقان، 2010). ومحصلة نتائج إدارة مكافحة المخدرات على المواطن والمجتمع:

- تحصين المجتمع من انتشار آفة المخدرات.
- تحقيق الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي.
- حماية المواطن من خلال نشر ثقافة رفض المخدرات.
- التقليل قدر الإمكان من أضرار المخدرات على الفرد والمجتمع.
- إيجاد البيئة المشجعة لمن وقع ضحية المخدرات على العودة لحياة خالية من المخدرات من خلال سياسات متعددة منها الإصلاحية والتأهيلية وأخرى العلاجية الوقائية وصولا إلى العودة للمجتمع كفرد منتج يعزز في دفع التنمية.
- منع انتشار الأمراض السارية كالإيدز والتهاب الكبد الفيروسي المرتبط بسلوكيات المدمن أو المتعاطي خاصة عن طريق الحقن بالإبر الملوثة عن طريق الدم نتيجة لاستخدامها لأكثر من شخص. (عليوي، 2010).

وجود مؤسسة شرطية تتسلح بقوة القانون وسيادته يعد ركنا أساسيا من أركان التنمية، حيث ان دور المؤسسة الشرطية غير مقتصر على الخدمات التقليدية للشرطة وإنما يمتد للمسؤولية الاجتماعية التي عاهد منتسبوا المؤسسة الشرطية الله وأنفسهم والقيادة على تحملها لحظة انتسابهم لها، وعلى بذل أقصى طاقة استجابة لاحتياجات المجتمع المتعطش للأمن والأمان حيث يعمل الجميع على توسيع المنجزات وتطويرها لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع بمكوناته المختلفة فالمؤسسة الشرطية

تمثل سلطة المجتمع التي كفلها القانون المشرع من المجلس التشريعي المنتخب من المواطنين الفلسطيني فمهمة المؤسسة حفظ الأمن العام والنظام العام والسلامة العامة وتشارك جنباً إلى جنب في جميع الحملات الأمنية التي تضبط من خلالها مظاهر الانفلات والاعتداء وضبط الجريمة والمجرمين، وهذا هو أساس للتنمية (عوض، 2010).

وأفاد الشعبيي بان مفهوم الأمن في المجتمع المعاصر اختلف عن المفهوم التقليدي الذي يقتصر فقط على حماية أمن الأفراد والممتلكات، وإنما تجاوز ذلك إلى الأخذ بالمفهوم الواسع للأمن، الذي يشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إن فالشعور بالأمان أو عدمه لم يعد يقتصر على توفير الحماية الجسدية للأفراد أو الحماية من العدو الخارجي للوطن إنما تعدى ذلك إلى أهمية توفير عناصر استقرار متنوعة تشكل في مجملها شبكة أمان للمجتمع والمؤسسات والقطاعات والأفراد (الشعبي، 2004).

ويفيد مدير عام الشرطة الفلسطينية بان الشرطة تعمل على قلب رجل واحد من أجل توفير الأمن والأمان لكل مواطن فلسطيني وبان الأمن أساس التقدم والازدهار والتطور في الحياة التعليمية والاقتصادية والسياسية و كل نجاح تحققه الشرطة في تطوير علاقتها بالمواطنين يعد بمثابة إنجاز جديد يتحقق في إطار مسيرة بناء المؤسسة الأمنية الشرطة والقانون والأمن لا يفرض بالقوة، وإنما بالمحبة والاحترام للمواطن الفلسطيني ومن غير المسموح لأي من منتسبي المؤسسة الشرطة، ممارسة التعسف مع المواطن، و المؤسسة الأمنية تعمل برأس واحد وقلب واحد، ولكن بأذرع أمنية مختلفة. (مؤسسة الأيام، 2009).

إن مفهوم الأمن الشامل يقوم على الشراكة المطلقة بين شرائح المجتمع وقوى الأمن كافة، معتبراً أن "الأمن ليس مسؤولية قوى الأمن لوحدها، وإنما يقع على عاتق جميع المواطنين كل في موقعه، وهو حجر الزاوية والمفتاح السحري لحل القضايا المتعددة.

وفي السياق نفسه حول علاقة الشرطة بالمجتمع أفاد مدير شرطة محافظة الخليل بان وظيفة الضبط الإداري التي تمارسها المؤسسة الشرطة هي منع الجريمة قبل وقوعها وضبط مرتكبيها حال وقوعها ولتحقيق ذلك، أنشأت الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة، حيث تقوم بالعديد من الخدمات المهمة لحماية أرواح وممتلكات المواطنين، وهذا الدور يمهد الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني لممارسة دورها التنموي وعلى سبيل المثال دائرة حماية الأسرة في محافظة الخليل من بداية السنة 2010 عقدت /35/ ورشة عمل توعوي، الإعلام المحلي، ومشاركة البلديات

والتربية والتعليم في حملات النظافة، مشروع الشرطي الصغير والذي جاء إيماناً بأهمية الشريعة من أبناء الوطن وضرورة تنشئتها على أسس علمية لضمان مستقبل أفضل.

و من هنا تأتي أهمية التكامل والتعاون بين إدارات المؤسسة الشرطة ومنها إدارة الحراسات التي تسهم بحراسة البعثات الدبلوماسية والوفود الأجنبية المختلفة التي تزور فلسطين وذلك حفاظاً على صورة فلسطين في الخارج فلهذه البعثات دور هام جداً في تشكيل نظرة دولها ومن ثم العالم لفلسطين فهي تسهم مساهمة فعالة في عملية التنمية عن طريق جلب المساعدات من دولها وعن طريق جلب المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في فلسطين خاصة وأنه يلحق بها ملحقات اقتصادية وملحق ثقافي وإدارة الحراسات تقدم خدمة لهذه البعثات تعود على شكل تنمية للمجتمع من خلال بث الأمن والطمأنينة للعاملين بها وللوفود الزائرة لفلسطين مما يدفعهم لنقل هذه الصورة لمواطنيهم ولمستثمريهم وكل ذلك يعود على عملية التنمية بدخول الوفود السياحية والمستثمرين وإفناق واستثمار أموالهم في فلسطين (الحسين، 2010). ومن النتائج الملموسة لدور المؤسسة الشرطة في التنمية هو الاستقرار الأمني وبداية لعملية بناء المؤسسات كي تكون اللبنة الحقيقية لتنمية بناء دولة المؤسسات، ونتيجة لهذا الاستقرار الأمني عقدت العديد من المؤتمرات المحلية والدولية ومنها على سبيل المثال:

- مؤتمر نابلس الاقتصادي الهادف لجعل نابلس منطقة جذب الاستثمار وتحقيق صمود المواطن في محافظته وإعادة الاستثمارات التي خرجت من نابلس ورفع الحواجز وتخصيص جزء من الموازنة لكل محافظة على حجمها ومعالجة قضايا التهرب الضريبي ضمن سيادة القانون.
- مؤتمر بيت لحم وفي هذا المؤتمر وتمخض المؤتمر عن وعود استثمارية بقيمة 2.2 مليار دولار لتمويل 100 مشروعاً في الضفة وغزة.
- مؤتمر باريس للمانحين وشارك نحو تسعين وفداً في المؤتمر الذي يفترض أن يجمع نحو 5.6 مليار دولار لتنفيذ خطة اقتصادية للأعوام 2008-2010.
- ضواحي الإسكان: بدأت السلطة الوطنية بإنشاء ضواحي الإسكان في محافظات الوطن كافة وبتنفيذ مشترك مع الدول المانحة.

إزالة بعض الحواجز الرئيسية التي كانت تعيق فعلاً بل تشل الحركة التنموية و المعيشية للسكان على مداخل المدن الرئيسية بفعل ضغط من السلطة الوطنية وتدخل الدول الصديقة. مع التأكيد أن الاستثمار والتنمية لن يأتيان بنتائج كبيرة إلا إذا أزلت إسرائيل الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين لولا الاستقرار النسبي الذي قامت به الأجهزة الأمنية لما تحققت النتائج السالفة الذكر (أبو حنانه،

(2010). وحول طبيعة المشاركة بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني ذكر مدير ادارة شرطة السياحة والآثار بان المؤسسة الشرطة وإدارتها المتعددة هي مؤسسة خدماتية بالدرجة الأولى للوطن والمواطن للفرد وللمؤسسات الحكومية والأهلية على السواء وتقوم العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني على أساس التعاون المشترك وهناك علاقة تكاملية بالحقوق والواجبات وفق منظومة القوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية و كشرطة سياحة مكلفه من قبل مدير عام الشرطة بالتعاون بوضع الخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحديد ذات العلاقة في القطاع السياحي وقطاع الآثار وذلك بناء على خطة الحكومة الفلسطينية القضائية بإشراك القطاع الخاص والحكومة في وضع الخطة وشرطة السياحة شريكه مع الفريق الوطني المعد لوضع خطة إستراتيجية في قطاع السياحة والآثار علما أن هذا الفريق يأتي انسجاما وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتاريخ (17-2009) الذي اقر الخطة الوطنية العامة 2011 إلى 2013 وان الفريق هو احد الفرق الوطنية الأربع التي اقرها مجلس الوزراء للنهوض بالقطاع الفلسطيني ويضم ممثلين عن كل من الوزارات السياحة، التربية، الداخلية، الحكم المحلي، الخارجية، الثقافية، الاقتصاد، والتخطيط و مندوب عن الجامعات وثلاث مندوبين عن الجمعيات السياحية ومندوب عن الجمعيات التي تعنى بحفظ التراث بالإضافة إلى الممثل عن اليونسكو (العمرى، 2010). وبالنسبة لدور إدارة العمليات المركزية وفروعها في المحافظات في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على التنمية، يتضح من خلال سرعة الاستجابة لنداءات المؤسسات ولأفراد المجتمع بواسطة الخط المجاني خط 100. من خلال وضع أوامر العمليات لحفظ الأمن والنظام. ووضع الخطط وإشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيها لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية لحماية أرواح الناس وممتلكاتهم. الأمر الذي يعزز ثقة هذه المؤسسات أفراد المجتمع بالدولة. وينصرف تفكير المؤسسات والمواطنين بالتنمية والازدهار وتطوير المشاريع. وتسديد الالتزامات المستحقه عليهم للدولة دون تأخير كالضرائب، ورسوم الترخيص والتأمين، ودون محاولة للتهرب أو التأخير الأمر الذي يؤدي إلى رفع وتيرة العجلة الاقتصادية (عصفور، 2010).

حصر مفهوم الأمن القومي في الدفاع و جهاز الأمن و المخابرات و الأجهزة الشرطة يعد مفهوما قاصرا مما يستدعي توسيع المشاركة عبر مؤسسات متوافقا عليها من مختلف الجهات الفاعلة و من الجماعات و الأفراد. و العمل بشعار (لا امن بلا تنميه و لا تنميه بلا امن)) (نور، 2009)

21.2 تعريف مفهوم المجتمع المدني

يُعرف قاموس أكسفورد السياسي، المجتمع المدني، بأنه مجتمع المؤسسات التي لا تتبع الدولة ولا ترتبط بها، كما لا تتبع عائلة أو حزباً أو تنظيمًا من التنظيمات. وهو المجتمع الذي يضم مؤسسات تطوعية وهيئات تعاونية. (شاكر النابلسي، 2008) المجتمع المدني فضاء للحرية، يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلاً حراً، ويبدرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة، أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مشاعر مشتركة. وهم يفعلون ذلك بشكل سلمي. ولا ينكرون على غيرهم أن يفعلوا الشيء نفسه. (شاكر النابلسي، 2008) ويرى الجابري أن عبارة المجتمع المدني، بالنسبة للغة العربية، تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدوي"، تماماً كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع الحضري" ويقابله "الاجتماع البدوي" وبما أن القبيلة هي المكون الأساس في البادية العربية فإن "المجتمع المدني" سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد لـ "المجتمع القبلي". (رشيد 2003)

يشير د. رشيد في كتابه التحول الديمقراطي والمجتمع المدني بان المجتمع المدني يعني دخول المواطنين في عضوية المنظمات التي لا تتعامل مع السياسة مباشرة، بل تعمل على مساعدة الحكومة دون مقابل في مجالات خدمة الناس. وعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوروبي هو بناء على ذلك مجتمع متحضر، لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة. (رشيد 2003). بعد مراجعتها العديد من الأدبيات التي عُنت بتعريف المجتمع المدني تستخلص د. عدلي عدد من العناصر الاتية:

- المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.
- يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.
- يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.
- سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية (عدلي، 2005)

أن مصطلح المجتمع الأهلي المدني الحديث من حيث دلالة، استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة (المولى، 2005)

ومن خلال محاضرة للدكتور عبد الرحمن التميمي في دورة كبار الضباط الخامسة، الهلال الأحمر الفلسطيني يقول "بان الباحثون يكادوا يجمعون في تناولهم لمفهوم المجتمع المدني على نقطة جوهرية

وهي ان المجتمع المدني تعبير عن انتقال العلاقات السلطوية من شكلها الرئيسي (أسياد وعبيد في الفترة الإقطاعية، حاكم ومحكوم في فترة الدولة القومية التقليدية أو الدينية....الخ إلى الشكل الأفقي، مشاركة الجميع في اتخاذ القرار. (التميمي، 2008). وقد وسع سعد الدين ابراهيم لاحقاً مفهوم "المجتمع المدني" بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. (الزغير، 2005).

ويعرف الزغير المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. نفس المصدر(الزغير، 2005)

فالمجتمع المدني يلعب دوراً فعالاً، ويسهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي وغرس روح العمل الجماعي والتزويد بالمهارات السياسية والعمل على تطوير القدرات و تبادل الخبرات في مجال الدفاع عن الحق العام و المنفعة (الشانبي 2008).

وتعرف (قنديل، 2008) منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة من المنظمات التطوعية، والتي تشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، لا تسعى لتحقيق ربح ما، وإنما تسعى لتحقيق " منفعة جماعية " للمجتمع ككل أو لبعض فئات مهمشة، أو تمثل مصالح أصحاب مهنة معينة، وتدافع عنها، ولديها بعداً قيمياً يتمثل في الإدارة السلمية للاختلافات، وإقرار الحوار، وهو ما يعبر عنه بمصطلح "الثقافة المدنية".(قنديل- 2008). وفي تعريفه للمجتمع المدني ذكر ستيفن انه الحيز المستقل الذي يتألف من جماعات طوعية، ويروج لفضائل الاحترام المتبادل، التسامح، والفضيلة المدنية، أي البيئة الأخلاقية الأعم التي تدافع عن الحقوق الفردية، في إطار يحافظ على احترام تلك الفضائل المدنية التي يمكنها تأمين هذه الحقوق والالتزامات العامة، اللازمة للمحافظة على استقرار المجتمع، الاستقلالية، والسعي إلى المساواة.(ستيفن، 2002).

22.2 نشأة المجتمع المدني

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الاغريقي حيث أشار اليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها. (شكر، 2004). ومع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في كثير من تلك الدول واختلفت المواقف والآراء في هذا الشأن، والمؤيدون ينطلقون من تأييدهم من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات المختلفة وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية (العتيبي، 2009).

وأما غرامشي يتساءل عن الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة في روسيا على الرغم من خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا ويوضح بأن سبب النجاح يعود إلى أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء مقابل هلامية وهشاشة وفقير المجتمع المدني. (الخالد، 2005).

ويشير د. ابراهيم إلى إن المفهوم نشأ منذ حوالي ثلاثة قرون على يد المفكرين الغربيين في سياق صعود أوروبا البرجوازية والحركات والثورات الاجتماعية، وتكون في إطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها، العقد الاجتماعي يقابل نظرية الحق الإلهي للملوك، التعددية السياسية تقابل الحكم المطلق، الحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والراي والمعتقد، مقابل حرية الأقلية الاستقرائية، حق المواطنة تجاوزاً للانتماء الضيق إن كان دينياً مذهبياً، اثنياء، عرقياً، السيادة للشعب وفصل السلطات، مقابل الاستبداد. (ابراهيم، 2009).

و يذكر العتيبي بان مناقشة هيجل للمجتمع المدني ترجع إلى آثار دراسته لفكر آدم سميث و نظريته إلى أن رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة، و حرية الأفراد وعلى خطأ هيجل سعى المفكر الاشتراكي غرامشي بدعوته الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية و مهنية نقابية و تعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي و إيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما. و اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً للسيطرة بواسطة الدولة، فان المجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، (العتيبي، 2009).

23.2 التنمية

من خلال مراجعة الباحثة لأدبيات التنمية اطلعت على كتاب للمؤلف امارتيا صن تحت عنوان التنمية حرية يسرد بها الكاتب محادثة بين زوجين في القرن الثامن عشر قبل الميلاد حسب رواية لنصوص سنسكريتية في الكتاب المقدس تدور حول زيادة الدخل والثراء والى أي مدى يمكن للثروة أن تساعدهما على تحقيق ما يريدانه، وتساءل الزوجة زوجها "هل نستطيع من خلال الثروة ان نحصل على الخلود؟ يجيبها الزوج لا فقط تصبح حياتنا مثل الأثرياء، إي لا أمل بالخلود بفضل الثروة، إذن ماذا علينا أن افعل بهذا الذي لا يمنحني الخلود"، صدى هذا الحوار "الزوجين الهنديين" يأتي في كتاب أرسطو "أخلاق نيقوماس" الثروة كما هو واضح ليست الخير الذي ننشده إنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر.(صن، 2004). إذن التنمية خادمة للوصول للأهداف، والأهداف التي تسعى المؤسسة الشرطية لتحقيقها هي بناء دولة المؤسسات والقانون، وهذا لا يتحقق من قبل مؤسسة منطوية على نفسها، وإنما بالتعاون والتكامل، والشراكة وهذا ما تسعى الدراسة لتوضيحه.

تُعرّف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.(البنك الدولي، 2009).

و عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1990 التنمية: بأنها العملية التي تتيح للناس خيارات أوسع، وتتضمن: تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس وبواسطتهم، وبالاستثمار في مقدراتهم، كي يتمكنوا من العمل على نحو منتج ومبدع.(البنك الدولي، 2009).

ويقصد بالتنمية المستدامة التنمية التي تشمل تنمية الإنسان والبيئة الاجتماعية والمادية وتوزيع الدخل بحيث تؤمن الخدمات الأساسية للإنسان، التي تسمح له بتحقيق ذاته والتمتع بالرفاهية وأوقات الفراغ والسعادة. وتعتمد على مشاركة أفراد المجتمع حسب مواقعهم وأدوارهم في اتخاذ القرار بشأن عملية التنمية هذه، (الباحثات اللبنايات، 2004).

و التنمية البشرية للإنسان وبالإنسان، للإنسان لذاته المطلقة، وفي ذاته بطاقتها المركبة، وبذاته الفاعلة، وبمعارفه المتجددة، وببيده الماهرة، وبعقله المبدع، وبآلاته، وبقيمه في الجد والمثابرة والإتقان، وذلك مفهوم التنمية البشرية في مضامينه وأبعاده المعيارية.(البنك الدولي، 2009).

والتنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، والتنمية أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل والبناء. والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. (نصر، 2007).

و عرفت التنمية بأنها عملية إرادية واعية ومخططة تعني إلى جانب النمو إحداث تغيرات جذرية في البنى (الهيكل) الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتنظيمية للمجتمع، بغرض تلبية الحاجات المادية والروحية للشعب. (مدخل الى التخطيط والتنمية، 2000).

وفي موضوع التنمية ذكر د.فياض، بان السلطة الفلسطينية حريصة على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتمكين المواطن بما يعزز قدرة المؤسسات في المجالات كافة ولا بد من تحقيق الأمن والأمان، والأولوية القصوى التي تعطيها السلطة لتنفيذ المشاريع التنموية تشكل وسيلة مهمة لاستنهاض طاقات الشعب للالتفاف حول رؤية ولغة مشتركة قائمة على مفهوم العمل الوطني. (جريدة الحياة، 2010) ومن هنا تعمل المؤسسة الشرطية بإدارتها ومديرياتها المتعددة لتحقيق المسؤولية الملقاة على عاتقها لتحقيق الأمن والأمان لتوفير الأرضية لمؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية للمساهمة في البناء والتنمية، (الحسين، 2010).

فالتطور والتنمية حركة ناتجة عن إطلاق القدرات البشرية وتحريرها من قيود الكسل والجهل والفقر والمرض، في أجواء مفعمة بالحرية والإبداع العلمي والعملية، ووراء الإبداع العلمي حرية التفكير، ووراء الإبداع العملي حرية الإرادة والتنفيذ، والتنمية المستدامة هي استمرار في الاستثمار الرشيد للموارد والطاقات، فالأمن بهذا المعنى عملية وليس سكنوية. (سعد، 2009).

وفي دراسة اجرها حول الشباب والتنمية عرفت التنمية بانها تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية و الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية. وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة. بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزاً على جانب دون الآخر (مركز شمس، 2009). وحسب ما ذكر ابو زيد في قراءة حول مفهوم التنمية بصفة عامة افاد انها عملية شمولية لا تقبل التجزيء، فهي إما أن تكون كلية وشاملة، و إما أن لا تكون... تتلخص أهدافها في خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان، ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية، وذلك بغية الرفع من مستوى عيشهم ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات (ابو زيد، 2009)

24.2 مضامين التنمية

- التنمية عمل واع وموجه.
- تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات وبهدف تنظيم قدراتهم.
- تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع، وتسعى لإحداث تغييرات.
- التنمية مفهوم شامل حيث لا تركز على جانب دون الآخر.
- التنمية تعني تغييرات في هيكلية المجتمع المختلفة. (مركز شمس، 2009).

25.2 التنمية في فلسطين

التنمية في غياب الدولة الوطنية تتطلب الوعي بإمكانيات وحدود التنمية في غياب الاستقلال السياسي مما يفرض تطويع عملية التنمية لمتطلبات المرحلة التحضيرية بهدف الحصول على الاستقلال (ليزا، 1990)، لذا ارتبط العمل التنموي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية والسياسية فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال فلسطين عام 1917، وإعلان الانتداب البريطاني عليها عام 1922 تركز مضمون العمل الأهلي على مقاومة تأسيس وطني قومي يهودي في فلسطين. ولاحقاً ساهمت السياسة السلبية تجاه العملية التنموية في فترة السبعينيات إلى تعزيز الأهداف والسياسات الإسرائيلية بتدمير أية إمكانية لتنمية فلسطينية مستقبلية، وقد شكل عقد الثمانينيات مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية، عام 1982، وهو تاريخ خروج م.ت.ف. من لبنان. (عبد الهادي، 2004).

إدراك الفلسطينيين أهمية الربط بين السياسة والتنمية، و من هنا نشأت فكرة "الصمود والمقاومة كإطار تنموي مناسب في ظل الاحتلال ومن ثم جاءت مرحلة الانتفاضة 1988 - أيلول 1993 مرحلة التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ومع اندلاع أحداث الانتفاضة الوطنية الثانية، بلورت منظمات العمل الأهلي رؤية واضحة وواقعية لطبيعة أهدافها وبرامجها ونشاطاتها، خاصة علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وأيضاً المجتمع الفلسطيني. (عبد الهادي-2004).

والتنمية تعتمد على عنصرين أساسيين هما مساهمة القطاع الأهلي بالأنشطة الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة بصورة ايجابية والعنصر الثاني وهو تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة او الهيئات الدولية والأهلية لتشجيع الجهود واتجاهاتها، ويعد الإنسان هو

الموضوع الرئيس للتنمية لها، وعليه فإن الأفراد والشعوب يتمتعون بحق المشاركة والمساهمة الواعية والهادفة والحررة لتحقيق رفاهيتهم ورفع مستوى معيشتهم وذلك من خلال مناقشة وإقرار وتنفيذ الخطط وبرامج التنمية في المجالات كافة. (زبداوي، 2007). لذا أصبحت التنمية المستدامة بمثابة إطار عام يحكم الأهداف الإستراتيجية والمرحلية للحكومات والشعوب، وأصبحت مشاركة أجهزة الشرطة في مسارات التنمية، ضرورة أمّلتها تطورات المجتمع، وهو ما أكدته الدراسات الاجتماعية والجنائية في توصياتها ونتائجها، وهى التي أتاحت آفاقاً متجددة أمام جهود المجتمع في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، (ندوة الأمن والتنمية المستدامة، 2006).

وحيث أن الجريمة عمل غير مشروع تعاقب عليه القوانين وهى مرفوضة سلوكيا، اجتماعيا وأخلاقيا بما تسببه من رد فعل يهدد الأمن الشخصي للأفراد والمجتمع وتحويل دون تمتعهم بما لهم من حقوق، وتؤثر على نوعية حياتهم وتضر بعملية التنمية، و لخطورة الجريمة من الطبيعي بل من الضروري أن يهتم المجتمع بمقاومة السلوك الإنساني الشاذ والتصدي له للحد من خطورته بكل الإمكانيات، ومن هذا المنطلق استحدثت ادارة المباحث في المؤسسة الشرطة الفلسطينية دائرة تعنى بالجريمة الاقتصادية ودائرة اخرى تعنى بالاحداث، حيث تركز كل الجهود للحيلولة دون وقوع الجريمة، وذلك عن طريق الوقاية والقبض على الفاعلين وتسليمهم للقضاء.

وبهذا ينعكس اثر الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسة الشرطة على القطاع الاجتماعي الاقتصادي السياسي مما يقود إلى الاستقرار وترك اثر ونتائج ايجابية ملموسة، والعكس صحيح فانتشار الجريمة يشكل تهديد حقيقيا لحركة التنمية في المجتمع وتحويل دون الاستفادة من الموارد البشرية و الوطنية، بالإضافة إلى الآثار الكارثية على الحركة التنموية، (ابو هلال، 2010).

أما العوامل الشائعة والمرتبطة بالتنمية الناجحة فهى النمو الاقتصادي، القطاع الخاص النشط، التمكين من أسباب القوة، حُسن نظام الإدارة العامة(الحكم الرشيد)، الملكية: تحتاج البلدان أن تمتلك أجندة التنمية الخاصة بها. ويساعد هذا على ضمان وجود مساندة واسعة النطاق لبرامج التنمية.(البنك الدولي، 2009).

فالتنمية المستدامة بمثابة إطار عام يحكم الأهداف الإستراتيجية والمرحلية للحكومات والشعوب بفاعليتها الديمقراطية والتطوعية، وأصبحت مشاركة أجهزة الشرطة فى مسارات التنمية، ضرورة أمّلتها تطورات المجتمع، وهو ما أكدته الدراسات الاجتماعية والجنائية في توصياتها ونتائجها، وهى

التي أتاحت آفاقاً متجددة أمام جهود المجتمع في الوقاية من الجريمة ومكافحتها. (الامن والتنمية المستدامة، 2006)

لقد أشار ينس تويبرغ-فرانزن إلى أن امن الإنسان يشكل القاعدة الأساسية للتنمية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال زيادة فرص الحصول على المعرفة، والحفاظ على البيئة، وتحسين خدمات التغذية والخدمات الصحية وتأمين فرص العمل والحصول على دخل لائق، ومنع الجريمة والعنف، وتعزيز الحريات السياسية والثقافية، وتوفير سبل الترفيه وممارسة الحياة الاجتماعية للجميع. (جريدة القدس، 2010).

افاد د. فياض بأن تقرير التنمية البشرية لعام 2009-2010 يتماشى بشكل كبير مع تقييم السلطة الوطنية، وبأن التنمية الإنسانية المستدامة، يمكن أن تتحقق فقط إذا ما كان هناك أمن إنساني، وبأن السلطة ماضية لاستكمال بناء البنيان المؤسسي للدولة المستقلة بحلول منتصف عام 2010، وبرنامج عملها يرتكز أساساً على دعم وتعزيز صمود المواطنين على أرض وطنهم، وعلى تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأكد فياض أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات الأهلية الخيرية التي تشكل ركنا أساسيا للعمل الأهلي وأشار إلى دعم السلطة الوطنية ومساندتها لها وشدد على أن عملية البناء و التنمية المنشودة تتطلب تكاملا في الجهد وطاقت المجتمع ومؤسساته الرسمية والأهلية وتتطلب أسس ترسيخ شراكة حقيقية بين الحكومة و مكونات المجتمع كافة على أساس تكامل الأدوار وتوزيع المسؤوليات، وأكد أهمية الربط بين الأمن الإنساني وإمكانيات الحصول على التنمية الاقتصادية المستدامة. (جريدة القدس، 2010).

وهذا ما تعمل على تحقيقه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال الاشتراك في الخطط الوطنية، ومواجهة التحديات التي تقف عقبة في تحقيق حلم الشعب الفلسطيني، والمؤسسة الشرطية هي إحدى المؤسسات الرسمية التي تعمل بتماس مباشر مع المواطن ومع مؤسسات المجتمع المدني، وهذه الدراسة جاءت لتلقي الضوء على الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية لتساعد مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

وبرنامج تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين على سبيل المثال هو احد البرامج المشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني والجاري تنفيذه مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، منذ

حزيران 2008 بحيث تمثل وزارة الداخلية الفلسطينية الشريك الرئيسي فيه، وقد تم تعزيز هذه الشراكة بتوقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ومعهد الحقوق، بحيث تتمثل الجهات المستفيدة من هذا البرنامج الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى السلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، كما يستفيد من المشروع جمهور المواطنين الفلسطينيين والمقيمين في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

26.2 مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

في البداية كان العمل الوطني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني يمثل النشاط الأساسي للجمعيات والحركات الجماهيرية. ولم يستمر هذا الدور الفعال للمنظمات الأهلية خلال فترة التواجد الأردني في الضفة الغربية، والتواجد المصري في قطاع غزة، وبعد قيام دولة إسرائيل، حيث شهدت الفترة ما بين (1949 - 1967) هبوطاً ملحوظاً في منسوب العمل الأهلي، (عبد الهادي، 2004). ولعبت المؤسسات الأهلية في فلسطين دوراً مركزياً في الحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكك قبل وخلال وبعد بدء العمل الوطني التحرري، فكانت له الحاضنة الأولى منذ العام 1918، وكأي جسم دينامي كان لا بد للمؤسسات الأهلية أن تنتقل من الإغاثة إلى البناء، لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة، فما زالت المؤسسات تلعب دور المغيث كون السبب الذي خلق مثل هذا الدور ما زال قائماً وهو الاحتلال الإسرائيلي. (المركز الفلسطيني، للإرشاد، 2010). علماً ان المنظمات غير الحكومية مرت بعدة أجيال في تطورها، ويمثل الجيل الأول جيل الإغاثة، أما الجيل الثاني وهو جيل الاعتماد على الذات، لتحقيق التنمية المتواصلة، أما الجيل الثالث بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع التنمية وصنع السياسات العامة و صنع القرار والمشاركة في صياغة احتياجات الإنمائية. (عدلي، 2005).

لذا ورثت السلطة الفلسطينية واقعاً اجتماعياً هشاً، خاصة في قطاع الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى الواقع الاقتصادي السيئ، مع البنية التحتية المدمرة، والانتشار الواسع للفقر والبطالة، والنقص الكبير في المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن الأزمة السكانية نتيجة القيود الاحتلالية على البناء، حيث أبقى الاحتلال على مستوى الخدمات ذاتها التي كانت قائمة قبل عام 67 في ظل الإدارة الأردنية للضفة الغربية، وفي ظل الإدارة المصرية لقطاع غزة على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان. (الحراني، 2006). وهناك تطور في تشكل المجتمع المدني في فلسطين يتمثل في:

- الأولى: التحديات التي يفرضها الاحتلال على الصعد كافة (فتشكل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جاء كاستجابة لشروط مقاومة الاحتلال)،
- الثانية: معظم المؤسسات والمنظمات الشعبية تموضعت على أطراف القوى السياسية.

- الثالثة: هيمنة الوظيفة السياسية على دورها الاجتماعي حولها إلى هدف مباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومؤسسات التمويل الغربية.
- الرابعة: تفاعل وتداخل الديناميات الاجتماعية والسياسية السابقة في ظل غياب الحرية السياسية والبيئة والتجربة الديمقراطية جعل تجربة ولادة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تشبه العملية القيصرية. (ابراهيم، 2008)

27.2 ملامح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ما قبل اوسلو، وابان أوسلو

قبل اتفاقية اوسلو انصب جل اهتمام مؤسسات المجتمع المدني على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فقد لعبت دورا بارزا في مسير النضال، حيث كانت المنظمات الطوعية في معظم الأحوال امتداد للتنظيمات أو الأحزاب السياسية التي أنشأتها، و تميز عملها بالفتوية السياسية، وبعد الاتفاقية وجدت نفسها في واقع تختلط فيه مظاهر السيادة مع واقع الاحتلال، وانتقلت من مرحلة الثورة الوطنية إلى مرحلة بناء مشروع الدولة، ومن خلال محاضرة للدكتور تميمي فقد ذكر عدة ملامح لمنظمات المجتمع الفلسطيني وهي كالتالي:

- الارتباط القومي بين منظمات العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني.
- اتسمت البرامج لمؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني بملامح ومؤشرات سياسية (مهرجانات، عمل تطوعي).
- التنافس الشديد بين مكونات المجتمع المدني على أسس سياسية.
- خلو البرامج من الرؤى بعيدة المدى وهذا انعكاس لضبابية الرؤية والحالة غير المستقلة التي غاشتها منظمة التحرير.
- ضعف الترابط بين البرامج المحلية والوطنية ومع ما يدور في العالم حيث لم تستفد الشعوب العربية ولا الشعب الفلسطيني من حالة ما سمي بالموجة الثالثة للديمقراطية.
- وجود تأثير واضح وكبير لمنظمة التحرير على مؤسسات المجتمع المدني.
- بروز قيادات مؤسساتيه وتجنب مؤسسات. (التميمي، 2010)

اما بعد اتفاقية اوسلو فقد انتقلت مؤسسات المجتمع المدني من الرعاية المباشرة للتنظيمات والأحزاب السياسية لنوعا من الاستقلالية الذاتية التي ميزتها عن الأحزاب التابعة لها من حيث غياب المركزية، وبروز البعد التطوعي في العمل، وقيام علاقات داخلية غير هرمية، والعمل العلني في مقابل العمل السري (ابو عمرو، 1995)، ويشير د. التميمي الى عدة نقاط برزت لدى مؤسسات المجتمع المدني بعد دخول السلطة الوطنية منها:

- بروز الروى الاجتماعية والتنمية وتراجع الرؤيا السياسية إلى الرتبة الثانية، التركيز على برامج ذات طابع تنموي بدون التدقيق في محتواها السياسي.
- بروز قوة جديدة للتنافس معها وهي السلطة الوطنية السياسية والتنمية واتسمت العلاقة بين الرفض والتقبل بلا كراه والاحتواء والشراكة المشروطة.
- انفكاك جزئي لترابط بين قيادات العمل الأهلي والفصائل السياسية، وأصبحت السلطة الوطنية صاحب اكبر قطاع من مؤسسات المجتمع المدني ولهذا برزت فئة من المؤسسات يصعب تصنيفها لمؤسسات مجتمع مدني مما أدى إلى تميع مقصود لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني.
- انتقلت مؤسسات المجتمع المدني من التأثير في السياسة إلى التأثير في السياسات.
- تنبهدت المؤسسات الأهلية و المجتمع المدني لضرورة التحالف و المشاركة في قضايا عالمية ودمج القضايا الفلسطينية في الأجندة العالمية (المنتديات الاجتماعية الشراكة أمتوسطيه وغيرها).
- سرعة التغيير في تكيف مؤسسات المجتمع المدني مع التغييرات السياسية والعالمية وهذا أوجد تشويش في رؤيتها وفقد الكثير منها للبوصله الأساسية
- انسحاب عدد كبير من قيادات العمل الأهلي من المربع السياسي إلى مربع القضايا الاجتماعية. (التميمي، 2010).

علما أن هناك خصوصية للمجتمع المدني الفلسطيني مستمدة من القضية الفلسطينية نفسها والتي أدت إلى تطور المجتمع دون أن يكون له دولة سيادية معترف بها، وفي الوقت نفسه وجود سلطة فلسطينية معترف بها وباستمرار الاحتلال على أرضه، وبتشتيت الشعب الفلسطيني على عكس غيره من الشعوب، لذا هناك من يعتقد بان هذه الخصوصية سببا لان يكون مؤسسا للدولة وليس العكس، وكذلك سبب لتداخل السياسي مع المدني أو سبب لتكوين نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح والبناء وحقوق الإنسان.....الخ (أبو زاهر، 2007)

فمؤسسات المجتمع المدني في سياق تشكلها مرت بتجربة فريدة من حيث إنها الأسبق في النشأة من الدولة(السلطة) نفسها. وكان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 مؤشرا لمرحلة جديدة أدت إلى بلورة مضامين ومفاهيم وادوار جديدة للعمل الأهلي، حيث صدر قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطيني في العام 2000. (مركز شمس، 2009).

وقد شهد العقد المنصرم نموا كبيرا في عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية بعضها خلاق ومهني وديناميكي وبعضها غير فاعل والواقع إن المجتمع المحلي يحمل موقفا سلبيا تجاه العديد منها نظراً لارتباط تناميها ارتباطاً وثيقاً بتوفر التمويل من المنظمات الأهلية الغربية، وقد اختفى بعضها عندما رفع عنه التمويل، (عبد العاطي، 2004). وتتمثل أهداف مؤسسات المجتمع المدني بإكساب المواطن المعارف والمهارات والاتجاهات التي تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه، دعم دور القطاع التطوعي في التصدي للمشكلات الاجتماعية، بالإضافة إلى العمل التطوعي داخل المؤسسات المجتمعية والتي لها الأثر البالغ والبارز في مجال التنمية الاقتصادية للبلاد (المصعبي، 2009).

وفي المؤتمر الوطني الأول للتعاون والشراكة بين الجمعيات الخيرية والحكومة، ذكر الدكتور سلام فياض بان مؤسسات المجتمع المدني تمكنت من الصمود والنمو والتطور وتعزيز قيم التطوع والريادية على الرغم من العقبات والظروف الصعبة التي كانت تعمل ضمنها. (جريدة القدس، 2010) وأضاف بان للحكومة قرارا استراتيجيا بالإعلان عن تشكيل المجالس الاستشارية للوزارات والمؤسسات الحكومية كافة بمشاركة المؤسسات الأهلية والخبراء والاكاديميين وذوي الاختصاص في وضع السياسات وتحديد الأولويات.

29.2 وظائف مؤسسات المجتمع المدني

هناك وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق دورها كما دونها المصعبي:

- وظيفة تجميع المصالح.
- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع.
- إفراز القيادات الجديدة.
- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (المصعبي، 2009).

30.2 تقسيم منظمات المجتمع المدني في فلسطين

ويمكن تقسيم منظمات المجتمع المدني في فلسطين إلى:

- منظمات سياسية: متخصصة في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفهوم الديمقراطية.

- منظمات حقوقية: عاملة في مجال زيادة وعي المواطن والدفاع عن حقوقه من خلال تشكيل قوى شعبية ضاغطة على متخذ القرار.
- منظمات تمثيلية: عاملة في مجال رعاية المصالح المهنية للمنتسبين إليها.
- منظمات تنموية وخدماتية: وهي منظمات تعنى بقضايا التنمية وتقوم خدماتها ومساعداتها المادية والخدماتية للمجتمع. (دعنا، 2005).

31.2 معيقات المجتمع المدني الفلسطيني

من المعوقات التي تقف أمام العمل الأهلي الفلسطيني:

- التمويل الخارجي وأثره على الأجندة الوطنية.
- ضعف المشاركة المجتمعية.
- غياب التخطيط التنموي العام.
- تفشي العشائرية وتأثيرها الاجتماعي وخصوصا على النساء مما يؤثر على مفهوم المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والطائفية و"المحلية"، لمصلحة مبدأ المواطنة، وحقوق الإنسان. (مركز الارشاد الفلسطيني، 2009)

وقد ذكر (الشويكي، 2005) المعيقات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني شملت:

- شخصانية المؤسسات، إذ تأتمر بأمرجة القائمين عليها.
- غياب الديمقراطية.
- الفساد الإداري.
- غياب التجانس.
- مشكلة التسييس والتمويل. (الشويكي، 2005)

32.2 مقومات المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني على أربعة مقومات:

- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي.
- التواجد على شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.

- عدم السعي للوصول إلى السلطة.
- الحريات والحقوق المدنية والممارسات. (المصعبي، 2009)

ومن الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية:

- يمثل العنصر الأول بفكرة "الطوعية".
- العنصر الثاني أن المجتمع المدني منظم: حيث يشير الركن إلى فكرة "المؤسسية"
- العنصر الثالث يتعلق "بالغاية" و "الدور": والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة.

فأخر تلك العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءاً من منظومة حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية... الخ. (الشلايدة، 2002).

33.2 الدراسات والأدبيات السابقة

فيما باتي أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي تم الرجوع إليها والاستعانة بها، وذكرت الباحثة في الفصل الأول إن الدراسة من الدراسات النادرة من حيث المشكلة التي تتناولها فإغلب الدراسات السابقة تناولت الموضوع بشكل عكسي، وأما الدراسات الأجنبية تناولت دور الشرطة المجتمعية، وهو موضوع مختلف تماماً عن المؤسسة الشرطية، لذا اعتمدت الدراسة على الدراسات المحلية التي تناولت الشرطة ولكنها من نظرة مختلفة أي تناولتها من حيث التعريف والوظيفة التقليدية.

استعانة الباحثة بأوراق العمل العلمية، وبالصحف، والمجلات المتخصصة بالشرطة، وبالدراسات القريبة من مشكلة الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشكل كبير بالمقابلات التي أجرتها مع مديري الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطية، ومديري الشرطة في المحافظات، بالإضافة إلى نتائج الاستبيان لمديري المراكز الشرطية في المحافظات، ولعينة من مديري المؤسسات في المجتمع المدني في الضفة الغربية.

فبالنسبة لدراسة د. نخلة تحاول معالجة تجربة التنمية في فلسطين وتتساءل عن إمكانية تحقيق التنمية التي تكفل الاعتماد على الذات، في ظل الاحتلال الجاسم على الأرض والإنسان، وبرأي الباحثة بالإمكان تحقيق ذلك بالتعاون والمشاركة والتكامل بين مكونات المجتمع الفلسطيني، وهذا ما

تؤكدده دراسة أ. صن التي جاءت تحت عنوان التنمية حرية، حيث اعتبر بان الحرية هدف وليست وسيلة للتنمية وإنما التنمية خادمة لها هنا تتبلور الرؤية الفكرية والعملية التطبيقية لها من الممارسات والأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية عبر إدارتها المتخصصة سواء كان ذلك بمشاركة الفلاح والمزارع بجني ثمار الزيتون، وزراعة الأشجار، التبرع بالدم، وبرنامج التوعية التي تهدف لبناء مواطن قادر على بناء دولة المؤسسات.

استشهد هنا بما ورد بكتاب التربية والديمقراطية للدكتور بهلول بأنه "لا يحصل أي تغيير (مهما كان تافهاً أو هاماً) على صعيد النظام السياسي الاجتماعي إلا إذا حصل تغيير على صعيد الأفراد." وهذا ما تعمل به المؤسسة الشرطية عبر برامجها التوعوية للمدارس والكليات والجامعات فهي تبذل جهوداً يتلمسها المواطنون كافة، للوقاية من الجريمة ومنع حدوثها منفردة وبالشراكة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية وبالعودة إلى د. بهلول الذي يعتبر التأثير الإيجابي في أي فرد إنما هو بمثابة إضاءة شمعة، وأفضل من الجلوس في العتمة ولعنة الظلام.

وبالنسبة لباقي الدراسات التي استعانت بها الباحثة فهي تتناول العلاقة مابين الجمهور والشرطة والشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، ودراسة تتساءل عن إسهام الأمن بالتنمية، والدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية، والسؤال الرئيس للدراسة التي نحن في صددنا الآن يتمثل بما هو دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

وبنظرة موضوعية للتنمية نجد بان الدراسات التي تناولتها مبتورة وهذا ما أكده الدكتور جورج كرزوم في دراسته التنمية بالاعتماد على الذات حيث أفاد إن التنمية يجب أن تنصب على ناحية التقفيم ألقيمي والخلفي والعلمي لان الإنسان هو جوهر التنمية وليس مجرد المستفيد من إنجازاتها، وهذا ما تعمل عليه المؤسسة الشرطية بمساعدتها لمؤسسات المجتمع المدني عبر برامجها المشتركة على سبيل المثال برنامج الشرطي الصغير الذي يطبق في مختلف محافظات الضفة الغربية، وبرنامج التوعية للوقاية من الجريمة بمختلف أشكالها، عبر تعريف المواطن الفلسطيني بالحقوق والواجبات، وبعمل المؤسسة الشرطية، التي وجدت لانفاذ القانون ولتقديم الخدمات للمواطن، والتوعية على تطبيق روح القانون وليس نصية القانون والتأكيد على إن القانون وجد لخدمة المجتمعات وليس لعقابها، و على إن الجهاز التنفيذي الذي تمثله المؤسسة الشرطية جهاز إنساني قبل أي شيء آخر. لهذا تم استحداث عدة إدارات لتلبي احتياجات المواطنين مثل إدارة حماية الأسرة والطفل، دائرة الأحداث، إدارة المظالم وحقوق الإنسان، ودائرة الشرطة المجتمعية التي سوف تعطي إطاراً قانونياً ضمن مؤسسة الشرطة، هنا بالرجوع الى دراسة د. كرزوم نجد أن الشرطة

الفلسطينية تعمل من اجل بناء الإنسان الفلسطيني، وهذا ما يدعو إليه بقوله الإنسان محور العمل التتموي وليس النمو في الناتج القومي والزيادة في دخل الفرد.

دراسة نخلة (2004): "أسطورة التنمية في فلسطين" تم الاستعانة بالدراسة للإطلاع على حال التنمية في الضفة الغربية، في إطار غياب السيادة الوطنية. حيث شملت الدراسة المناطق التي أعادت إسرائيل احتلالها، "الضفة الغربية" وهي تبحث التنمية في إطار غياب السيادة الوطنية أو حتى جزء شكلي منها واستخدمت النهج التحليلي، و تهدف الدراسة إلى التعرف على عملية التنمية التي مورست على ارض الواقع من خلال العقدين المنصرمين وعلى العوامل التي حالت دون تحقيق التنمية المنشودة، والإجابة على التساؤلات بلغة الأرقام، وخلصت الدراسة إلى إن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الركود الحاد عام 2002م و تراجع تحقيق الدخل 60%، مما كان عليه الحال قبل الانتفاضة، كما انخفض مستوى الإنتاج المحلي 20%، وارتفعت نسبة البطالة 30%، و تراجع حجم الصادرات 60%، 70%، تحت خط الفقر، كما تبين أن 360 ألف فلسطيني في حالة فقر مدقع حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الغذائي، و 764 عائلة ليست لديها على الطلاق من يعمل بصورة ثابتة لتوفير العيش بناء على المسح الذي أجرته جامعة بير زيت (شمل)، و حسب منظمة الصحة العالمية إن النظام الصحي على وشك الانهيار، وبالنسبة إلى التأثيرات النفسية والاجتماعية من بين 764 عائلة ممن شملهم مسح دراسات التنمية بير زيت إن 78% من الأطفال يعانون مشاكل عاطفية واغتراب 71% يشعرون بعدم الأمان فيما يتعلق بحياتهم وبأطفالهم وبممتلكاتهم، وبالتعريف على أكثر الاحتياجات حسب الترتيب كان الغذاء، المال، المؤازرة النفسية.

هلال (2007): دراسة بعنوان "العلاقة بين الجمهور والشرطة" تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في: التعرف إلى واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة شملت الدراسة المترددين على معرض الشارقة للكتاب، والمترددين على إدارة المرور بالشارقة وأجريت على عينة عشوائية بلغت 82% من الذكور و12% من الإناث وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت استمارة المقابلة كأداة لجمع المعلومات وتم الاستعانة بالإحصاء الكمي والكيفي لإظهار النتائج، وأيضا تناولت العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة، والأهمية التي توصلت لها الدراسة بأنها توصلت إلى أن مسؤولية الأمن ليست حكرا على السلطة العامة بل أنها أصبحت تنطلق من مفهوم الأمن الشامل الذي تشترك فيه كل أجهزة الدولة، وكافة قطاعات الجمهور والمؤسسات الأهلية و أكدت نتائج الدراسة على أهمية العلاقة والتعاون بين المواطن والمؤسسة الأمنية، كذلك أوضحت النتائج إفادة نسبة كبيرة من المبحوثين بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم، وارجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل

الشرطة فضلا عن الإنجاز السريع في المعاملات، وفي إطار السياق أفادت نسبة كبيرة من المبحوثين توفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة سواء في عملهم أو تعاملهم مع الجمهور وتحقق الشروط الواجب توافرها في مظهرهم وملابسهم، و أوضحت النتائج أن أكثر من 80% من أفراد الجمهور راضون عن الخدمات التي تقدمها الشرطة في حين نفي ذلك % 19 فقط، وعلى أن % 83.3 من أفراد الجمهور يتفهمون العمل الشرطي وطبيعته في حين أفاد بعكس ذلك 16.7 كشفت النتائج عن إفادة % 46 من أفراد الجمهور بوجود قصورا اوسلبيات في العمل الشرطي ومن أبرز هذه السلبيات طول وتعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق المطلوبة في المعاملات وضعف تأهيل أغلب أفراد الشرطة ونفشي الوساطة في التعامل.

آل علي (2007): دراسة بعنوان "الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات" حيث بلغت العينة 25% من مجتمع الدراسة (100 من الذكور 100 من الإناث) وتم معالجة البيانات من خلال الأسلوب الإحصائي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات هامة وهي وجود الدافع و الرغبة لدى الجمهور للمشاركة في العمل التطوعي مع الأجهزة الأمنية، وكشفت الدراسة عن وجود معوقات من جانب أفراد المجتمع وأيضا من جانب العاملين في الشرطة، وبينت الدراسة إن الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمواطن لها دور فعال في تعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

الشمراي (2004): ورقة علمية مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، وخلصت إلى بلورة الدور الأمني متعدد الجوانب الذي تقوم به الأجهزة الأمنية وتسهم من خلاله في بناء المجتمع وتطوره، وانطلقت من سؤالين الأول هل تسهم الأجهزة الأمنية في تنمية المجتمع، والثاني ما هي العلاقة بين الاجهزة وبين التنمية. وقد حاول الباحث من خلالها تلمس الدور الإيجابي للأجهزة الأمنية في بناء المجتمع وتطوره، باعتبار الأجهزة الأمنية عنصرا حيويا من أجهزة الدولة الضرورية التي لاغنى لأي مجتمع عنها، إضافة إلى بحث قضية التنمية وعلاقتها بالأمن. وقد تحدث الباحث عن وجود بعض السلبيات التنظيمية والعملية التي جعلت من الأجهزة عبئا على بناء المجتمع وتطوره، وربما أعطت انطباعاً مغايراً لما يجب أن تكون عليه من الإسهام في بناء المجتمع، بل ربما أصبحت -في كثيرٍ من الأحيان- عائقاً للتنمية، ومؤشراً على تخلف المجتمع، فمثل السلبيات ترتبط إلى حدٍ كبير بثقافة المجتمع، ومستوى الإدارة فيه، ودرجة سيادة القانون وتطبيقه في جميع مناحي الحياة المختلفة.

الزغير (2004): دراسة بعنوان "مؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تناولت الدراسة المجتمع المدني من حيث النشأة والمفهوم والتطور التاريخي والتعريف بأدوار ومجالات العمل لمؤسسات المجتمع المدني و الإطار السياسي الذي تعمل فيه و التي تعوق إقامة التنمية الإنسانية في البلدان العربية من حيث القوانين المنظمة، وتناولت الدراسة مجالات واهتمامات عمل مؤسسات المجتمع المدني، و الصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهه، وتصورات اتجاهات العمل القادم مع مؤسسات المجتمع المدني. وقد توصلت الدراسة الى وجوب إدراك الصعوبات في عمل المؤسسات في ظل الوضع الراهن للحقوق في دول الاقليم والمطلوب تحسين آليات إدارة الدولة للمجتمع، وبالتالي المساهمة عن طريق الحوار والتفاوض في الاستقرار السياسي للمجتمعات وقد تكون المؤسسات معنية بتحويل النضال (الصراع) الجاري في أغلب مجتمعات الاقليم، الى نضال مدني حقوقي، والديمقراطية في هذا المجال هي الأساس الموضوعي وصمام الأمان لعدم تحويل النضال المدني الى عنف سياسي.

الحربي (2004): دراسة تناولت الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية، وهي من خمسة فصول تناولت الواجبات الأساسية " منع الجريمة قبل وقوعها، ومكافحتها، والكشف عنها، والقبض على مرتكبيها، والمحافظة على الأمن العام، وحماية الأرواح والممتلكات، والإشراف على تنفيذ قوانين الدولة"، وبيان المؤسسات الأمنية تجد في نفسها أنها لا تؤدي عملها على الوجه المطلوب بدون مشاركات من المؤسسات الاجتماعية وتوعيه - المجتمع بأسره لذا تسعى الدراسة من خلال استعراض العوامل التي تؤثر على علاقة المجتمع بالمؤسسات الأمنية. وذلك من خلال دور المؤسسات الأمنية الاجتماعي للخروج عن النطاق التقليدي الأمني وتقلد أفراد المجتمع للدور الأمني. فتسعى لرسم خطة لاشتراك المجتمع في المسألة الأمنية، واعتمدت منهجية البحث على الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الدراسة عن طريق المسح الاجتماعي، حيث تعد من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومن ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيراً وافياً لاستخلاص نتائجها، واستخدمت استمارة الاستبيان التي تتسق مع منهج المسح الاجتماعي في التعرف على مدى الرؤية المستقبلية محل الدراسة وهي (الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية). أوضحت النتائج الإحصائية الأهمية الكبيرة جداً للدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند أدائهم لمهامهم، و تجاوب المجتمع لتنفيذ القرارات التي تحقق الأمن، والأهمية الكبيرة للمحاضرات الأمنية تؤدي إلى زيادة فاعلية الدور الاجتماعي، يليها في الأهمية، تأثير سرية البيانات والمعلومات الأمنية في تقليص الدور الاجتماعي، وكذلك الأهمية لتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن والخوف على مصالح أمنه، وفيما يتعلق بمحور معوقات

القيام بالدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية، وبينت مدى انعكاس آثار الحاجز النفسي بين رجال الأمن والمؤسسات الاجتماعية.

دراسة البباطين (2009) الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها والأسس التي يجب أن تقوم عليها، وإلى توضيح الدور الاجتماعي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية وبيان كيفية تطويره وتقريب العلاقة بين الجهاز الأمني وبين المجتمع وأساليب التنسيق والتعاون بينهما. الإطار المنهجي للدراسة، أستخدم المنهج التحليلي الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الأمن وتطبيقاته، تكمن مشكلة الدراسة في قناعة الأجهزة الأمنية الرسمية في أن تعزيز الأمن من خلال مكافحة الجريمة والحد من تفشيها وانتشارها لا تعتبر مسؤولية تخص الدولة أو القطاعات الرسمية فحسب، إنما اشترك المجتمع بكافة مستوياته ومؤسساته وأدواته مما يعزز من أمن واستقرار المجتمع ويزيد من نعمة الأمان والطمأنينة بين أفراد. و من خلال استعراض كافة النظريات، والأشكال، والأساليب الوقائية لمنع الجريمة، أتضح أن الحلول المحلية لكل مجتمع هو الأجدر والأفضل، لذا وجب البحث عن سبل لرفع مستوى التقارب بين الجهتين المجتمع والمؤسسة الأمنية، لزيادة درجات الأمان والاستقرار في المنطقة ولتسهيل عملية تكوين الشراكة المجتمعية و تحويل المجتمع بكافة مؤسسات إلى طرف فاعل وشريك حقيقي مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتخفيف حدة الجرائم و لرفع مستوى الأمان والاستقرار في المجتمع.

دراسة الباز. (2009)، الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية مشكلة الدراسة تتمثل في الاعتقاد السائد في المجتمع في أن الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تقديم الخدمات كلها ومن ضمنها الخدمات الأمنية والوقاية من الجريمة والتوعية الأمنية، فكل برنامج أو خدمة للمجتمع لا بد أن يُوفر من قبل الدولة، ونظراً لأنّ الدولة غنية فليس هناك حاجة للقطاع الخاص أو للأفراد لتقديم أو المشاركة في تقديم تلك الخدمات. بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة أخرى وتتمثل في الافتقاد إلى التكامل المؤسسي بين مؤسسات المجتمع المختلفة عامة كانت أو خاصة والأجهزة الأمنية، فالمؤسسات الحكومية غير الأمنية تُحجم عن المساهمة في الجوانب الأمنية العامة مثل التوعية الأمنية والتثقيف الأمني والمساهمة في الوقاية من الجريمة بحجة وجود أجهزة أمنية مسؤولة عن جميع ما يختص بالأمن. وهذا أدى إلى الاتكاء على الأجهزة الحكومية الأمنية وهمش جهود مؤسسات المجتمع العامة والخاصة. تعتمد الدراسة على المنهج الوثائقي (المكتبي) وهو منهج مشاع الاستخدام في العلوم الاجتماعية. وفي هذا يُشير مونت وآخرون إلى أنّ البيانات والمعلومات

المكتبية مصدر غني للمعلومات والبحوث في المجال الاجتماعي (Monette et al., 1990)، لذا فقد تم مراجعة عدد من الدراسات في موضوع البحث والموضوعات ذات الصلة باللغتين العربية والانجليزية. وهناك عدد من التساؤلات الأساسية التي تسعى هذه الدراسة الإجابة عليها، وهي:

- ما هي المعوقات التي تواجه شراكة مؤسسات المجتمع مع الأجهزة الأمنية في تعزيز الأمن؟
- ما هي المشكلات المجتمعية التي لها جوانب أمنية والتي يُمكن للشراكة المجتمعية أن تتعامل معها؟
- هل يُمكن التوصل إلى هيئة تنظيمية للتنسيق بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية.
- ما هي الأدوار التي يُمكن للمؤسسات المجتمع المختلفة أن تضطلع بها لمساندة الأجهزة الأمنية؟
- خلصت الدراسة الى انه هناك عدة معوقات تحول دون الشراكة المجتمعية ما بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية منها معوقات تتعلق بالتشريعات، ومعوقات تتعلق بالمؤسسات الخاصة، معوقات تتصل بالأجهزة الأمنية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واجراءتها

ستتناول الباحثة في هذا الفصل المنهج الوصفي، ومجتمع الدراسة وعينتها واجراءتها، وأدواتها.

1.3 منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة، التي أجريت بين شهر أيار 2009 وشهر كانون الأول، 2010 المنهج الوصفي الذي يستند إلى وصف الظاهرة موضع الدراسة، وذلك لان المنهج هو الأنسب لهذا النوع من العلوم، وتم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات من مديري المراكز الشرطة في محافظات الضفة الغربية، ومديري مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، إضافة إلى إجراء مقابلات لمديري الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة، وكذلك مديري شرطة المحافظات في الضفة الغربية.

2.3 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة مديري الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة وعددهم ثلاثة عشر ادارة، ومديري شرطة المحافظات في الضفة الغربية، وعددهم عشر مدراء، وأيضاً اثنين وستين من مديري مراكز الشرطة في الضفة الغربية، ومن مؤسسات المجتمع المدني تم اختيار تسعين مؤسسة من المجتمع المدني.

3.3 عينة الدراسة

تم توزيع تسعين استبانة على تسعين مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من مختلف المحافظات في الضفة الغربية، ما عدا القدس، وذلك لصعوبة العمل بسبب الاحتلال، وقد قسمت العينة كالتالي ثلاثين مؤسسة من الوسط وثلاثين مؤسسة من الجنوب وثلاثين مؤسسة من الشمال.

تمت الاستعانة بوزارة الداخلية للحصول على أسماء مؤسسات المجتمع المدني، وبدليل المنظمات غير الحكومية، وبشبكة المنظمات الأهلية، " أتضح أن الكثير من المؤسسات إن أحسن الظن غير محدثة لأرقامها وعناوينها"، لذا تم اختيار العينة القصدية، (تعبئة الاستبيان من قبل مدراء، منسقون، مدراء تنفيذيين لمنظمات المجتمع المدني).

- وتم استثناء النقابات المهنية والقوى والأحزاب السياسية، لأنها تعنى بالدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.
- مدراء مراكز المؤسسة الشرطة في الضفة الغربية ما عدا محافظة ضواحي القدس، والبالغ عددهم اثنين وستون مركزاً أي العينة الشمولية.
- مدراء الإدارات المتخصصة وعددهم ثلاث عشرة إدارة، اختيرت كونها على علاقة وتماس مع مؤسسات المجتمع المدني. مدراء شرطة المحافظات في الضفة الغربية والبالغ عددهم عشر مديريات.

ولقد تم القيام بالعمل الميداني في ثلاثة مسارات:

- المسار الأول: تم اختيار المؤسسات والمنظمات التنموية التي تعمل على ترسيخ مفهوم التنمية بجميع مقوماتها التربوية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية،، لدى المجتمع والمتمثلة في تسعين مؤسسة مجتمع مدني من الشمال والوسط والجنوب.
- المسار الثاني: تعبئة الاستبيان من قبل مديري المراكز الشرطة في محافظات الضفة الغربية والبالغ عددهم 62، كالتالي:
- أما المسار الثالث: تمثل في مقابلة مديري الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة والبالغ عددهم ثلاث عشرة إدارة لها اتصال مباشر مع مؤسسات المجتمع المدني، "اختيرت من بين عشرين إدارة متخصصة"، وهي كالتالي:

جدول 1.3: الإدارات المتخصصة في الشرطة الفلسطينية

الرقم	اسم الإدارة	الرقم	اسم الإدارة
1	المباحث العامة	8	الإصلاح و التأهيل
2	مكافحة المخدرات	9	المرور
3	الحراسات	10	السياحة والآثار
4	التدريب	11	العلاقات العامة والإعلام
5	الموارد البشرية	12	الشؤون الإدارية
6	العمليات	13	إدارة المظالم وحقوق الإنسان
7	حماية الاسرة والطفل		

وأيضاً مديري الشرطة في المحافظات والبالغ عددهم عشرة مدراء، حيث تم استثناء محافظة ضواحي القدس لصعوبة التنقل بسبب الاحتلال، وقد استغرقت المقابلة الواحدة ساعة ونصف الساعة تقريباً، وهي كالتالي:

جدول 2.3: مديريات الشرطة:

الرقم	اسم المديرية	عدد المراكز	الرقم	اسم المديرية	عدد المراكز
1	رام الله	8	6	جنين	9
2	الخليل	12	7	قلقيلية	3
3	اريجا	3	8	طولكرم	6
4	طوباس	4	9	نابلس	8
5	سلفيت	3	10	بيت لحم	6

4.3 أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات متعددة لجمع وتحليل ومعالجة البيانات وهي كما كالآتي: قامت الباحثة بجمع بيانات تتناسب مع طبيعة البحث ومنهجه وأهدافه ومنسجمة مع طبيعة المجتمع المستهدف وذلك باستخدام وسيلة أساسية اعتمدت في البحث وهي الاستبيان وأسئلة المقابلات وقد ارتبطت صياغة الأسئلة والاستبيان بشكل وثيق بهدف البحث وأسئلته وفرضياته. حيث اشتمل الاستبيان على جزئين هما:

- الجزء الأول: خاص بمؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسة الشرطة، وتمثل في البيانات الشخصية وهي: المؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخدمة، والجنس.
- الجزء الثاني: ويتكون من خمسة محاور:

- المحور الأول: في مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.
- المحور الثاني: في المجال السياسي والقانوني.
- المحور الثالث: المجال (الأمني).
- المحور الرابع: في المجال (الاجتماعي).
- المحور الخامس: (التنمية الاقتصادية).

تم اعتماد سلم الايجابيات من خمس درجات حسب سلم ليكرت وهي:

- اتفق بشدة خمس درجات.
- اتفق اربع درجات.
- نوعا ما ثلاث درجات.
- لا اتفق درجتان.
- لا اتفق بشدة، درجة واحدة.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمد المعيار الآتي للمتوسطات الحسابية:

الوسط الحسابي	درجة الاستجابات
1.80-1.00	منخفض جداً
2.60-1.81	منخفض
3.40-2.61	متوسط
4.20-3.41	مرتفع
5.00-4.21	مرتفع جداً

5.3 طريقة تحليل أسئلة المقابلة

تم تحليل اسئلة المقابلات وفق ما يلي:

- اولاً: قراءة النصوص قراءة متفحصة وتجاهل العبارات والأفكار المكررة وكذلك الاستطرادات التي لا علاقة لها بالموضوع.
- ثانياً: تجزئ النصوص الى وحدات تحمل بطبيعتها معان مستقلة.
- تنظيم للنتائج من خلال وضعها في عناوين (العنوان هنا هو البنود الواردة في المجالات) كل بين عنوان، ربط ما ورد في الحديث بأحد العناوين الفرعية في المجالات كما وردت.
- ثالثاً: تجميع العناوين ضمن كل مجال على حدة وإعطائها ما يشبه القيمة (ليست قيمة حقيقية) لتحديد هذا المجال في حديث (الفرد المفحوص). وللتطبيق تحديد الفكرة التي تغلب على معنى كل فقرة من فقرات الإجابة على المقابلة (أسئلة المقابلة). وتحديد الأفكار التي تنتمي لمجال معين من مجالات الأسئلة كلها، وتجميع الأفكار المتشابهة لبناء لائحة شاملة لكل مجال (فئة). وواعتماد ألوان مختلفة لتسليط الضوء على الفئات المتعددة وتحديد عبارات الاقتباس التي تعبر عن الأفكار المشار إليها.
- رابعاً: كتابة تلخيص عن جميع المواضيع والمجالات (الفئات) الرئيسة الواردة في نص المقابلات كلها.
- خامساً: إعادة قراءة النص ثانية، والتحقق من وجود دليل ما لمناقضة الأفكار التي استلخصت، مقارنة الملخصات التي تحدد المجالات والأفكار المستخلصة.

6.3 صدق الأداة (تحكيم الاستبانة)

للارتقاء بمستوى استمارة الاستبانة وضمان تحقيقها للهدف الذي وضعت من اجله، تم عرضها على خمسة من الاكاديميين والمختصين إضافة إلى إحصائيين ذوي خبرة حيث تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل هؤلاء المختصين وكان لملاحظاتهم وأرائهم اثر واضح في تطوير وتدعيم الاستبانة ووضعها في صورتها النهائية.

7.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقيق من ثبات الأداة، باختيار عينة مصغرة من مديري مراكز المؤسسة الشرطة مديري مؤسسات المجتمع المدني. وعددها عشرون من كلا الجانبين، حيث وزعت عليهم الاستبانة للإجابة عليها من قبلهم، وبعد عشرة أيام تم إعادة توزيع الاستبانة من جديد على 50% من نفس العينة المصغرة، وبعد ذلك تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لفحص الاتساق الداخلي للفقرات وبلغت قيمته 94.3% بالنسبة لمديري المراكز الشرطة، 97.4% بالنسبة لمديري مؤسسات المجتمع المدني.

8.3 محاور الدراسة

من اجل تسهيل التعامل مع البيانات التي سيتم جمعها من عينة الدراسة، تم تقسيم الاستبانة الى مجموعة من المحاور وذلك كما تظهر في الجدول أدناه:

- الجزء الأول خصائص عينة الدراسة: المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، العمر.
- الجزء الثاني: محاور أسئلة الاستبانة وهي كما تظهر في الجدول الآتي: (3.3)

جدول 3.3: محاور أسئلة استبانة الدراسة: الجزء الثاني

عدد الاسئلة	المحور
60	دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي"
7	العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني
15	المجال السياسي والقانوني
6	المجال الأمني
21	المجال الاجتماعي
11	التنمية الاقتصادية

9.3 خصائص عينة الدراسة

يركز هذا الجزء من الدراسة على استعراض خصائص العينة الديمغرافية حسب العمر، الجنس، إضافة إلى متغيرات المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخدمة.

جدول 4.3-أ: جدول يبين خصائص العينة الديمغرافية

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		المتغيرات	
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
0.75	51	0.99	61	ذكر	الجنس
0.43	39	0.1	1	انثى	
100	90	100	62	المجموع	
.61	14	5%	3	دبلوم كلية مجتمع	المؤهل العلمي

جدول 4.3-ب: جدول يبين خصائص العينة الديمغرافية

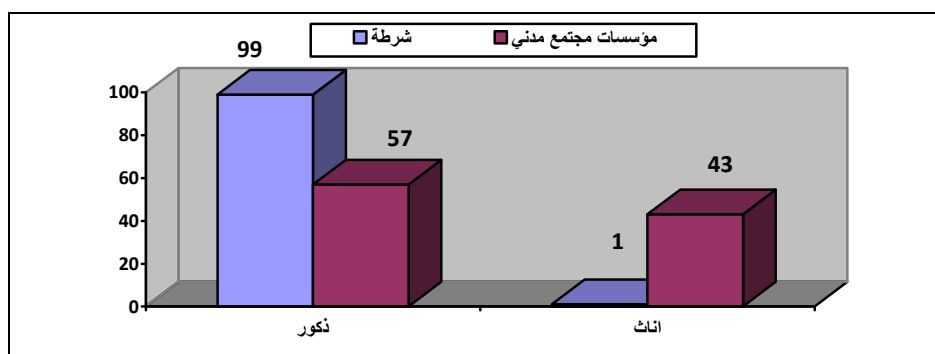
مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		المتغيرات	
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
52.	47	87%	54	بكالوريوس	المؤهل العلمي
32.	29	8%	5	ماجستير وأعلى	
100	90	100	62	المجموع	
-	-	13%	8	نقيب	الرتبة
-	-	87%	54	رائد	
-	-	100	62	المجموع	
023.	21	18%	11	من 26 - 31	العمر
0.8	7	50%	31	من 32 - 37	
023.	21	32%	20	من 38 - 43	
40.0	41	-	-	من 43 - فما فوق	
100.0	90	100	62	المجموع	
0.94	44	16%	10	من 5 - 10	سنوات الخدمة
014.	13	84%	52	من 11 - 16	
0.81	16	-	-	من 17 - 22	
19	17	-	-	من 22 - فما فوق	
100.0	90	100	62	المجموع	

جدول 5.3: توزيع المبحوثين بحسب الجنس

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الجنس
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
0.75	51	0.99	61	ذكر
043.	39	1.0	1	انثى
100	90	100	62	المجموع

يبين الشكل (1.3) أعلاه بان الغالبية العظمى من مديري مراكز المؤسسة الشرطة هم من الذكور حيث كانت نسبتهم 99% في حين إن نسبة الإناث من مديري مراكز الشرطة كانت 1%، وبرأي الباحثة ان انخفاض نسبة مشاركة الإناث لتولي منصب مدير مركز شرطة يعود إلى أسباب ثقافية اجتماعية تتمثل بالعادات، التقاليد، الأعراف، المركبة داخل المجتمع، حيث لم تتمكن الأصوات

المنادية بإصلاح عدم المساواة، والتكافؤ والعدالة ضمن النوع الاجتماعي، من التغيير على أرض الواقع وإنما لديها رغبة في الإصلاح لم تترجم بسياسات وخطى عملية، وقد لاحظت الباحثة إن جميع مديري شرطة المحافظات ونوابهم من الذكور، وكذلك الأمر بالنسبة لمديري الإدارات المتخصصة يوجد مديرة واحدة من أصل عشرين إدارة، قد يعود ذلك إلى قلة عدد الشرطة من الإناث، حيث تبلغ النسبة المئوية لهن (3%) في الضفة وغزة، وهذا يتطلب من المؤسسة الشرطة والمؤسسات المهتمة والمتخصصة بالمرأة والأسرة المزيد من حملات التوعية لأهمية مشاركة الإناث في المؤسسة الأمنية وبالذات المؤسسة الشرطة، التي تضطلع بواجب توفير الأمن والنظام لجميع المواطنين دون تمييز ما بين إناث وذكور، من هنا تأتي أهمية اشتراك كلا الجنسين في الخدمة الشرطة.



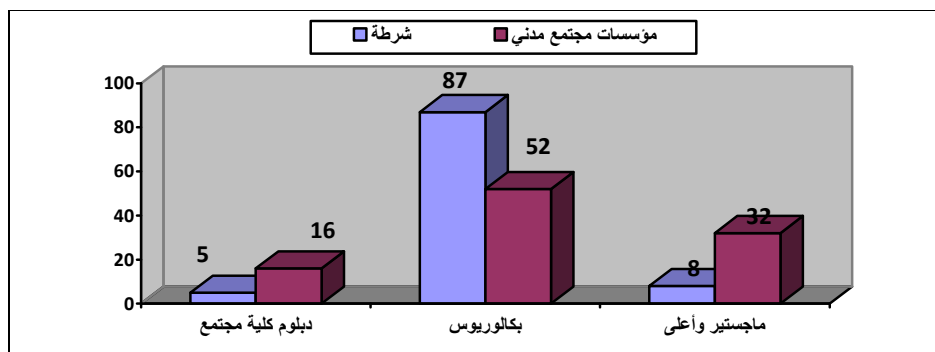
شكل 1.3: توزيع الباحثين بحسب الجنس

جدول 6.3: المستوى التعليمي لعينة الدراسة.

المؤهل العلمي	الشرطة		مؤسسات المجتمع المدني	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
دبلوم كلية مجتمع	3	5%	14	.61
بكالوريوس	54	87%	47	52.
ماجستير وأعلى	5	8%	29	32.
المجموع	62	100	90	100

ويتضح من نتائج التحليل الموضحة في جدول رقم (6.3) أعلاه أن معظم الباحثين من مديري مراكز المؤسسة الشرطة تحصيلهم العلمي هو في مستوى بكالوريوس حيث أشارت النتائج أن عددهم يبلغ 54 مدير ممن كانوا ضمن عينة الدراسة وبلغت نسبتهم 87%، وجاء في المرتبة الثانية

المدراء الحاصلين على درجة الماجستير وأعلى، حيث بلغ عددهم 5 ونسبتهم 8%، وجاء في المرتبة الثالثة المدراء حملة الدبلوم، حيث بلغ عددهم 3 ونسبتهم 5%، ويستدل من النتيجة ان مديري مراكز الشرطة في المؤسسة الشرطة من المؤهلين علميا، وبرأي الباحثة النتائج تؤكد على أن المؤسسة الشرطة تعتمد على الكوادر المؤهلة لتقديم الخدمات بشكل أفضل للمواطنين.



شكل 2.3: المستوى التعليمي لعينة الدراسة

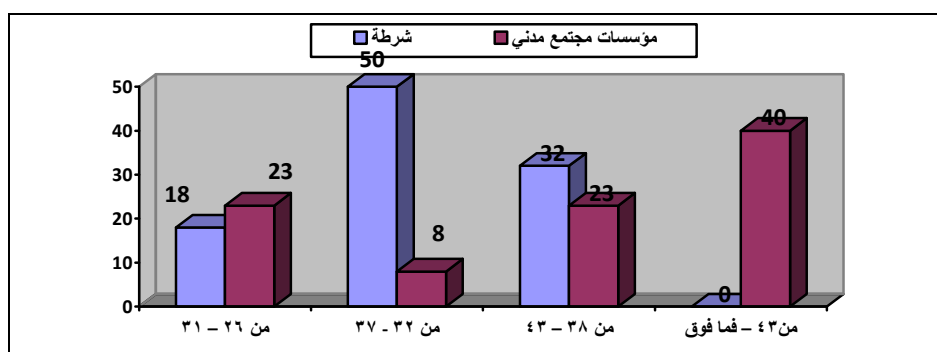
وفي حين أشرت نتائج التحليل الموضحة في جدول رقم (6.3) أعلاه، بان معظم الباحثين من مديري مؤسسات المجتمع المدني تحصيلهم العلمي هو في مستوى البكالوريوس حيث بلغ عددهم 47 ونسبتهم المئوية 52%، وجاء في المرتبة الثانية المدراء الحاصلين على درجة الماجستير حيث بلغ عددهم 29 مديرا وبلغت نسبتهم 32% وجاء في المرتبة الثالثة المدراء حملة درجة دبلوم كلية مجتمع حيث بلغ عددهم 14 ونسبتهم 16% ويستدل من هذه النتيجة بان مديري مؤسسات المجتمع المدني من المؤهلين علميا، وبالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية تعزى للمؤهل العلمي من وجهة نظر مديري مؤسسات المجتمع المدني.

يتبين من نتائج الدراسة (جدول 7.3) بان معظم الباحثين من مديري مراكز المؤسسة الشرطة هم ما بين 32-37 عاما، وعددهم 31 مديرا ونسبتهم المئوية 50%، وجاء في المرتبة الثانية الفئة العمرية 38 - 43 وعددهم 20 مديرا ونسبتهم 32% من عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة الفئة العمرية 26-31 عاما، وعددهم 11 مديرا ونسبتهم 18% من عينة الدراسة، ويستدل من هذه النتيجة بان مديري المراكز الشرطة معظمهم من الفئة الشابة، وقد أشارت نتائج اختبار التباين الأحادي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات

المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية تعزى لمتغير العمر، وهذا يشير إلى أهمية اكتساب الخبرة عبر سنوات العمر.

جدول 7.3: الفئة العمرية لعينة الدراسة.

العمر	الشرطة		مؤسسات المجتمع المدني	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
من 26 - 31	11	18%	21	023.
من 32 - 37	31	50%	7	0.8
من 38 - 43	20	32%	21	023.
من 43 - فما فوق	-	-	41	40.0
المجموع	62	100	90	100.0



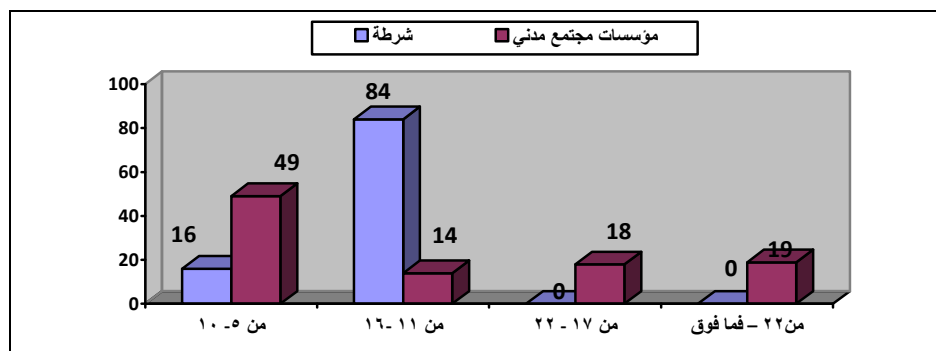
شكل 3.3: الفئة العمرية لعينة الدراسة

وقد أشارت نتائج الدراسة بأن معظم المبحوثين من مديري المؤسسات المدنية هم من الفئة العمرية 43 عاما وما فوق، وعددهم 41 مديرا ونسبتهم المئوية 46%، وجاء في المرتبة الثانية (مكرر) الفئة العمرية 38 - 43 وعددهم 21 مديرا ونسبتهم 23% من عينة الدراسة، والفئة العمرية 26 - 31- في المرتبة الثانية (مكرر) بنسبة 23% وعددهم 21 مديرا، وجاء في المرتبة الثالثة الفئة العمرية 32 - 37 عاما وعددهم 7 مدراء ونسبتهم 8% من عينة الدراسة، وبمقارنة الفئة المبحوثة من مديري المراكز الشرطة ومديري مؤسسات المجتمع المدني يلاحظ اختلاف النسب بينما كانت نسبة الفئة العمرية لمديري مراكز الشرطة (32-37) هي الأعلى وبنسبة 50% يتبين انها جاءت الأدنى لمؤسسات المجتمع المدني بنسبة 8%، وقد أشارت نتائج اختبار التباين الأحادي بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع

المدني في مجال التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، حيث جاءت النسبة المئوية لأراء المبحوثين من مديري مراكز الشرطة (86%) أي أن 14% منهم لا يرون دور مساهم من المؤسسة الشرطة في التنمية الاجتماعية، وفي رأي الباحثة إن هذا يعود لقلة الخبرة العمرية، وتأثيرها على الأداء.

جدول 8.3: سنوات الخدمة لعينة الدراسة.

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		سنوات الخدمة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
0.94	44	16%	10	من 5- 10
0.14	13	84%	52	من 11- 16
0.81	16	-	-	من 17 - 22
19	17	-	-	من 22 - فما فوق
100.0	90	100	62	المجموع



شكل 4.3: سنوات الخدمة لعينة الدراسة

يتبين من جدول (8.3)، بان الفئة الأولى من المبحوثين عددهم 52 مديرا هم من مديري مراكز المؤسسة الشرطة لديهم سنوات خدمة ما بين 11- 16 عام، ونسبتهم المئوية 84%، وجاء في المرتبة الثانية من لهم في الخدمة من 5- 10 اعوام وعددهم 10 مدراء ونسبتهم 16% من عينة الدراسة، علما أن المؤسسة الشرطة لم يتجاوز عمرها الزمني 17 عام، وبراي الباحثة ان عدد سنوات الخبرة لمؤسسة الشرطة قليلة مقارنة مع العمر الزمني لمؤسسات المجتمع المدني، وهذا دليل على ان المؤسسة الشرطة تبنى على اسس مهنية تجعلها قادرة على العطاء وخدمة المجتمع وهذا يؤكد ما ورد من رؤية ورسالة الشرطة من أنها خادمة وراعية لتنمية المجتمع.

ويبين من نتائج الدراسة بان الفئة الأولى من المبحوثين من مديري مؤسسات المجتمع المدني وعددهم 44 مديرا لديهم سنوات خدمة ما بين 5 - 10 أعوام، ونسبتهم المئوية 49%، وجاء في المرتبة الثانية من لهم في الخدمة أكثر من 22 عاما، وعددهم 17 مديرا ونسبتهم 19% من عينة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة جاء من لهم 17 - 22 عاما وعددهم 16 مديرا ونسبتهم المئوية 18% وجاء في المرتبة الرابعة من لهم في الخدمة 11 - 16 عاما، عددهم 13 مديرا ونسبتهم بالنسبة لعينة الدراسة 14%. علما إن مؤسسات المجتمع المدني قائمة قبل المؤسسة الشرطة بزمن طويل.

10.3 اجراءات تطبيق الدراسة

لكي يتسنى للباحثة توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة تم القيام بالخطوات التالية:

- حصلت الباحثة على كتب إفادة من مدير عام الشرطة موجه لمديري الإدارات المتخصصة، ومديري شرطة المحافظات، ومديري المراكز.
- قامت الباحثة بتوزيع الاستمارة على جميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم اثنان وستون مدير مركز، وتسعون من مديري مؤسسات المجتمع المدني.
- تم تعيئة الاستبيان خلال شهرين من خلال الزيارات الشخصية من قبل الباحثة لمؤسسات المجتمع المدني، اما المراكز الشرطة فقد تم تعبئتها من قبل الباحثة و بالاستعانة بمديري أفرع العلاقات العامة في مؤسسة الشرطة الفلسطينية في عشر محافظات في الضفة الغربية.
- بعد إمهال المبحوثين مدة أسبوعين لتعبئة الاستبانة تم تحصيل الاستبانات وجمعها من جميع المبحوثين من مديري المراكز الشرطة في المحافظات العشر من الضفة الغربية، وقد تبين أن مجموع الاستبانات المستردة كاملة وصالحة للتحليل الاحصائي.
- تم تسليم هذه الاستبانات الى محلل احصائي من المركز الفلسطيني للاحصاء، وتم تحليل وتفسير النتائج من قبل الباحثة وتفرغها في الدراسة.

11.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية

لأغراض التحليل والتأكد من صحة فرضيات الدراسة تم اعتماد مجموعة من الأدوات الاحصائي:

- معامل الثبات كرونباخ الفا، للتعرف على درجة ثبات مقاييس الدراسة الخاصة بدور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اداء دورها التتموي في الضفة الغربية.

- وتمت عملية المعالجة الإحصائية مروراً بترميز الإجابات، ثم إدخال البيانات إلى الحاسب.
- وتم تحليل بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال استخدام حزمة SPSS البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية، أما أهم الأدوات الإحصائية التي استخدمتها الباحثة فكانت:
- النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي

One-Way ANOVA

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا الفصل ستقوم الباحثة بعرض ومناقشة نتائج تحليل الاستبانة، حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي، حيث ستناقش الباحثة فيما يلي تحليل النتائج المرتبطة بمحاور الدراسة. ولقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة مجال، ونتائج الجداول (1.4)، (2.4) (3.4)، (4.4)، (5.4)، (6.4)، (7.4)، (8.4)، (9.4)، تبين ذلك بينما تبين نتائج الجدول (10.4)، خلاصة النتائج والدرجة الكلية لواقع دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي. ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت النسبة المئوية الآتية:

- 90% فأكثر درجة عالية
- من 80% - 89.9% جيدة جدا
- من 70% - 79.9% جيدة
- من 60% - 69.9% متوسط.
- 59.9% - فأقل ضعيفا.

1.4 تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تجيب على السؤال المتعلق بمجال العلاقة.

هدفت هذه الدراسة في الأساس إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة

الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية؟ وللإجابة على الأسئلة المتعلقة بوجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني، تم حساب المتوسطات والنسب المئوية لجميع فقرات الاستمارة، وهي مبينة حسب الجدول التالي:

جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	الترتيب	
					مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
87.3	4.37	94.6	4.73	العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني علاقة تعاون لتحقيق الأهداف المجتمعية.	2	1
76.2	3.81	89.6	4.48	هناك تواصل فاعل بين الطرفين.	7	5
76.4	3.82	87.8	4.39	تتسم العلاقة بين الطرفين بالنقطة المتبادلة.	6	7
79.6	3.98	90.7	4.54	يهتم الطرفان بتعزيز العلاقة بينهما للعمل على تعزيز حريات المواطنين.	5	4
86.0	4.30	96.4	4.82	العلاقة بين الطرفين تقوم على قاعدة أن المؤسسة الشرطية أداة لتطبيق القانون لا أداة قهر وانتقام.	2	1
81.6	4.08	91.9	4.60	تنظر المؤسسة الشرطة إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها تحقق أهداف مجتمعية فلسطينية لا أجندات خارجية.	3	3
81.6	4.08	89.6	4.48	يهتم الطرفان بتعزيز العلاقة بينهما بما يقود إلى تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين في مختلف المجالات.	4	6
81.2	4.06	91.5	4.58	الدرجة الكلية لمجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني		

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني الوارد في الجدول (1.4) يتضح الآتي:

إن الدرجة الكلية لمجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني كانت بتقدير عال، وهي موزعة على سبع فقرات، خمس فقرات كانت النسبة المئوية للاستجابة لها بدرجة عالية. وفقرتين بتقدير جيد جدا بالنسبة لتقديرات المؤسسة الشرطية، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لواقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني وفق تقديرات عينة مؤسسات المجتمع المدني كانت جيدة جدا، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى %80، لأربع فقرات وثلاث فقرات بتقدير جيد.

من وجهة نظر الباحثة النتائج التي تصف واقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني بعلاقة تعاون لتحقيق الأهداف المجتمعية بجميع الفقرات، تؤكد ما أشار إليه مدراء الإدارات المتخصصة ومدراء شرطة المحافظات من أنهم ينظرون لمؤسسات المجتمع المدني على إنها جزء أصيل من المجتمع الفلسطيني، وكذلك الأمر بالنسبة لمدراء مؤسسات المجتمع المدني فقد ذكر معظمهم ان هناك علاقة تتسم بالايجابية وخصوصا في السنوات الثلاث الأخيرة (2008-2009 - 2010).

ومن خلال نتائج المقابلات التي أجريت أتضح ان مؤسسة الشرطة ضمن توجهاتها الحالية تعمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في المسؤولية الأمنية، و تنتظر لها على أنها مكملة للدور الذي تؤديه، فالأصل من وجودها هو تلبية الاحتياجات للمجتمع.

وقد لاحظت الباحثة أثناء تعبئة الاستبيان من قبل مؤسسات المجتمع المدني إن نسبة قليلة لا تدرك خصوصية العمل للمؤسسة الشرطية وخصوصا فيما يتعلق بمجالات جمع الاستدلالات خاصة، وما يخص مسرح الجريمة، سفاح القربى، وما يتعلق فيما يدعى بالجريمة على خلفية الشرف، فيعتبرون التحفظ عليها من قبل المؤسسة الشرطية احتكارا للمعلومة وعدم تعاون، وقد تلمست أيضا ان نسبة قليلة من مؤسسات المجتمع المدني يخلطون بين مهام المؤسسة الشرطية ومهام القضاء وهناك نسبة من مؤسسات المجتمع المدني لا باس بها لا تزال تنتظر بضعابية إلى المؤسسة الشرطية، حيث لا تفرق بين دور مؤسسة الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى.

وتفسر الباحثة النتيجة الجيدة جدا التي توصلت إليها الدراسة ضمن المجال المعني ناتجة عن الدور الاجتماعي الذي تؤديه المؤسسة الشرطية والمتمثل في (المشاركة بالأفراح والأتراح، والمناسبات الوطنية، التبرع بالدم، قطاف الزيتون، الشرطي الصغير، المخيمات الصيفية، زراعة الأشجار....الخ) والنشاطات التوعوية والتنموية التي تمارسها مع مختلف شرائح المجتمع.

ومما يعزز رأي الباحثة النتائج التي توصلت إليها من خلال المقابلات حيث أشارت نتائج المقابلة بوجود ارتياح وتقبل لدى الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تعود على المجتمع بالأمن والاستقرار، وتطبق بذلك مقولة الأمن مسؤولية الجميع، وشركاء في التنمية.

كما جاءت مؤيدة للعديد من الدراسات التي توضح أهمية العلاقة ما بين المؤسسة الأمنية والمجتمع ومنها دراسة الحربي حول دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، حيث يعتبر أن توفير الأمن هو مسؤولية الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية كافة وكل أفراد المجتمع، فمن الضروري وجود علاقة قوية بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سويًا في مكافحتها، ولكن هناك مانسبته 20% من مؤسسات المجتمع المدني لا ترى بان هناك علاقة تعاون ومشاركة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني، ويرأي الباحثة هذا يتطلب المزيد من التعاون والمشاركة وتسليط الضوء الإعلامي، وهذا ما اكدته دراسة الباطين (2009) الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، بانها تكمن في قناعة الأجهزة الأمنية الرسمية في أن تعزيز الأمن من خلال مكافحة الجريمة والحد من تفشيها وانتشارها لا تعتبر مسؤولية تخص الدولة أو القطاعات الرسمية فحسب، إنما اشترك المجتمع بكافة مستوياته ومؤسساته وأدواته مما يعزز من أمن واستقرار المجتمع ويزيد من نعمة الأمان والطمأنينة بين أفراد.

2.2 تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية السياسية والقانونية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، وقد تم حساب المتوسطات والنسب المئوية لجميع فقرات الاستمارة.

جدول 2.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	الترتيب	
					مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
87.6	4.38	95.8	4.79	محاربة الجريمة والحد منها.	2	4
80.9	4.04	96.7	4.84	تتخذ الشرطة إجراءات قانونية سليمة وفق قانون الإجراءات الجزائية.	10	3

جدول 2.4-ب: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	الترتيب	
					مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
76.7	3.83	89.6	4.48	منع أي جهة من أي نشاط انتخابي داخل المؤسسة الشرطية	12	10
78.0	3.90	91.9	4.60	منع أي طرف من ممارسة أي نشاط سياسي داخل المؤسسة الشرطية.	11	8
84.4	4.22	94.9	4.75	تأمين سير الانتخابات المختلفة بنزاهة	7	6
82.7	4.13	83.6	4.18	التعاون المشترك للوصول إلى تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسة الشرطية. (الحوكمة)	9	13
87.3	4.37	91.3	4.57	المساهمة في دعم الاستقرار السياسي في الوطن	4	9
82.7	4.14	89.9	4.49	الدرجة الكلية للمجال السياسي والقانوني		

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني الوارد في الجدول (2.4) يتضح ما يلي: أن الدرجة الكلية للمجال السياسي والقانوني وفق آراء مديري المراكز الشرطية، كانت بتقدير جيد جداً، بمتوسط حسابي (4.49)، وبنسبة مئوية (89.9) وهي موزعة على خمس عشرة فقرة، كالأتي فقرة بتقدير عال، تسع فقرات بتقدير جيد جداً، وخمس فقرات بتقدير جيد، وكانت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها (82.7) وبمتوسط حسابي (4.4) وفق آراء المبحوثين من مديري مؤسسات المجتمع المدني.

ترى الباحثه بان النتائج التي تصف واقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في المجال السياسي والقانوني، تؤكد ما أشار إليه ملخص التقرير السنوي لعام 2009 لإنجازات المؤسسة الشرطية (التقرير السنوي للشرطة، 2009) (والذي عقد يوم الثلاثاء 26 يناير 2010، (www.palpolice.ps/=882)) حيث أشار إلى مدى التقدم الذي أحرزته المؤسسة الشرطية في مجال محاربة الجريمة، مقارنة بالأعوام السابقة. واستناداً لنتائج المقابلات التي أجريت مع مدراء المحافظات في مؤسسة الشرطة التي تفيد بان منتسبي المؤسسة الشرطية يبذلون الجهد مئة في المائة وفق القانون، إما كون النتائج تكون غير ذلك انما تكون خارجة على أرائهم على سبيل

المثال" المتهم يفرج عنه من قبل النائب العام أو القاضي، هذا ليس من اختصاص الشرطة إنما هي منفذة للقوانين، وقد أكد الشروف بان الأساس الأول لأي نظام سياسي هو الأمن وعدم توفره يعرض مقومات الدولة للزوال، أي الأمن هو الأرضية والأساس اللذين تبنى عليهما أركان الدولة، فاركان النظم السياسية هي امن، اقتصاد، والحفاظ على الأمن العام والاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي هو مسؤولية تتولاها المؤسسة الشرطة بالتعاون والتشارك، فهو عملية تكاملية مع المؤسسات الأمنية والمدنية الرسمية وغير الرسمية للدولة.

وبالنسبة للنشاط الانتخابي داخل المؤسسة الشرطة، تسعون بالمئة من منتسبي المؤسسة الشرطة كانت إجابتهم على الاستبيان تؤكد نتائج إجابات مدراء الشرطة بعدم التعاطي بالسياسة طالما هم على رأس عملهم، حيث كانت تشير معظم إجابات مديري مراكز الشرطة بأنهم لا يتدخلون بالسياسة، إنما هم الحامون للنظام السياسي إما نسبة العشرة بالمئة من باقي العينة كانت إجابتهم غير ذلك، وهذا يلفت النظر للحاجة إلى مزيد من التوعية وإعادة التأهيل والتدريب، أما نسبة 25% من مؤسسات المجتمع المدني، كانت تعبر عن وجهة نظرهم بان هناك نشاط سياسي لجهة معينة، يمارس داخل المؤسسة الشرطة، وهذا يتطلب المزيد من الجهد لكسب الثقة والتعريف أكثر بوظائف المؤسسة الشرطة.

وبالنسبة لفقرة تامين سير الانتخابات المختلفة بنزاهة والتي كانت بنسبة مئوية (84.4) وهي ضمن التقدير الجيد جدا، هذه النتيجة تؤكد ما اجمع عليه المراقبون والمحللون والسياسيون كافة على أن إجراء الانتخابات تم في ظل جو من الهدوء ولم يسجل أي خروقات تذكر، وهذا تأكيد من قبل عينة الدراسة على ما اجمع عليه المراقبون من جهات خارجية محايدة، أما نسبة 16% التي لا ترى ذلك إن لكل قاعدة شواذ وإنما تعبر عن وجهة نظر خاصة بها، وقد أكد (ناصر، 2010) أهمية خلق التوازن بين الحرية والأمن وان التنمية السياسية حالة اجتماعية وليست فردية ومن واجب رجال الأمن المساهمة فيها والحفاظ عليها وتبصير المواطنين بالحقوق والالتزامات الدستورية وإشراك الشباب والمرأة في الحياة العامة.

من وجهة نظر الباحثة النسبة المئوية التي توصلت إليها الدراسة، جاءت مقارنة لتجربة (16) عاما منذ تاريخ نشأة المؤسسة الشرطة الفلسطينية، سنوات الاجتياح الإسرائيلي، الفوضى، الانفلات الأمني، بالقفزة النوعية في الأداء للمؤسسة الشرطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهذا ما يجمع عليه غالبية مؤسسات المجتمع المدني، وتأكيدا لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز بانوراما الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، حيث أفاد 82% من المستطلعين إن هناك اختلافا

واضح في عمل الأجهزة الأمنية عما كان قبل 3 سنوات وان التغيير جاء للأفضل حسب 75% منهم (العينة من 1200 استمارة).

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	الترتيب	
					مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
84.0	4.20	87.5	4.37	التعاون للحفاظ على كيان سياسي ديمقراطي في فلسطين.	8	11
89.8	4.49	97.3	4.87	محاربة سرقة السيارات الفلسطينية.	1	1
87.6	4.38	95.8	4.79	محاربة سرقة السيارات غير الفلسطينية.	3	5
87.1	4.36	97.3	4.87	محاربة ظاهرة سيطرة السيارات غير القانونية	5	2
76.7	3.83	74.9	3.75	حث مستخدمي الإنترنت على مراعاة الجوانب القانونية في التعامل مع الانترنت.	13	14
75.8	3.79	73.4	3.67	حث أصحاب مواقع الويب (الإلكترونية) على احترام خصوصية زوار هذه المواقع.	15	15
76.7	3.83	83.9	4.19	حماية حرية المواطن في التعبير عن الرأي	14	12
85.8	4.29	94.0	4.70	حماية المواطن في حقه الانتخابي.	6	7
82.7	4.14	89.9	4.49	الدرجة الكلية للمجال السياسي والقانوني		

حازت الفقرة (9) فقرة محاربة سرقة السيارات الفلسطينية بنسبة مئوية (97.3) وهي ضمن التقدير العالي. أما تقديرات أفراد عينة الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني للفقرة نفسها كانت بنسبة مئوية (89.8) وهي ضمن التقدير الجيد جداً، من وجهة نظر الباحثة، تفسير تقارب النسب من ناحية المؤسسة الشرطية، ومؤسسات المجتمع المدني على السواء، يعود نتيجة تلمس ومحاكاة الواقع.

وقد اتضح للباحثة من خلال المقابلات التي أجرتها مع الإدارات المتخصصة التعاون والتنسيق فيما بين الإدارات المتخصصة مع الجهات المعنية، عبر محاصرة الخطر المضر والمحمل للاقتصاد الفلسطيني تكاليف طائلة والمتتمثل بسرقة السيارات وسياسة السيارات غير القانونية حيث أن الشرطة توفر لراس المال الوطني الخسارة التي يتسبب بها مجرمي سرقة السيارات والعائدة إلى دولة

الاحتلال وعلى المستوطنات والآلة العسكرية للمحتل، عدا الهدر القيمي والأخلاقي والخسارة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما أكده مدراء الإدارات المتخصصة وبالأخص مدير إدارة المرور في الشرطة، أما الفقرة الأخيرة والمتعلقة بحماية المواطن في حقه الانتخابي، كانت النسبة المئوية %94 وبمتوسط حسابي 4.70 بالنسبة لمؤسسة الشرطة أما النسبة المئوية لمؤسسات المجتمع المدني كانت %86 وبمتوسط حسابي 4.29، وقد أكد (مراد، 1990) ان المكاسب التي تحققت للتنمية بحاجة إلى درع يحميها ويتمثل في الاستقرار والقاعدة الصلبة التي تتمثل بالقانون وانهاءه، هذا ما توفره المؤسسة الشرطية من خلال الوظائف المنبذة بها. وقد كانت الدرجة الكلية للمجال السياسي والقانوني لتقديرات أفراد عينة الدراسة من المؤسسة الشرطية بمتوسط حسابي بنسبة (4.49) وبنسبة مئوية (89.9)، وبمتوسط حسابي (4.14) ونسبة مئوية (82.7) أي أن المتوسط الحسابي الكلي لهذه الفقرة أعلى من القيمة الوسطى حسب سلم ليكرت الخماسي ضمن تقدير جيد جدا.

3.4 تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالمجال الأمني: والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بالمجال الأمني

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية ل فقرات المجال الأمني.

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
82.9	4.14	91.9	4.60	حماية الشخصيات الاعتبارية التي تزور مؤسسات المجتمع المدني.	2	2
84.4	4.22	92.2	4.61	توفير بيئة أمنية تدعم الاستقرار.	1	1
81.6	4.08	86.9	4.34	حماية الوفود الزائرة لمؤسسات المجتمع المدني.	3	3
76.4	3.82	75.8	3.79	توفير الحماية الكافية لمقار مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.	5	5
75.1	3.76	74.3	3.72	توفير الحماية الكافية للقائمين على أعمال مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.	6	6
78.4	3.92	83.3	4.16	توفير الحماية الكافية للأنشطة التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين	4	4
79.8	3.99	84.1	4.20	الدرجة الكلية للمجال الأمني		

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المجال الأمني من وجهة نظر مدراء المراكز في المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية الوارد في الجدول (4.4) يتضح ما يلي:

أن الدرجة الكلية للمجال الأمني كانت جيدة وهي موزعة على ست فقرات، كالتالي ثلاث فقرات بتقدير جيد جداً، وثلاث فقرات بتقدير جيد، وكانت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها أكثر من 75% وهي جيدة حيث وصلت الدرجة الكلية للنسبة المئوية للاستجابة إلى (79.8).

ترى الباحثة أن النتائج التي تصف واقع العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني، تؤكد ما أشار إليه (هلال، 2007) من أن مسؤولية الأمن ليست حكراً على السلطة العامة، بل أنها أصبحت تنطلق من مفهوم الأمن الشامل الذي تشترك فيه كل أجهزة الدولة وكافة قطاعات الجمهور والمؤسسات الأهلية، والتي ركزت على أهمية العلاقة والتعاون بين المواطن والمؤسسة الأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

وأيضاً النتائج تؤكد نتيجة المقابلات التي أجرتها الباحثة مع مدراء الإدارات المتخصصة، خاصة إدارة الحراسات والتي أكد مديرها على أن من ضمن الواجبات الأساسية لها حماية الشخصيات الاعتبارية، والوفود الزائرة لفلسطين، وتفسر الباحثة الاختلاف في النسب من ناحية مؤسسات المجتمع المدني والبالغ 17% من أصل تسعين مؤسسة يرون بان الشرطة لا توفر الحماية الكافية للشخصيات الاعتبارية، إن نسبة من اللذين شاركوا في تعبئة الاستبيان لا علم لهم بهذه الخدمة، وبالمحصلة يعتبر هذا تقصير تتحمل المؤسسة الشرطية جزء منه ومؤسسات المجتمع المدني تتحمل الجزء الآخر، وهناك 16% يرون أن المؤسسة الشرطية عاجزة عن توفير البيئة الأمنية التي تدعم الاستقرار، وأيضاً نتائج المقابلات مع مدراء الشرطة في المحافظات تشير وتؤكد بان ذلك خارج عن أرائها نتيجة أنها ما تزال سلطة تحت الاحتلال أي أن البيئة الأمنية التي تدعم الاستقرار منقوصة نتيجة الاحتلال.

وبالعودة إلى رأى مدراء المؤسسة الشرطية الذي يقول بان المؤسسة تبذل الجهد مائة في المائة ولكن النتائج مرهونة بالظروف التي تعيشها جراء الاحتلال، (سلطة منقوصة السيادة). وهذا ما يؤكد التقرير السنوي، 2009 عن إنجازات الشرطة، على سبيل المثال هناك خروقات للجيش الإسرائيلي: لعام 2009 كالتالي اقتحام مدن (1456) اقتحام قرى (3300) اقتحام المخيمات (251) اقتحام منازل (44).

ودراسة الباز تؤكد ان هناك اعتقاداً سائداً في المجتمع في بأنّ الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تقديم جميع الخدمات ومن ضمنها الخدمات الأمنية والوقاية من الجريمة والتوعية الأمنية، فكل برنامج أو خدمة للمجتمع لا بد أن يُوفر من قبل الدولة بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة أخرى وتتمثل في الافتقاد إلى التكامل المؤسسي بين مؤسسات المجتمع المختلفة عامة كانت أو خاصة وهذا أدى إلى الاتكاء على الأجهزة الحكومية الأمنية وهمّش جهود مؤسسات المجتمع العامة والخاصة. أما النتائج الإحصائية لدراسة الحربي، أكدت الأهمية الكبيرة جداً لتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن والخوف على مصالح أمنه.

وأوضح للباحثة أبان المقابلات وتعبئة الاستبيان التي أجريت مع مديري المؤسسة الشرطة أنهم يؤمنون بالحراسة وفق الحاجة الأمنية ووفق الإطار القانوني الذي ينظم عمل الشرطة وبيبين الصلاحيات والمهام.

وبالنسبة لفقرة (4) توفير الحماية الكافية لمقار مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين يلاحظ التوافق في النتيجة وهذا يؤكد التساؤل الذي طرحته ورقة العمل المقدمة (الحربي) "يستدعي التوقف، والتساؤل هل من الممكن ان تضع الشرطة حراسة مخصصة لكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، أو انه تتم حراستها كأى منشأة من منشآت الوطن"، وهذا يؤكد الأهمية في التعاون والمشاركة بين الطرفين.

ومن وجهة نظر الباحثة، هناك تقارب بالنسبة المؤتية بين المؤسسة الشرطة، وبين مؤسسات المجتمع المدني، من أنهم يرون أن خدمة توفير الحماية كافية والأمر نفسه هناك تقارب من الذين يرونها غير كافية، مما يتطلب المزيد من الجهد والتعاون والتنسيق. وقد أكدت دراسة عفراء البابطين أهمية الحلول المحلية لكل مجتمع هي الأجدر والأفضل.

لذا وجب البحث عن سبل لرفع وتعزيز مستوى التقارب بين مؤسسات المجتمع، لزيادة درجات الأمان والاستقرار ولتسهيل عملية تكوين الشراكة المجتمعية و تحويل المجتمع بكافة مؤسسات إلى طرف فاعل وشريك حقيقي، لتخفيف حدة الجرائم و لرفع مستوى الأمان والاستقرار في المجتمع. ووفق نتائج المقابلات التي تفيد انه من المحال أن يمارس اي نشاط إلا مع تحقيق الأمن فمجرد وجود الدوريات وأفراد المؤسسة الشرطة بالذي الشرطي يعطي المنعة لمن تسول له نفسه العبث بأمن المجتمع، وهذا ما ذكره معظم مدراء المؤسسة الشرطة، وحسب إفادات مدراء مؤسسات

المجتمع المدني أنهم يتلمسون التغيير في البيئة الأمنية في الوقت الحالي وما كانت عليه قبل ثلاث سنوات مضت.

و تصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني (فياض، 2010) وعدد من رجال الأعمال تم ذكر تصريحاتهم في متن النص والتي تؤكد الجهود المبذولة من قبل المؤسسة الشرطية في توفير البيئة الحاضنة للتنمية حيث أكدتها نتائج الدرجة الكلية للمجال الأمني والتي كانت بمتوسط حسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة من مدراء المراكز في المؤسسة الشرطية (4.2) وبنسبة مئوية (84.1) أما المتوسط الحسابي لمؤسسات المجتمع المدني قدرت للمجال نفسه (3.99) وبنسبة مئوية (79.8)، ودراسة نخلة (2004) أكدت أهمية الأمن والاستقرار والأمان للحفاظ على منجزات التنمية حيث تناولت العوامل التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة.

4.4 تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية الاجتماعية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بمجال التنمية الاجتماعية

جدول 5.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
85.3	4.27	93.1	4.66	3	3
84.0	4.20	92.2	4.61	7	4
87.6	4.38	95.2	4.76	1	1

جدول 5.4-ب: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
81.3	4.07	89.0	4.45	14	10
83.8	4.19	91.3	4.57	8	6
82.4	4.12	90.7	4.54	9	7
81.6	4.08	86.9	4.34	13	12
86.0	4.30	83.3	4.16	2	15
82.1	4.10	86.1	4.31	الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي	

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور المجال الاجتماعي الوارد في الجدول 4.4: يتضح ما يلي:

الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي كانت جيدة جدا وهي موزعة على ست عشرة فقرة، كالتالي: اثنا عشرة فقرة بتقدير جيد جدا، وأربع فقرات بتقدير جيد، وكانت النسبة المئوية للاستجابة الكلية 82% وهي بتقدير جيدة جدا.

دور المؤسسة الشرطية لم يعد محصورا بالدور التقليدي المعروف عن جهاز الشرطة فقد امتد دورها ليشمل المسؤولية الاجتماعية، هناك إجراءات قانونية وشرطية يكون الحل بها لا يتوافق مع الحالة. ومن المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة الشرطية يتم التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني سواء الرسمية وغير الرسمية، لذا صدر قرار من قيادة الشرطة يتمثل في إنشاء إدارة متخصصة تهتم بالأسرة والطفل، وإدارة المظالم تهتم بحماية المواطن من التعسف في استخدام القوة من قبل منفذي القانون "هذا ما أكده مديري الإدارات المتخصصة، ومديري شرطة المحافظات في المؤسسة لشرطية الفلسطينية".

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي (تابع 1)

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
85.3	4.27	83.6	4.18	4	14
82.0	4.10	76.4	3.82	12	18
84.2	4.21	90.7	4.54	6	8
82.2	4.11	91.9	4.60	10	5
78.9	3.94	85.4	4.27	19	13
79.3	3.97	82.7	4.13	17	16
82.1	4.10	86.1	4.31	الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي	

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور المجال الاجتماعي الوارد في الجدول 6.4: يتضح ما يلي: نالت فقرة التعاون المشترك لحماية منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني تقدير جيد جداً بنسبة مئوية 84% من قبل مؤسسة الشرطة ونسبة 85% من قبل مؤسسات المجتمع المدني. وهذا ما تؤكد الأنشطة الإعلامية والميدانية مثل قطف الزيتون، والتشجير، وحملت التبرع بالدم، المخيمات الصيفية وغيرها الفاعليات التي توطن العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

تري الباحثة النسب المتقاربة فيما بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تؤكد الانعكاس الايجابي للدورات وورش العمل والتواصل، وكذلك التعاون المشترك في وضع الخطط

الاستراتيجية وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 17-2009 الذي أقر الخطة الوطنية العامة 2011 إلى 2013، وتعود كذلك للخطة الاستراتيجية للمؤسسة الشرطة (2010-2012)، وتطبيقاً للشعارات التي طرحتها المؤسسة الشرطة، مثال على ذلك شعار (لسنا حياديين في بناء الوطن)، لمدير عام المؤسسة الشرطة.

ومما يعزز رأى الباحثة هو الإنجازات التي حققتها المؤسسة الشرطة في مكافحتها للجريمة وهذا ما تم تأكيده في المؤتمر الصحفي السنوي الذي عقد في مطلع السنة الحالية (2010) من قبل المؤسسة الشرطة وبث عبر مختلف وسائل الإعلام، ومثال على ذلك كشف الجرائم بسرعة فائقة دليل على مدى عمق التعاون وهو محصلة للتقارب والتفاعل الناتج عن الندوات وورش العمل والأنشطة والدورات المشتركة ما بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، سواء أكان على صعيد الدورات الخارجية أو الدورات المحلية المشتركة.

وهذا ما أكدته مدراء الإدارات المتخصصة وبالذات إدارة الأسرة، إدارة التدريب والموارد البشرية خلال المقابلات التي أجرتها معهم الباحثة، وأكد ذلك بعض من مؤسسات المجتمع المدني المعنية ضمن المجال.

وقد أوضحت النتائج الإحصائية لدراسة الشمراني (2004) الأهمية الكبيرة جداً لمساعدة الدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند الأداء. كما بينت الأهمية الكبيرة للمحاضرات والحفلات الأمنية حيث تؤدي إلى زيادة فاعلية الدور الاجتماعي.

جدول 7.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية ل فقرات المجال الاجتماعي (تابع 2)

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
75.6	3.78	75.5	3.78	21	20
80.0	4.00	89.0	4.45	15	11
82.2	4.11	90.4	4.52	11	9

جدول 7.4-ب: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي (تابع 2)

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
80.0	4.00	76.4	3.82	16	19
78.2	3.91	72.8	3.64	20	21
79.3	3.97	78.2	3.91	18	17
84.7	4.23	93.4	4.67	5	2
82.1	4.10	86.1	4.31	الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي	

أوضحت النتائج الإحصائية لفقرة (15) هناك تعاون مشترك بين المؤسسة الشرطة وبين مؤسسات المجتمع المدني في دراسة الظواهر الاجتماعية واقتراح الحلول لها كانت بنسبة مئوية (75.5) وهي ضمن التقدير الجيد، ولكن هناك 25% من كلا الطرفين لا يرون ذلك، ومن وجهة نظر الباحثة ترى بان معالجة الظواهر الاجتماعية لا تتوقف على كيفية معالجتها وإنما في وضع الحلول للوقاية ومعالجة الأسباب.

كما أكدت دراسة الشمراني تأثير سرية البيانات والمعلومات الأمنية في تقليص الدور الاجتماعي، فيما يتعلق بمحور مهام المؤسسات الأمنية للقيام بدورها الاجتماعي، كما أكدت النتائج الإحصائية الأهمية الكبيرة جداً لآثار الحاجز النفسي بين رجال الأمن والمؤسسات الاجتماعية.

و أكدت نتائج تحليل أسئلة المقابلات التي أجرتها الباحثة مع مدراء الإدارات المتخصصة، ومدراء الشرطة في المحافظات، و نتائج الاستبيان، وأيضاً ما أكده مدير العلاقات العامة والأعلام خلال مقابلة أجريت حيث أفاد أن المؤسسة الشرطة تعمل على تطوير علاقات تفاهم مع مؤسسات المجتمع المدني، من أجل دعم تحقيق رسالة الشرطة في خدمة المجتمع، وأيضاً التعاون معها فيما يخدم الوطن والمواطن. وهذا ما تؤكدته المشاريع والبرامج المشتركة التي نفذت بالشراكة والتعاون ما بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، مثل الدورات التمكينية لكيفية التعامل مع المرأة المعنفة، "مشروع تكامل" الذي نفذ بالتكامل مع وزارة الصحة، الشؤون الاجتماعية، ووزارة المرأة،

والمؤسسات ذات العلاقة، حملات الحماية من التسرب المدرسي، حماية الأطفال من التسول....الخ. وبالمقارنة عما كانت عليه العلاقة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني في فترة إنشاء السلطة والآن هناك فرق شاسع هذا أكده كلا الجانبين حيث كان الغموض وعدم الوضوح، يحيط العلاقة بضعافية، إما الآن فكل منهما يعرف واجباته ومهامه.

ترى الباحثة ان نسبة 18% من مؤسسات المجتمع المدني التي لا ترى ان هناك دور للمؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اداء دورها التنموي، تفيد انه ما تزال هناك بعض من الضبابية حول دور المؤسسة الشرطة وهذا يحتاج لمزيد من بذل الجهود ومن التعاون والتنسيق وبرمجة العمل ما بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني عبر وضع خطة وطنية شاملة، وإفساح المجال للمؤسسات على تنوعها ليتسنى لها ممارسة دورها التنموي لخدمة المجتمع.

5.4 تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية الاقتصادية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطة، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بمجال التنمية الاقتصادية،

جدول 8.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال التنمية الاقتصادية

مؤسسات المجتمع المدني		الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
النسبة المئوية	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
75.6	3.78	81.5	4.07	التعاون المشترك في بناء برامج تجذب المستثمرين من الخارج إلى السوق الفلسطينية.	10	3
72.0	3.60	76.1	3.81	عقد أنشطة مشتركة تشجع المستثمرين على الاستثمار في فلسطين.	11	10
77.3	3.87	82.4	4.12	التعاون المشترك لبناء استراتيجيات لمكافحة غسل الأموال.	7	2
80.2	4.01	83.6	4.18	التعاون المشترك لكشف جرائم التهريب بأشكالها المختلفة.	3	1

جدول 8.4-ب: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال التنمية الاقتصادية

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		الفقرة	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
77.3	3.87	71.9	3.60	8	11
79.3	3.97	79.4	3.97	4	5
78.1	3.90	78.6	3.93	الدرجة الكلية لمجال التنمية الاقتصادية	

من خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور مجال التنمية الاقتصادية الوارد في الجدول 8.4: يتضح ما يلي:

الدرجة الكلية للمجال الاقتصادي كانت جيدة وهي موزعة على إحدى عشرة فقره، كالأتي: ثلاث فقرات بتقدير جيد جدا، وثمان فقرات بتقدير جيد، وكانت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها أكثر من 75% وهي جيدة حيث وصلت الدرجة الكلية للنسبة المئوية للاستجابة إلى (78.1). أما فقرات المجال الاقتصادي كانت بدرجة تقدير جيد، من قبل مراكز الشرطة وبنسبة مئوية تزيد على 75% من قبل مدراء مؤسسات المجتمع المدني.

ترى الباحثة أن هذه النتائج تؤكد ما ذكره د. فياض عن انه لا يوجد مشروع واحد ينفذ من قبل مؤسسة، وإنما تجد أنك لتحقق إنجازا فأنت بحاجة إلى تعاون عدة مؤسسات، والتي لا بد أن يكون لها دور هام لإخراج مشروع للتنفيذ، فالأمن يلعب دورا مركزيا في ضمان تحقيق الأهداف، كيف يمكن لنا تصور حياة تسودها الفوضى ومتوقع في الوقت نفسه أن يكون بمقدورنا تطوير الخدمات والقيام بدورنا على النحو الامثل؟! (فياض، 2010).

كما جاءت نتائج الاستبانة متوافقة مع نتائج مقابلة مدراء الإدارات المتخصصة وبالذات إدارة المباحث حيث أشارت بيانات المقابلة إلى أن الشرطة تقوم بالحفاظ على الاقتصاد الوطني، من حيث ملاحقة أعمال التزيف والتزوير والرشوة والفساد الإداري كما تقوم على مراقبة أعمال التهريب الضريبي والأغذية الفاسدة، وتتولى حماية الأموال العامة من خلال مراقبة أعمال سرقة التيار

الكهربائي أو المياه وملاحقة لصوص كابلات التلفون، ومتوافقة مع ما اكدته (جنان، 2010) في دراستها الميدانية حول الجريمة الاقتصادية وانعكاسها السلبي على الدولة والمجتمع، حيث ذكرت بان الجريمة الجمركية لا تترك في المجتمع الأثر ذاته الذي يتركه كل من القتل والسرقة والاحتيال... إنما تفرز مخاطر متعددة وعلى عدة صعد. و كما جاءت نتائج الاستبانة متوافقة و نتائج المقابلة مع مديري الإدارات الشرطة، حيث أشاروا إلى انعكاس الأمن على الاقتصاد والاستثمار بشكل واضح وملحوس من خلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي في بيت لحم، ونابلس وما نتج عنه من استثمارات تخلق آلاف فرص العمل مثل بناء ضواحي الإسكان،،،،، الخ.

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال التنمية الاقتصادية (تابع 1)

مؤسسات الشرطة	مؤسسات المجتمع المدني	الفقرة		مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
		النسبة الوسط الحسابية	النسبة الوسط الحسابية		
9	2	3.82	76.4	4.03	80.7
7	1	3.84	76.7	4.11	82.2
6	5	3.94	78.8	3.92	78.4
4	6	4.03	80.6	3.90	78.0
8	9	3.84	76.7	3.87	77.3
الدرجة الكلية لمجال التنمية الاقتصادية		3.93	78.6	3.90	78.1

نتائج الاستبيان في مجال التنمية الاقتصادية جميعها تؤكد ما ذكره مدير دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية حيث ذكر انه بالقدر الذي تستطيع فيه المؤسسة الشرطة من فرض الأمن العام والنظام العام واثبات قدرتها على مواجهة الجرائم والقضاء على الأنشطة الإجرامية كافة، ينعكس على

مختلف جوانب الحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية والسياسية. وهذه النتائج تلتقي مع ما ذكره (سراج، 1998) في دراسته حول الجريمة الاقتصادية وأساليب مواجهتها بأن الشرطة كهيئة تنفيذية تساند التشريعات عبر تنفيذها القوانين بجعلها سارية المفعول على ارض الواقع ومعاقبة المخالفين لهذه التشريعات وفق القانون، وهذا الدور يلتقي مع دور مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بتعبئة الشعور الوطني والديني والاجتماعي للمواطن وجعله قادرا على اتخاذ موقف مضاد للانحراف والأجرام من خلال برامج توعوية تنموية تخاطب كل فئات المجتمع، وبالتالي الأمن نسق متكامل، ولمكافحة الجريمة الاقتصادية والوقاية منها لا بد أن تتضمن قواعد وإجراءات لمعالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف التخلص من العوامل المؤدية إلى الجريمة الاقتصادية. وكذلك تؤكد ما ذكره (الشروف، 2009) لأهمية الحفاظ على الأمن العام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى انه مسؤولية تتولاها المؤسسة الشرطية بالتساند والتعاون والتشارك فهو عملية تكاملية مع المؤسسات الأمنية والمدنية الرسمية وغير الرسمية للدولة.

ولكن هناك % 22 لا يرون ذلك من كلا الطرفين، وهذا يناقض ما ذكره الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو) بان صافي الربح الموحد لشركة باديكو بعد الضريبة ارتفع بنسبة نمو بلغت %18، وهناك زيادة في الاستثمار، وهذا نتيجة تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتهيئة الأجواء الايجابية الأمر الذي أسس لبيئة مشجعة للاستثمار في فلسطين.

ويمكن القول إن نتائج الدراسة تؤكد ما ذكره مدير عام المؤسسة الشرطية بان مفهوم الأمن الشامل يقوم على الشراكة بين شرائح المجتمع كافة، والأمن ليس مسؤولية قوى الأمن منفردة، وإنما يقع على عاتق جميع المواطنين كل في موقعه، وهو حجر الزاوية والمفتاح السحري لحل القضايا المختلفة، و أن المعيار الحقيقي لتطور أداء جهاز الشرطة يقاس بقدر رضا المواطنين وثقتهم واحترامهم للمؤسسة المعنية.

6.4 خلاصة النتائج المتعلقة بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي؟

خلاصة النتائج المتعلقة بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي يعرضها جدول (10.4)

جدول 10.4: متوسطات الحسابية والنسبة المئوية لمجالات استمارة الدراسة حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي؟.

مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة		المجال	مؤسسات المجتمع المدني	الشرطة
	النسبة المئوية	الوسط الحسابي			
80.8	4.04	86.0	4.30	3	1
81.2	4.06	91.5	4.58	1	2
82.7	4.14	89.9	4.49	5	5
79.8	3.99	84.1	4.20	2	3
82.1	4.10	86.1	4.31	6	6
78.1	3.90	78.6	3.93	4	4

يتضح من الجدول (10.4) ما يلي: إن درجة دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي كانت بمستوى جيد جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة المؤسسة الشرطية إلى (86.0). (80.8) للمؤسسة المدنية.

ان ترتيب مجالات دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي جاء على التالي:

7.4 تقديرات المؤسسة الشرطية

- المرتبة الأولى: العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني 91.5
- المرتبة الثانية: المجال السياسي والقانوني 89.9
- المرتبة الثالثة: الدرجة للمجال الأمني 84.1
- المرتبة الرابعة: الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي 86.1
- المرتبة الخامسة: مجال التنمية الاقتصادية 78.6

8.4 تقديرات مؤسسات المجتمع المدني

- المرتبة الأولى: للمجال السياسي والقانوني (82.7)
- المرتبة الثانية: للمجال الاجتماعي (82.1)
- المرتبة الثالثة: العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني (81.2)
- المرتبة الرابعة: للمجال الأمني (79.8)
- المرتبة الخامسة: لمجال التنمية الاقتصادية (78.1).

9.4 الفرضية الأولى: لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة.

جدول 11.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية

التنمية السياسية والقانونية	دور المؤسسة الشرطة		
0.730	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطة
0.000	.	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	
1	0.730	معامل ارتباط بيرسون	التنمية السياسية والقانونية
.	0.000	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	

استنادا إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة.

واستنادا إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.730 وهي قيمة قوية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود

فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

10.4 الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

جدول 12.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية

التنمية السياسية والقانونية	دور المؤسسة الشرطية		
0.760	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	
1	0.760	معامل ارتباط بيرسون	التنمية السياسية والقانونية
.	0.000	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	

واستنادا إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.760 وهي قيمة قوية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

11.4 الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

جدول 13.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	دور المؤسسة الشرطية		
0.831	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	
1	0.831	معامل ارتباط بيرسون	التنمية الاقتصادية
.	0.000	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	

استنادا إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

واستنادا إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.831 وهي قيمة قوية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

12.4 الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة يعرضها جدول (14.4)

جدول 14.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	دور المؤسسة الشرطية		
0.834	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	
1	0.834	معامل ارتباط بيرسون	التنمية الاقتصادية
.	0.000	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	

استناد إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

واستناداً إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.834 وهي قيمة قوية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

13.4 الفرضية الخامسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

نتائج اختبار الفرضية الخامسة يعرضها جدول (15.4)

استناداً إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية

عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

جدول 15.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية	دور المؤسسة الشرطية		
0.785	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	
1	0.785	معامل ارتباط بيرسون	التنمية الاجتماعية
.	0.000	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	

واستنادا إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.785 وهي قيمة قوية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

14.4 الفرضية السادسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

نتائج اختبار الفرضية السادسة يعرضها جدول (16.4)

استنادا إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

واستنادا إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.884 وهي قيمة قوية الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

جدول 16.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في الاجتماعية

التنمية الاجتماعية	دور المؤسسة الشرطية		
0.884	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	
1	0.884	معامل ارتباط بيرسون	التنمية الاجتماعية
.	0.000	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	

15.4 الفرضية السابعة لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

جدول 17: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني

المجال الأمني	دور المؤسسة الشرطية		
0.787	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	
1	0.787	معامل ارتباط بيرسون	المجال الأمني
.	0.000	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.787 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة.

16.4 الفرضية الثامنة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير مؤسسة الشرطة.

جدول 18.4 : نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني

المجال الأمني	دور المؤسسة الشرطة		
0.559	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطة
0.000	.	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	
1	0.559	معامل ارتباط بيرسون	المجال الأمني
.	0.000	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير مؤسسات مؤسسة الشرطة.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.559 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.

17.4 الفرضية التاسعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

جدول 19.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني

العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني	دور المؤسسة الشرطية		
0.690	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطية
0.000	.	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	
1	0.690	معامل ارتباط بيرسون	العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني
.	0.000	مستوى الدلالة	
90	90	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 6900. وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في

أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

18.4 الفرضية العاشرة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة.

جدول 20.4: نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني،

العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني	دور المؤسسة الشرطة		
0.701	1	معامل ارتباط بيرسون	دور المؤسسة الشرطة
0.000	.	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	
1	0.701	معامل ارتباط بيرسون	العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني
.	0.000	مستوى الدلالة	
62	62	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (Correlations) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

وكذلك الأمر وبالأستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.701 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.

خلصت نتائج تحليل الفرضيات المتعلقة في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني، في مجال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والمجال القانوني السياسي، والمجال الامني، والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني إلى ما يلي:

الفرضيات تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني.

- في التنمية السياسية والقانونية.
- المجال الأمني.
- المجال الاقتصادي.
- مجال الاجتماعي.
- مجال العلاقة تعزى لمتغير المؤسسة الشرطة، ونفس النتيجة بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني.

وهذا يعني أن أقل من 5% من المستطلعة آرائهم أفادوا بعدم وجود فروق و 95% أفادوا أن المؤسسة الشرطة دور في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

19.4 النتائج المتعلقة بمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة:

اما خلاصة النتائج المتعلقة في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني، في مجال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والمجال القانوني السياسي، والمجال الامني، والعلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، بالنسبة للمؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني خلصت إلى ما يلي:

20.4: مجال التنمية السياسية والقانونية، للمؤسسة الشرطة، ومؤسسات المجتمع المدني.

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في

أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية السياسية والقانونية، تعزى لمتغير للمؤهل العلمي، العمر، وسنوات الخدمة بالنسبة للمؤسسة الشرطية، وكذلك الامر بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني.

جدول 21.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني

عينة مؤسسات المجتمع المدني			عينة المؤسسة الشرطية			العينة		
سنوات الخدمة	العمر	المؤهل العلمي	سنوات الخدمة	العمر	المؤهل العلمي	المتغير		
1.23	2.89	4.67	0.03	14.23	0	T/F	العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني	المحور الأول
0.303	0.04	0.012	0.967	0	0.999	الدلالة		
1.31	0.82	1.66	0.01	2.65	0.33	T/F	المجال السياسي والقانوني	المحور الثاني
0.276	0.488	0.197	0.988	0.079	0.717	الدلالة		
3.1	0.65	0.46	2	1.88	0.23	T/F	المجال الأمني	المحور الثالث
0.031	0.587	0.633	0.144	0.162	0.796	الدلالة		
0.16	0.39	4.29	0.03	6.93	0.02	T/F	المجال الاجتماعي	المحور الرابع
0.92	0.76	0.017	0.975	0.002	0.982	الدلالة		
0.85	0.89	5.48	1.52	4.94	0.17	T/F	التنمية الاقتصادية	المحور الخامس
0.472	0.45	0.006	0.226	0.01	0.841	الدلالة		

ويستنتج من ذلك: ان منتسبي المؤسسة الشرطية ملتزمون بأداء واجباتهم بحيادية وفق إطار قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن رقم 8 لعام 2005، المادة (90).

- في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمؤسسة الشرطية: وحول أراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في، التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في المؤسسة الشرطية: فبالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من (0.05) وهي بذلك ليست دالة إحصائية. لذا تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير للمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة. وبعكس ذلك بالنسبة للعمر فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، تعزى لمتغيرات العمر. وهذا برأي الباحثة يعود للخبرة الناتجة عن النضج التي يكتسبها المدراء عبر سنوات العمر.

● في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني: وبالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من (0.05). تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في، التنمية الاقتصادية الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، وسنوات الخدمة. ولكن من جهة أخرى تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ويستنتج من ذلك ان العمر وسنوات الخبرة في العمل المجتمعي لمدراء مؤسسات المجتمع المدني، لا تعني المعرفة القانونية التي تعمل بها المؤسسة الشرطية، وإنما المؤهل العلمي بفتح أفق اكبر للإطلاع والمعرفة بالواجبات الشرطية، والإطار القانوني لعمل المؤسسة الشرطية بصورة أفضل.

● في المجال الأمني بالنسبة للمؤسسة الشرطية: بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من (0.05) وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة. ويستنتج من ذلك ان منتسبي المؤسسة الشرطية بغض النظر عن العمر او المؤهل العلمي او سنوات الخبرة انما ينفذون هدف استراتيجي بحفظ الامن العام، والنظام العام.

● في المجال الأمني بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني: بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من (0.05) وهي بذلك ليست ذات دلالة إحصائية، لذا تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، العمر، سنوات الخدمة. ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من (0.05) وهي بذلك دالة إحصائية، لذا تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال

الأمني تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وهذا يعني ان المؤهل العلمي له تأثير في اراء المبحوثين من مديري مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تكون لديهم المعرفة الموضوعية.

● مجال العلاقة بالنسبة للمؤسسة الشرطية: بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من (0.05) وهي بذلك ليست ذات دلالة إحصائية، لذا تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في أراء المبحوثين بين الدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطية لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني ومجال العلاقة تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي وسنوات الخدمة.ومن ناحية اخرى تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين الدور الذي تؤديه ومتغير العمر. يستنتج من ذلك تأثير العمر على النضج والخبرة.

● مجال العلاقة بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني: تم قبول الفرضية الصفرية بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة، ورفضها بالنسبة لمتغير العمر والمؤهل العلمي. ويستنتج ان نضج العمر المصقول بالمؤهل العلمي يعمل بفاعلية اكبر من حيث تكوين الآراء وإيداء الرأي نحو علاقات ايجابية، والنتائج تؤكد ذلك، حيث ان النسبة المئوية للعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني كانت %91.5 وهي من حيث التصنيف جاءت في المرتبة الاولى بالنسبة للمؤسسة الشرطية.

21.4 مجالات اسئلة المقابلات

للتعرف على دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي استخدمت الباحثة أداة المقابلة عبر توجيه أسئلة شملت ثمانية مجالات. إذ تمحورت أسئلة المقابلات الخاصة بمديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطية في ثمانية مجالات هي:

- الخدمات التي تقدمها المؤسسة الشرطية في المجال الاقتصادي.
- الخدمات التي تقدمها المؤسسة الشرطية في المجال السياسي القانوني.
- علاقة دور الضبط الإداري للمؤسسة الشرطية بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني.
- علاقة دور الضبط القضائي للمؤسسة الشرطية بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني.
- طبيعة العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.
- المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها المؤسسة الشرطية وعلاقتها بالدور التنموي الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني.

- وسائل الضبط الاجتماعي التي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي، وعلاقته بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع.
- نتائج ملموسة للدور الذي تؤديه المؤسسة الشرطة.

تم تحليل ثمانية مجالات مشتركة تقوم بها الإدارات المتخصصة ومديريات المحافظات في المؤسسة الشرطة وهي كالآتي:

- طبيعة المشاركة بين مؤسسة الشرطة والمجتمع المدني.

- العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و المؤسسة الشرطة تتسم بالثقة.
- تهتم المؤسسة الشرطة بتعزيز العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.
- تنسيق دورات تدريبية مشتركة، ورش العمل ندوات، مؤتمرات.
- التعاون معا لحماية امن الأسرة.
- تنفيذ برامج توعية مشتركة.
- مؤسسات المجتمع المدني تحقق أهداف مجتمعية فلسطينية.

- المجال السياسي والقانوني

- الالتزام بالحيادية والاستقلالية والمهنية في تأمين الانتخابات.
- توفير الحماية للبعثات الدبلوماسية والسفارات.
- توفير بيئة آمنة تدعم الاستقرار والتنمية.
- تتخذ الشرطة إجراءات قانونية سليمة وفق قانون الإجراءات الجزائية.
- تأمين سير امتحانات التوجيهي.
- بناء دعائم المواطنة بطرق خالية من العنف.

- دور الشرطة في التنمية الاقتصادية:

- بناء استراتيجيات لمكافحة غسيل الأموال.
- محاربة الجريمة بأشكالها المتعددة.
- تأمين حماية البنوك.

- كشف ومنع الاحتيال والتزوير.
- تعزيز النظام الاقتصادي من خلال إنقاذ القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد.
- توعية المواطن بكيفية الإبلاغ عن المجرمين الذين يقومون بجرائم اقتصادية.

- دور الضبط الإداري

- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على النظام العام.
- الوقاية من الجريمة.

- دور الضبط القضائي

- جمع الاستدلالات والكشف عن الجناة.
- إنفاذ القانون والعمل على سيادة القانون.

- وسائل الضبط الاجتماعي التي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي وعلاقتة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اداء دورها التتموي.

- إنفاذ القوانين ذات العلاقة بالضبط الاجتماعي وفرضها للحفاظ على النظام داخل المجتمع.
- دور الشرطة في الضبط الاجتماعي من خلال خلق ثقافة قانونية لدى المجتمع المدني..
- إعادة تأهيل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل.

- التوافق في الايجابيات لعينة مديري الإدارات المتخصصة ومديري شرطة المحافظات تعود لعدة عوامل:

- مديري الإدارات المتخصصة يحملون جميعهم إحدى الرتبين إما عميد أو عقيد.
- مديري الشرطة في المحافظات يحملون رتبة مقدم.
- مديري الشرطة في المحافظات لديهم التخصص المطلوب (خريجي حقوق، وعلوم شرطية).

- هناك تقارب بين مديري الإدارات المتخصصة في مجال العمر فأعمارهم تتراوح بين (45-58) عاما.
- هناك تقارب بين مديري الشرطة في المحافظات في مجال العمر فأعمارهم تتراوح بين (40-45) عاما.
- التوجيهات والتعليمات لمديري الشرطة مركزية يتلقونها من مدير عام الشرطة نفسه.
- يعملون في المؤسسة الشرطة ذاتها (أهداف، رسالة، رؤية، قيم) واحدة.

22.4 محور أسئلة المقابلة:

المحور الأول: طبيعة العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني.

- العلاقة بين منظمات المجتمع المدني و المؤسسة الشرطة تتسم بالثقة.
- تهتم المؤسسة الشرطة بتعزيز العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.
- تنسيق دورات تدريبية مشتركة، ورشات عمل ندوات، مؤتمرات.
- التعاون مع لحماية امن الأسرة.
- تنفيذ برامج توعية مشتركة.
- مؤسسات المجتمع المدني تحقق أهدافا مجتمعية فلسطينية.

أشارت نتائج المقابلة التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطة بالضفة الغربية. ان طبيعة العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني تأخذ طابع التعاون، الشراكة، التكامل، وتتسم بالثقة، وهذا يعود إلى طبيعة البرامج والمشاريع التي تتم بينهما، بالنسبة للتربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الأوقاف(تكامل، شراكة تعاون وثقة)، وهذه المؤسسات رسمية لم تكن مشمولة ضمن عينة الدراسة بسبب اختصارها على مؤسسات غير الرسمية، أما المؤسسات ذات العلاقة بالطفل، والمرأة، والمؤسسات الحقوقية (شراكة وتعاون وثقة). الإعلامية تكامل، وتعاون أي أن مستوى التقدير لطبيعة العلاقة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني هو مستوى مرتفع وملائم، وبرأي الباحثة إن التوافق في الايجابيات يعزى إلى توافق النظم، التعليمات، والإجراءات التي يعمل بها مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات باعتبارها تعليمات مركزية موحدة المصدر.

فالتعاون في السابق كان مزيجاً من الآني والمبرمج، أما التعاون اليوم فهو أكثر وضوحاً وتنسيقاً، وهذا عائداً لفهم أهمية الجهات وأدوارها ذات العلاقة بالموضوع وهناك محاولات جادة من الطرفين في رفع درجة التنسيق والتعاون فيما بينهم.

1.22.4. دور الشرطة في التنمية الاقتصادية:

أشارت نتائج المقابلات التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطة بالضفة الغربية أن الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطة في مجال التنمية الاقتصادية مستوى تقديرها مرتفعاً وله انعكاسات على المجتمع بأكمله، خاصة في الجانب الاقتصادي، فهناك علاقة متداخلة لا يمكن فصلها بين الأمن الذي توفره المؤسسة الشرطة والتنمية، بحيث تلعب الشرطة دوراً هاماً في بناء الاستراتيجيات لحماية البنوك والمؤسسات السيادية، (الشركات ومراكز الإنتاج)، وانه في حال غياب الأمن يفسح المجال للعابثين بضرب أمن واستقرار المواطنين، لان الأمن رافعة للاقتصاد ويشكل حجر الأساس لأي بنیان، وبانفاذ القوانين تتم حماية المجتمع ويعزز النظام الاقتصادي.

وأكدت نتائج المقابلات بان دور المؤسسة الشرطة ليس مقتصرًا على تقديم الخدمات ونفاذ القانون وإنما له ثمار تقطف من قبل الآخرين، فالمستثمر سواء أكان عربياً أو فلسطينياً لن يفكر أن فلسطين تصلح لاستثمار دون وجود أمان واستقرار، لذا تلعب الشرطة دوراً أساسياً في حماية المشاريع الاقتصادية والممتلكات، وهي المكلفة في انفاذ القوانين المتعلقة بالمنازعات الحقوقية التجارية، و الأمور الاقتصادية، الاجتماعية، وتطبيق القانون يعكس على التنمية وذلك من خلال تحصيل الحقوق والأموال للشركات والمؤسسات والأشخاص مما يعجل ويساهم في سرعة العجلة الاقتصادية ودورانها، وعدم تنفيذ القانون وخاصة في الشق المالي يحول دون تدفق الأموال للأسواق " عبر عجلة اقتصادية مثل (الشيكات)، حماية المنشآت والمرافق الاقتصادية وحماية البنوك والمؤسسات المالية والشركات ومراكز الإنتاج، يظهر أهمية التعاون من قبل المواطنين في المساعدة على كشف الجريمة.

وكذلك بينت النتائج ان أهم الأعباء الاقتصادية هي مراقبة السوق ومواجهة جرائم الغش التجاري وجرائم التهرب الضريبي والجمركي والاتجار غير المشروع وتزوير الأوراق النقدية وجرائم النصب والاحتيال وجرائم غسل الأموال لإخفاء أعمال غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وبيع وتسريب الأراضي للاسرائيليين، ومراقبة المواد التموينية في الأسواق للتأكد من مدى صلاحيتها

للاستهلاك ومطابقتها للمواصفات المعمول بها لمحاربة التهريب و التهرب الضريبي حيث اجمع المدراء على انعكاس الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطية على المجتمع في المجال الاقتصادي، وجاءت النتيجة بدرجة مرتفعة و ملائمة للجميع.

أما أبان فترة غياب القانون لم يكن هناك أجهزة أمنية فاعلة، لذا أدرك الجميع ما معنى غياب الأمن وانعكاسه على الاقتصاد حين بدأت بعض رؤوس الأموال بالمغادرة، وهناك قاعدة تقول أن رأس المال جبان لا يستطيع النمو في بيئة غير آمنة، وهروب رأس المال إلى دول مجاورة وفتح مشاريع خارج الوطن، يؤكد انه لا بد من توفر بيئة آمنة تمكن النمو، والتنمية الاقتصادية.

2.22.4. المجال السياسي والقانوني:

أشارت نتائج المقابلات التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطية بالضفة الغربية أن الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطية لها انعكاسات على المجال السياسي، حيث جاءت بين ملائمة وعلاقة وطيدة ومرتفعة المستوى، ويعود التقارب في الايجابيات إلى أنهم يعملون في المستويات نفسها وفي المؤسسة الشرطية نفسها أهداف، رسالة، ورؤية واحدة، وأكدت بان عمل المؤسسة الشرطية يدعم المستوى السياسي عبر تجسيدها لسيادة القانون وتوفير الاستقرار، وبان للشرطة دورا أساسيا في تأمين سير الانتخابات التشريعية والبلدية وأيضا المجالس المحلية، وكذلك بينت ان الشرطة تلتزم الحيادية والمهنية بالحفاظ على الأمن العام والنظام العام وتوفير البيئة المستقرة التي تسمح بفتح السفارات وإيفاد البعث الدبلوماسية.

مما تقدم يستطيع ان يتلمس دور الشرطة المواطن الفلسطيني والمراقبين الدوليين عبر متابعتهم لعمليات الانتخاب سواء أكانت انتخابات رئاسية، تشريعية، انتخابات محلية. وبينت نتائج المقابلات أن المؤسسة الشرطية تعمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتأمين سير الامتحانات لمرحلة الثانوية العامة للحفاظ على شفائيتها و قيمة الشهادة العلمية التي تمنحها وزارة التربية الفلسطينية.

وأكدت النتائج أن هناك إطار قانوني ينظم عمل المؤسسة الشرطية، وبأنها تلتزم بتطبيق قانون الجزاءات الفلسطيني الذي يكفل حقوق الأفراد، وتطبيق سيادة القانون هو ضمانة للاستقرار والأرضية الخصبة للتنمية، وكذلك ان الإدارات المتخصصة تتكامل مع بعضها بحيث تتكفل بتوفير الأمن والأمان والاستقرار للمواطن الفلسطيني، وهدفها الأساسي هو تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة

الشرطية التي تتمثل بشرطة عصرية تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان والعمل بمهنية وشفافية نحو مجتمع امن خال من العنف.

وأوضحت النتائج بأنه لا ممارسات سياسية أو حزبية لأفراد الشرطة أو إبراز لها بأي شكل في مجال عملهم فلا يحق لمنتسبي المؤسسة الشرطية طالما هم على رأس عملهم الترويج للأحزاب السياسية داخل وخارج المؤسسة الشرطية، فواجبهم هو تنفيذ قرارات المستوى السياسي.

3.22.4. الضبط الإداري:

يتمثل دور الضبط الاداري في امرين هامين هما:

- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على النظام العام.
- الوقاية من الجريمة.

حيث أشارت نتائج المقابلات التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطية بالضفة الغربية، بان الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطية والتي تتعلق بدور الضبط الإداري هي مناسبة ومرتفعة التقدير، ويعود التقارب في الايجابيات إلى أنهم من التخصص الدراسي نفسه (خريجي حقوق، وعلوم شرطية)، فالدور الإداري للمؤسسة الشرطية يتمثل في الضبط الإداري أي الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وهو ما تعمل به الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطية كلها، بما تمتلكه من قوة منحها إياها القانون ترمي إلى منع ارتكاب الجريمة، من حيث أعمال الحراسة والدوريات وتنظيم المرور والمراقبة إلى غير ذلك من الأعمال الوقائية، وبتطبيق الإجراءات الوقائية حسب النظم والتعليمات، فوجود المظهر الشرطي ودوريات الشرطة يعطي ضبطا إداريا يمنع الجريمة، بالإضافة إلى أن تطبيق القانون وتنفيذه على المخالفين يشكل رادعا للأشخاص الذين تسول لهم أنفسهم ارتكاب المخالفات، وقد بينت بأنه يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بدورها التنموي، إلا بإطار مجتمع يسوده مبدأ سيادة القانون والمحافظة على حقوق الإنسان، وبان وجود بيئة قانونية آمنة سبب رئيس في منع أي انحراف لهذه المؤسسة عن مسارها وعلى سبيل المثال المؤسسات التي تعطي قروض للعمل في الزراعة عند عدم استردادها للقروض سوف تتعرض للنصب والاحتيال، فلا تستطيع استكمال دورها التنموي.

وأكدت الدور الوقائي الذي تؤديه المؤسسة الشرطية هو تحقيق لوظيفة الضبط الإداري التي تتمثل في حفظ الأمن العام والنظام العام ومنع أي محاولة لخلخلة أو زعزعة الاستقرار السياسي ومكافحة

القوى التي تخطط لاستخدام العنف وإحاق الأذى بالسلم الأهلي ومكافحة فوضى السلاح فلا سلاح سوى السلاح الشرعي للسلطة، هذه ادوار تنموية تعمل على تجسيد الأمان للمواطنين وتحقيق الاستقرار وبالتالي تمهد الطريق للتنمية عبر توفير البيئة والمناخ لمؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية من ممارسة أدوارها وتنفيذ أهدافها، ولينعم المواطن بالأمان.

4.22.4. دور الضبط القضائي:

الضبط القضائي فيتمثل في امرين كذلك هما:

- جمع الاستدلالات والكشف عن الجناة.
- إنفاذ القانون والعمل على سيادة القانون.

أشارت نتائج المقابلة التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطة بالضفة الغربية ان الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطة والمتعلقة بالضبط الإداري جاءت مناسبة ويعود التقارب في الايجابيات التي أشارت إلى أن مديري مدراء الإدارات المتخصصة مستوى رتبهم العسكرية متقارب فهم إما عميد أو عقيد ومديري مديريات الشرطة في المحافظات يحملون مرتبة مقدم في الشرطة، التخصص الدراسي الذاتي (خريجي حقوق، وعلوم شرطية)، وهناك تقارب كبير بينهم بالنسبة للعمر (45- 58)(40- 45)، التوجيهات والتعليمات مركزية من المصدر نفسه (قائد الشرطة) ويعملون في المؤسسة الشرطة ذاتها (أهداف، رسالة، رؤية) واحدة.

فالدور القضائي للمؤسسة الشرطة لا يبدأ إلا بعد وقوع الجريمة، وهو محدد بضوابط بمجموعة من الإجراءات اللازمة، لإثبات وقوع الجريمة، حيث منح المشرع ضباط الشرطة مسؤولية الضبط القضائي حيث بموجبها خول لهم صلاحيات وألقى عليهم واجبات وذلك في المادة (21) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) سنة 2001 (- قبول البلاغات والشكاوى، إجراء الكشف و المعاينة، الحصول على الإيضاحات اللازمة للتحقيق، اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، إثبات جميع الإجراءات في محاضر رسمية بعد توقيعا منهم ومن المعنيين بها.)، و بانها تعمل على إنفاذ القانون وفق سيادة القانون دون تحيز أو محاباة وبراعي عند التنفيذ حقوق الإنسان، اذ لا يعاقب هو السلوك الشاذ وصولا إلى إيداع المحكوم في مراكز الإصلاح. وتقديم الخارجين على القانون وعرضهم على المحكمة ينال ثقة المواطن بالشرطة لقيامها بواجباتها بحيث

أي مغل للقانون يلاقي جزاءه وهذا دور يفسح المجال لممارسة الأدوار التنموية ضمن مناخ خال من التوتر.

5.22.4. المجال الاجتماعي:

وسائل الضبط الاجتماعي التي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي وعلاقتة في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على اداء دورها التنموي.

- إنفاذ القوانين ذات العلاقة بالضبط الاجتماعي وفرضها للحفاظ على النظام داخل المجتمع.
- دور الشرطة في الضبط الاجتماعي من خلال خلق ثقافة قانونية لدى المجتمع المدني..
- إعادة تأهيل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل.

لذا أشارت نتائج المقابلة التي أجريت مع مديري الإدارات المتخصصة ومديري مديريات المحافظات في المؤسسة الشرطة بالصفة الغربية بأن الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطة والمتعلقة بالمجال الاجتماعي جاءت بدرجة رضا عالية، هناك توافق تام في الايجابيات، يعود إلى أن جميع إدارات المؤسسة الشرطة تتكامل مع بعضها في تأدية الواجبات الموكلة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ورؤيتها ورسالتها، فالمؤسسة الشرطة تقدم خدمات اجتماعية عن طريق إنشاء إدارات متخصصة تهتم بالجانب الاجتماعي كإدارة العلاقات العامة والإعلام، إدارة المظالم وحقوق الإنسان، إدارة الأسرة، إدارة الإصلاح والتأهيل، ودائرة الأحداث.

وعملها يأتي تجسيدا لأهمية الدور والمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة الشرطة، أن إنشاء الإدارات المعنية، تم بناء على تلمس احتياجات المجتمع والعمل على تلبية الاحتياجات المتمثلة في الزيارات للمرضى ومراكز المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة، حملات التوعية المرورية، وتدريب أطفال المدارس على قوانين السير، توزيع الدفتر المدرسي، روزنامة رمضان، التبرع بالدم، الشرطي الصغير، المخيمات الصيفية، الافطارات الجماعية في رمضان، التوعية لمكافحة المخدرات، المشاركة بالاحتفالات والمناسبات الوطنية والاجتماعية، المشاركة في غرس الأشجار، قطاف الزيتون، محاضرات التوعية لطلبة الجامعات والمدارس، حلقات أو جلسات النقاش، الإعلام الأمني، التعاون مع وسائل الإعلام بكافة أنواعها من منطلق المسؤولية الاجتماعية، زد على ذلك توضيح الدور الذي تمارسه المؤسسة الشرطة، بالتوعية بالحقوق والواجبات المواطن، ومناقشة الاحتياجات والمعوقات ووضع حلول مشتركة للتغلب عليها، وهذا يتم عبر المشاريع التي تطرحها المؤسسة الشرطة بالتعاون وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى التوعية والإرشاد

المروري وعن الأجسام المشبوهة لترسيخ ثقافة وعي أمني وقائي، إقامة يوم مفتوح للأطفال المكفوفين أدوار غير تقليدية تؤديها المؤسسة الشرطة لخدمة المجتمع، إضافة إلى برامج التوعية لمنتسبي المؤسسة الشرطة حول طبيعة عمل إدارة المظالم واحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية والانعكاسات الايجابية التي تعود على المؤسسة الشرطة عند احترامهم لمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة المواطن وعدم التعسف في استخدام السلطة وتطبيق إنسانية القانون.

23.4 الاستنتاج

المؤسسة الشرطة تعمل بطريقة علمية ممنهجة، عبر إجراءات الضبط الإداري والضبط القضائي، وان لها دور مهم في عملية الضبط الاجتماعي بما تمتلك من وسائل تتميز بها عن وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى، ألا وهي صفة القوة و الإلزام للخارجين على القانون ليس بهدف العقاب وإنما لإعادتهم إلى جادة الصواب من خلال التأهيل والإصلاح، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى، فهي تعمل بالشراكة والتعاون ومنفردة على التوعية والتنقيف المجتمعي بالحقوق والواجبات عبر الإعلام والمحاضرات وورش العمل، وعبر الإعلام المرئي والمسموع فالمؤسسة الشرطة يقع على عاتقها الوقاية والحماية للوطن والمواطن، وهذا بدوره يؤدي لنشر الوعي والتعريف بالأنظمة والقوانين وصولاً إلى الابتعاد عن مخالفة النظم عبر ضبط اجتماعي سلس أو (القوة الناعمة).

إلزام المواطن بالتقييد بالإشارة الضوئية، عدم قطع الشارع إلا من ممر المشاة، الالتزام باستخدام حزام الأمان، التامين، الترخيص، صيانة المركبة، الالتزام بعدد محدد من الركاب، عدم محكوميه، حسن السير والسلوك لان هذه الامور هذه من وسائل الضبط اجتماعي التي تستخدمها المؤسسة الشرطة للحفاظ على النظام العام.

خلق فرص عمل للشباب سواء للإفراد أو للضباط على سبيل المثال: عندما يتم تنسيب (300) فرداً إلى المؤسسة الشرطة لإحدى الإدارات، يساهم في حل مشكلة اقتصادية لثلاثمائة عائلة.

طرح شعار "الأمن مسؤولية الجميع" لم يأت من فراغ تعمل الشرطة على تطبيقه بإشراك مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين وقد تجسد ذلك عبر الكشف عن الجرائم المخلة بأمن المواطن بسرعة لا تتجاوز الساعات، هذا يعني وجود تعاون وثيق تتلقاه المؤسسة الشرطة من شرائح المجتمع المختلفة.

وأما الضبط بالنسبة لمنتسبي الشرطة فهي وضعت النزاهة والشفافية والمسائلة ضمن قيمها، فهناك عدة إدارات تتولى عملية الرقابة والضبط منها داخلية تتمثل بأمن الشرطة، إدارة المظالم، المفتش العام، المدير المباشر، مدير عام الشرطة، وهناك رقابة خارجية محلية تتمثل بالصحافة، مؤسسات المجتمع المدني، ورقابة خارجية حكومية تتمثل بوزير الداخلية، المجلس التشريعي، كلها تساهم في توفير بيئة آمنة تحمي منجزات التنمية التي يسهم بها المواطن والمؤسسة الرسمية وغير الرسمية، مما يسهم في الحد من هجرة العقول والشباب الفلسطيني، وهذا بحد ذاته دور اجتماعي تنموي بالإضافة إلى التوعية اليومية والتدريب ضمن البرامج لأفراد الشرطة وضباطها فهم أبناء المجتمع وجزء منه والشرطة تعمل على غرس الانتماء والولاء في نفوس أفرادها لتقديم أفضل ما لديهم لخدمة المواطن، وبناء الوطن.

فوسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المؤسسة الشرطية هي نفسها وسائل الوقاية من الجريمة، وذلك بما يمتلكه أفراد الشرطة من حس امني وقدرة على التنبؤ والاستشعار بالأمر غير العادية، ومن الحيطة والحذر وقوة الملاحظة وقدرة الرصد والتحليل، فمجرد وجود الشرطي والدوريات الشرطية تعتبر وسيلة ضبط مانعة.

الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطية في مجال التنمية لها انعكاسات على المجتمع خاصة في الجانب الاقتصادي، هناك علاقة متداخلة لا يمكن فصلها بين الأمن الذي توفره المؤسسة الشرطية والتنمية.

عمل المؤسسة الشرطية يدعم المستوى السياسي عبر تجسيدها لسيادة القانون وتوفير الاستقرار، و البيئة الملائمة التي تسمح بفتح السفارات وإيفاد البعث الدبلوماسية، والوفود الزائرة، وعكس الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني، وبهذا تؤكد المؤسسة الشرطية بأنها ليست حيادية في بناء دولة المؤسسات.

دور الشرطة في توفير بيئة آمنة، يتلمسه المواطن الفلسطيني والمراقبين الدوليين عبر متابعتهم لعمليات الانتخاب سواء أكانت انتخابات رئاسية، تشريعية، انتخابات محلية، وهي تعمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتأمين سير الامتحانات لمرحلة الثانوية العامة للحفاظ على شفافية و قيمة الشهادة العلمية التي تمنحها وزارة التربية الفلسطينية، وهذا الدور يؤهل لبناء دولة المؤسسات ويساعد على دعم المستوى السياسي للسير قدما نحو الاعتراف بالحق بالسيادة ونيل الاستقلال.

التزام المؤسسة الشرطة بإطار قانوني ينظم عملها وبتطبيق قانون الجزاءات الفلسطيني، يؤكد بأنها تعمل على تجسيد رؤيتها ورسالتها وبأنها تعمل على تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها، وهذا يعتبر ضماناً للاستقرار وتوفير الأرضية الخصبة للتنمية التي تساعد مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وهو ما تعمل بها جميع الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطة، بما تمتلكه من قوة منحها إياها القانون ترمي إلى منع ارتكاب الجريمة، من حيث أعمال الحراسة والدوريات وتنظيم المرور والمراقبة إلى غير ذلك من الأعمال الوقائية.

الدور القضائي للمؤسسة الشرطة لا يبدأ إلا بعد وقوع الجريمة، وهو محدد بضوابط وبمجموعة من الإجراءات اللازمة، لإثبات وقوع الجريمة، منح المشرع ضباط الشرطة مسؤولية الضبط القضائي حيث بموجبها خول لهم صلاحيات وألقى عليهم واجبات وذلك في المادة (21) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) سنة 2001 (- قبول البلاغات والشكاوى، إجراء الكشف و المعاينة، الحصول على الإيضاحات اللازمة للحقيق، اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، إثبات جميع الإجراءات في محاضر رسمية بعد توقيعا منهم ومن المعنيين بها).

تقديم الخارجين على القانون وعرضهم على المحكمة ينال ثقة المواطن بالشرطة لقيامها بواجباتها بحيث أي مخل للقانون يلاقي جزائه وهذا دور يفسح المجال لممارسة الأدوار التنموية لمؤسسات المجتمع المدني ضمن مناخ خال من التوتر.

جميع إدارات المؤسسة الشرطة تتكامل مع بعضها في تأدية الواجبات الموكلة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ورؤيتها ورسالتها، عبر إنشاء إدارات متخصصة تهتم بالجانب الاجتماعي مثل إدارة العلاقات العامة والإعلام، إدارة المظالم وحقوق الإنسان، وإدارة الأسرة، إدارة الإصلاح والتأهيل، ودائرة الأحداث، فعمل المؤسسة الشرطة يأتي تجسيدا لأهمية الدور والمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة الشرطة، حيث إن إنشاء هذه الإدارات تم بناء على تلمس احتياجات المجتمع الفلسطيني والعمل على تلبية هذه الاحتياجات.

تعمل المؤسسة الشرطة، على التوعية بالحقوق والواجبات للمواطن، وهناك تعاون ومشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني عبر طرح الاحتياجات والمعوقات ووضع حلول مشتركة للتغلب عليها، وأيضاً هناك مشاريع تطرحها المؤسسة الشرطة تهدف إلى التوعية والإرشاد لترسيخ ثقافة وعي

أمني وقائي، إضافة إلى برامج التوعية لمنتسبي المؤسسة الشرطة حول طبيعة عمل إدارة المظالم، واحترام حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية، والانعكاسات الايجابية التي تعود على المؤسسة الشرطة عند احترامهم لمبادئ حقوق الإنسان، والحفاظ على كرامة المواطن، وعدم التعسف في استخدام السلطة وتطبيق إنسانية القانون وبنان المؤسسة الشرطة شريك أساسي في التنمية.

24.4 نتائج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطة

- نواتج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطة تتعكس بالإنجازات التي تتال رضا المواطن، وبلاستقرار الذي يشجع الاقتصاديين بالاستثمار داخل الوطن وبالتالي عدم الهجرة وتشغيل اليد العاملة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وحركة العمران والمؤتمرات الاقتصادية، وتتعكس أيضا على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقوية موقف المستوى السياسي في الداخل والخارج.
- إن الضواحي السكنية، مدينة روابي، والعمران، يشكلان نهضة اقتصادية واجتماعية فالبنا يتطلب الأيدي العاملة، أي التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وقس هذا الانعكاس على الصحة والتعليم... الخ فكل منها يشكل حلقة مرتبطة بالأخرى وهذا لم يكن لولا وجود الأمن.
- انخفاض مستوى الجريمة لأدنى حد منذ عشر سنوات.
- توجه المواطن إلى مراكز الشرطة بدل من التوجه للحلول العشوائية.
- السرعة في الكشف عن الجريمة ليس فقط لمهارة ضباط وافرد المؤسسة الشرطة، وإنما للتعاون ومساندة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.
- نيل رضا المواطن يعتبر شهادة نجاح لأداء الشرطة، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ضمن المشاريع التنموية.
- بسط الأمن، السيطرة، القضاء على حالة الفوضى والفلتان التي عمت بعد الاجتياح الإسرائيلي. أوقفت مجموعة من التهديدات، مثل إطلاق النار وحيازة الأسلحة، المفترقات، السيارات المسروقة، انعكاس كل ذلك على النسيج الاجتماعي والاقتصادي وامن وأمان الأفراد.
- مؤتمر نابلس الاقتصادي، يهدف إلى جعل نابلس منطقة جذب الاستثمار، مؤتمر بيت لحم، مؤتمر باريس للمانحين فقد شارك نحو تسعين وفدا في المؤتمر الذي يفترض أن يجمع نحو 5.6 مليار دولار لتنفيذ خطة اقتصادية للأعوام 2008-2010.

- إزالة بعض الحواجز الرئيسية التي كانت تعيق فعلا بل تشل الحركة التنموية وحتى المعيشية للسكان على مداخل المدن الرئيسية بفعل ضغط من السلطة الوطنية وتدخل الدول الصديقة.
- ففي تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام (2009) انخفاض عدد الشكاوى بشكل ملحوظ حيث لم يسجل سوى شكاوى ضد المؤسسة الشرطية، فالعلاقة المهنية الجيدة التي تربط المؤسسة بباقي المؤسسات الأهلية والتي تتمن هذا الدور، والعديد من البرامج المبنية على الشراكة مع المجتمع مثل: حملة حماية الطفولة، منع التسرب من المدارس، منع عمالة الأطفال واستغلالهم، برنامج الإصلاح والتأهيل للسجناء، يدا بيد وشركاء بالتنمية، فلسطين خضراء، هذه البرامج نفذتها الشرطة من خلال إداراتها المختلفة في المحافظات كافة، وما يميز الحملات أنها جاءت بمبادرة من المؤسسة الشرطية التي استطاعت تفعيل باقي المؤسسات المدنية رسمية كانت ام غير رسمية وبناء شراكة لتحقيق أهداف تخدم المجتمع وخطط التنمية، بالإضافة للإنجازات التي تمثلت إنشاء دائرة تهتم بالإحداث، مخبز مجهز في مركز نابلس، ومخيمة مجهزة في مركز جنين بهدف إصلاح النزلاء وتدريبهم وإكسابهم مهنة يعتاشون منها بعد الإفراج ويساهموا في إعالة ذويهم أثناء الاحتجاز، كل ذلك الجهد يأتي في إطار تفعيل الدور المجتمعي للشرطة والتعاون بين الشرطة ومؤسسات المجتمع.
- التكامل في العلاقة بين المؤسسة الشرطية و مؤسسات المجتمع المدني، تعمل على تعديل السلوك الاجتماعي، الذي يحقق الأمن والاستقرار كشرط أساسي للتنمية كي تكون اللبنة الحقيقية لبناء دولة المؤسسات.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

تعرض الباحثة في هذا الفصل أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة، كما تعرض أهم التوصيات التي ترى ضرورة العمل عليها، من أجل تعزيز دور المؤسسة الشرطية لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي.

- هناك علاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تأخذ طابع التعاون، الشراكة، التكامل، وتنسم بالثقة.
- التعاون في السابق بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني، كان مزيج من التعاون الآني والمبرمج، أما التعاون اليوم فهو أكثر وضوحاً وتنسيقاً، لفهم الدور وبيان أهمية كل جهة ذات علاقة بالموضوع، هناك محاولات جادة من الطرفين في رفع درجة التنسيق والتعاون، عبر خلق أجسام مشتركة لمعالجة القضايا، وعمل مذكرات تفاهم لتنظيم العلاقة المشتركة.
- تركزت العلاقة الايجابية ما بين المؤسسة الشرطية والمؤسسات ذات العلاقة بالطفل، والمرأة، والمؤسسات الحقوقية بشكل أكثر وضوحاً منها مع المؤسسات الأخرى (شراكة وتعاون وثقة).
- هناك علاقة ايجابية بين المؤسسة الشرطية والمؤسسات الإعلامية تأخذ طابع التكامل، والتعاون. ولكن لم تصل إلى المستوى المطلوب من التعاون والتكامل.

- فيما يتعلق بالعمل على التوعية والتثقيف المجتمعي بالحقوق والواجبات، فأنها تتم عبر الإعلام المرئي، والمسموع، المحاضرات وورش العمل، فالمؤسسة الشرطية يقع على عاتقها الوقاية والحماية للوطن والمواطن، وهذا بدوره يؤدي لنشر الوعي والتعريف بالأنظمة والقوانين وصولاً إلى الابتعاد عن مخالفة النظم عبر ضبط اجتماعي سلس (القوة الناعمة).
- دور المؤسسة الشرطية ليس مقتصرًا على تقديم الخدمات و انفاذ القانون وإنما له ثمار تقطف من قبل الآخرين.
- الخدمات التي تؤديها المؤسسة الشرطية، لها انعكاسات على المجتمع بأكمله، خاصة في الجانب الاقتصادي، فهناك علاقة متداخلة لا يمكن فصلها بين الأمن الذي توفره المؤسسة الشرطية والتنمية، فالأمن عماد التنمية ومقدمة لوجودها.
- الشرطة تلعب دوراً أساسياً في حماية المشاريع الاقتصادية والممتلكات، وهي المكلفة في انفاذ القوانين المتعلقة بالمنازعات الحقوقية التجارية، والجرائم الاقتصادية، رأس المال لا يستطيع النمو في بيئة غير آمنة، انفاذ القانون ينعكس على التنمية ويسهم في سرعة العجلة الاقتصادية ودورانها.
- هناك دور للمؤسسة الشرطية في مراقبة السوق ومواجهة جرائم الغش التجاري وجرائم والاتجار غير المشروع، جرائم التهرب الضريبي، حماية المستهلك، تزوير الأوراق النقدية، جرائم النصب والاحتيال، جرائم غسل الأموال لإخفاء أعمال غير شرعية.
- هناك إدراك من قبل المواطن لفترة غياب القانون وانعكاسه على الاقتصاد، يؤكد انه لا بد من توفر بيئة آمنة تمكن النمو، والتنمية الاقتصادية، أهمية التعاون من قبل المواطنين في المساعدة على كشف الجريمة الاقتصادية.
- دور المؤسسة الشرطية يدعم المستوى السياسي عبر تجسيد سيادة القانون وتوفير الاستقرار، و للشرطة دور أساسي في تأمين سير الانتخابات التشريعية والبلدية وأيضاً المجالس المحلية، مما يسهم بتوفير البيئة المستقرة التي تسمح بفتح السفارات وإيفاد البعثات الدبلوماسية.
- هناك إجراءات وتعليمات تنظم عمل المؤسسة الشرطية، بحيث تلتزم بتطبيق قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني الذي يكفل حقوق الأفراد، في مواجهتها، ذلك ان سيادة القانون هو ضمانه للاستقرار والأرضية الخصبة للتنمية.
- الإدارات المتخصصة تتكامل مع بعضها البعض، بحيث تتكفل بتوفير الأمن والأمان والاستقرار للمواطن الفلسطيني.

- الهدف الرئيس للمؤسسة الشرطية، يتمثل في تحقيق رؤية المؤسسة الشرطية، ورسالتها المتمثلة بشرطة عصرية تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعمل بمهنية وشفافية نحو مجتمع امن خال من العنف.
- هناك حظر لأي ممارسات سياسية أو حزبية لأفراد الشرطة أو إبراز لها بأي شكل في مجال عملهم، وذلك حسب ما نص عليه قانون الخدمة في قوى الامن.
- لا يحق لمنتسبي المؤسسة الشرطية طالما هم على رأس عملهم الترويج للأحزاب السياسية داخل وخارج المؤسسة الشرطية، إنما واجبه هو تنفيذ قرارات المستوى السياسي.
- هناك خلط في فهم دور المؤسسة الشرطية، ودور المؤسسة الأمنية، من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
- هناك تطور في آليات تلقي الشكاوى والمسائلة الداخلية والخارجية.
- هناك عمليات تقوم بها المؤسسة الشرطية خاصة بها لا يمكن إشراك مؤسسات المجتمع المدني بها وذلك لخصوصية القضايا التي تتناولها الشرطة فيما يخص الجريمة، جمع استدلالات (تفيد في الكشف عن جريمة)، الحفاظ على النسيج الاجتماعي، حق المواطن بالحفاظ على أسرار الشخصية التي كفلها له القانون، والتي لا يمكن إطلاع مؤسسات المجتمع المدني عليها.
- هناك دور للمؤسسة الشرطية في الضبط الإداري ويتمثل في الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، تهض بعينها الإدارات المتخصصة في المؤسسة الشرطية جميعها، ويسهم بدوره على تجسيد الأمن و الأمان للمواطنين وتحقيق الاستقرار تمهيدا للوصول لبيئة تنموية الأمر الذي ينعكس على مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية لممارسة أدوارها وتنفيذ أهدافها.
- هناك مشاريع تطرحها المؤسسة الشرطية بالتعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى التوعية والإرشاد المروري، في مجال الأجسام المشبوهة، محاربة الجريمة للوصول إلى ثقافة أمنية وقائية، إضافة إلى برامج التوعية لمنتسبي المؤسسة الشرطية حول احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.
- للمؤسسة الشرطية دور مهم في تأمين سير الامتحانات لمرحلة الثانوية العامة، وينعكس دورها بالحفاظ على شفافية الامتحان و قيمة الشهادة العلمية التي تمنحها وزارة التربية الفلسطينية.
- أظهرت نتائج الدراسة بان المؤسسة الشرطية تعمل بطريقة علمية ممنهجة، في ممارستها لإجراءات الضبط الإداري والضبط القضائي، والمسؤولية الاجتماعية، السياسية القانونية.

- هناك دور أساس للمؤسسة الشرطة في عملية الضبط الاجتماعي بما تمتلك من وسائل تتميز بها عن وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى، ألا وهي صفة القوة، فالقانون يستعمل قوة الحجز والعزل بالقوة و إلزام الخارجين على القانون، ليس بهدف العقاب وإنما لإعادتهم إلى جادة الصواب، من خلال التأهيل والإصلاح، ووسائل الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المؤسسة الشرطة هي نفسها وسائل للوقاية من الجريمة، وأيضاً لها علاقة متينة بما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من الدور التنموي في مجالات (إدارة المرأة والطفل، المرور، العلاقات العامة، إدارة المظالم، السجون).
- هناك تعاون ما بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الشرطة، فيما يتعلق بالكشف عن الجريمة، يتجلى من خلال تقديم المعلومات التي تسهم في الكشف عن الجريمة المخلة بأمن المواطن بأسرع وقت ممكن.
- هناك عدة وسائل ضبط لأداء منتسبي المؤسسة الشرطة تتمثل بمدير عام الشرطة، إدارة امن الشرطة وإدارة المظالم وحقوق الإنسان، وإدارة المفتش العام، وزير الداخلية، الصحافة، مؤسسات المجتمع المدني، المجلس التشريعي، الأمر الذي يسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية التي تتطلب تضافر جهود كل من المواطن والمؤسسة الرسمية وغير الرسمية، مما يسهم في الحد من هجرة العقول والشباب الفلسطيني، وهذا بحد ذاته دور اجتماعي تنموي،، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى، فإن لها دوراً في خلق فرص عمل للشباب سواء للإفراد أو للضباط عن طريق الانتساب للمؤسسة الشرطة.
- المؤسسة الشرطة تقدم خدمات اجتماعية من خلال ادوار غير تقليدية تعزز الولاء والانتماء للوطن والمسؤولية الجماعية للأمن، عن طريق إدارتها المتخصصة وهي تهتم بالجانب الاجتماعي، وهي تتكامل مع بعضها البعض، والهدف الأساسي هو تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة الشرطة،
- هناك برامج توعوية لمنتسبي المؤسسة الشرطة حول طبيعة عمل إدارة المظالم واحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية والانعكاسات الايجابية التي تعود على المؤسسة الشرطة عند احترامهم لمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة المواطن وعدم التعسف في استخدام السلطة وتطبيق القانون بشكل إنساني.
- هناك ضعف في الوعي القانوني لدى بعض شرائح المجتمع، بدور المؤسسة الشرطة وعلاقته بالتنمية، وهذا يتطلب تكثيف الجهود من قبل المؤسسة الشرطة، ومؤسسات المجتمع المدني.

- نتيجة الصورة النمطية السابقة في ذهنية المواطن الفلسطيني عن رجل الشرطة كنتيجة لممارسات شرطة الاحتلال، قبل دخول السلطة الوطنية، أي الموروث الثقافي والاجتماعي السلبي لدور الشرطة، مما أدى إلى ضعف في توجه المواطن للشرطة.
- هناك بعض النقد لمجرد النقد للمؤسسة الشرطة والتركيز على الجانب (السلبي) الأخطاء الفردية التي ترتكب من البعض.
- ضعف التوعية الجماهيرية من قبل مؤسسات المجتمع المدني عن دور المؤسسة الشرطة.

2.5 معوقات العمل في المؤسسة الشرطة

من خلال الدراسة تبين إن هناك عدد من المعوقات المؤثرة على أداء المؤسسة الشرطة منها:

- عدم وجود قانون للشرطة مصادق عليه من قبل المجلس التشريعي، الموجود مسودة قانون بحاجة إلى تنقيح وتفاصيل أكثر هناك غموض يحتمل التأويل، على سبيل المثال في حال وجود مجموعة خارجة على القانون (عملية اختطاف رهائن، سطو مسلح، التمرد المسلح، الشغب) لا يوجد نص واضح للتعامل معها، كل ما يحدث يكون التعامل معه على عاتق المسئول الأول، ويتحملها شخصيا في ظل غياب القانون والتشريعات.
- الرتب الدنيا عادة هي الرتب الأكثر، ومن الطبيعي أن تكون رواتبها مرتفعة لمنع الفساد والرشوة والتراخي والترهل، وهذا غير متوفر للأجهزة الأمنية بشكل عام.
- تقع على كاهل المؤسسة الشرطة مهمات إدارية تأخذ من حجم المؤسسة الشرطة الكثير من عدد الأفراد فتلت القوة من الشرطة تقريبا (المرافقات، الحراسات، القوة الخاصة، إدارة السجون) مما يحدث خلل في تقسيم المهام.
- الوضع الاستثنائي للشرطة الفلسطينية يتطلب عدد أكبر من منتسبي المؤسسة الشرطة، وذلك عائد إلى:

- الاحتلال الذي مازال مسيطر على الأرض والإنسان (لا توجد سيادة كاملة).
- مساحة الأرض المقسمة إلى مناطق (أ، ب، ج)
- طبيعة السكان المتأثرة سلبيا بنوازع الاحتلال.
- معوقات الاحتلال الإسرائيلي حملة الهوية الزرقاء الاختصاص المكاني (الجرائم التي تقع على أراضي السلطة الفلسطينية لا تملك السلطة محاسبتهم في أي مجال من المجالات، وهذا معيق للتنمية.

- افتقار المؤسسة الشرطية للأدوات التقنية على سبيل المثال لا الحصر المعمل الجنائي.
- التنسيق الأمني.
- الحواجز.
- الاقتحامات، الاغتيالات.
- عدم السماح بإدخال معدات تقنية لصالح الشرطة.
- النيابة العامة و الثغرات في القضاء.
- السماح بالكفالة بالأيام الأولى للمتهم.

3.5 نتائج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية وانعكاساتها على المواطن و المجتمع.

- حفظ الأمن العام والنظام العام.
- المحافظة على الحالة الأخلاقية في المجتمع.
- مكافحة التسول.
- الحفاظ على الفنادق والأماكن العامة والمقاهي والملاهي.
- الحفاظ على التراث والآثار الفلسطينية.
- الرعاية الاجتماعية لنزلاء مراكز الإصلاح.
- مساهمة في حفظ النسيج الاجتماعي، من خلال التعامل مع قضايا الأسرة، بخصوصية، وحساسية مفرطة، ومن خلال العمل على نشر ثقافة الحوار وتغيب ثقافة العنف الأسري وتغليب الوازع الديني في المحافظة على أفراد المجتمع.
- عقد المؤتمر الاقتصادي، (نابلس، بيت لحم) على التوالي، بما لها من انعكاس على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقوية موقف المستوى السياسي في الداخل والخارج.
- العمران، ومشاريع الإسكان، البنية التحتية، نهضة اقتصادية واجتماعية فالبناء يتطلب يد عاملة، أي التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وبالتالي الانعكاس على الصحة والتعليم... الخ فكل منها يشكل حلقة مرتبطة بالأخرى.
- انخفاض مستوى الجريمة لأدنى حد منذ عشر سنوات نال رضا المواطن ويعتبر شهادة نجاح لأداء الشرطة، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال توجه المواطن إلى مراكز الشرطة بدل من التوجه للحلول العشوائية.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ضمن المشاريع التنموية، يعتبر دليل ثقة بقدرة الشرطة على تلبية الاحتياجات.

- السرعة في الكشف عن الجريمة ليس فقط لمهارة ضباط وافرد المؤسسة الشرطة، وإنما لتعاون ومساندة المواطنين ولتقنتهم بالمؤسسة الشرطة، وفي الوقت نفسه القضاء على حالة الفوضى والفلتان الأمني اللتان عمتا بعد الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، فقد أوقفت مجموعة من التهديدات، مثل إطلاق النار وحباسة الأسلحة، المفترقات، السيارات المسروقة، وانعكاس كل ذلك على تهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي وامن وأمان الأفراد.
- كما جاء في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام (2009) انخفاض في مستوى المخالفات المسجلة بحق المؤسسة الشرطة.
- العلاقة المهنية الجيدة التي تربط المؤسسة الشرطة بباقي مؤسسات المجتمع، والعديد من البرامج المبنية على الشراكة مع المجتمع مثل(حملة حماية الطفولة، منع التسرب من المدارس، منع عمالة الأطفال واستغلالهم، برنامج الإصلاح والتأهيل للسجناء، يدا بيد وشركاء بالتنمية، فلسطين خضراء، برنامج كسر الفجوات، برنامج تكامل مع مؤسسات ذات العلاقة بالمرأة،،،الخ) هذه البرامج نفذتها الشرطة من خلال إدارتها المختلفة في المحافظات كافة، مما يميز هذه الحملات أنها جاءت بمبادرة من المؤسسة الشرطة لبناء شراكة لتحقيق أهداف تخدم المجتمع وخطط التنمية، بالإضافة للإنجازات التي تمثلت بإنشاء دائرة تهتم بالإحداث، مخبز مجهز في مركز نابلس، مخرطة مجهزة في مركز جنين، تلك الجهود، تأتي في إطار تفعيل الدور المجتمعي للشرطة والتعاون بين الشرطة ومؤسسات المجتمع.
- احد الإنجازات الملموسة التي حققتها الحملات الأمنية والتي كانت المؤسسة الشرطة جزء أساسيا منها هي تمكين اخوتنا من عرب الداخل من الدخول والتسوق مما يسهم في الانتعاش الاقتصادي في المحافظات.
- تكامل العلاقة بين دور مؤسسات المجتمع المدني ودور المؤسسة الشرطة، يعمل على تعديل السلوك الاجتماعي، و يحقق الأمن والاستقرار كشرط أساسي للتنمية وبناء المؤسسات لتكون اللبنة الحقيقة لبناء دولة المؤسسات.

4.5 التوصيات

على الرغم من التطور الايجابي في الأداء والإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة الشرطة، إلا أن هناك بعض التوصيات التي ترى الباحثة انه لا بد من توافرها، لاستكمال دورها التنموي في المجتمع:

- ضرورة تعزيز التعاون واللقاءات التشاورية بين ممثلين عن المؤسسة الشرطية وعن مؤسسات المجتمع المدني لما في ذلك من أهمية لصالح المواطن والمجتمع.
- العمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع على إزالة العوائق التي تحدّ من مشاركة مؤسسات المجتمع مع المؤسسة الشرطية.
- توطيد العلاقات على أساس الاحترام، وتعزيز الثقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.
- ضرورة العمل على نشر ثقافة و مبادئ وقيم الأمن الإنساني، الاقتصادي، الاجتماعي،،، الخ، للمواطن عن طريق التوعية والاستعانة بوسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لتوعية الرأي العام بأخطار الجريمة.
- العمل على أن يدرج مفهوم الأمن الشامل، والوقاية من الجريمة، مفهوم المواطنة، سيادة القانون حقوق المواطن وواجباته في المقررات المدرسية والجامعية.
- الاستفادة من المناهج والأنشطة اللاصفية في المدارس في تعزيز الأمن كقيام الطلاب بزيارات للأجهزة الأمنية للتواصل معها ومعرفة جهودها في حفظ الأمن واستضافة رجال الأمن للتحدث عن القضايا الأمنية مع الطلاب وإقامة ورش عمل حول الحفاظ على الأمن في المجتمع.
- التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية من أجل القيام بواجباتها اتجاه مرفق المرور خاصة المحافظات والبلديات، نقابات السائقين، دوائر الترخيص ومؤسسات المجتمع المدني. من أجل التعاون في القضاء على فوضى المرور بمختلف أشكالها.
- العمل على إنشاء الشرطة المجتمعية من خلال إحداث دائرة متخصصة تركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسة الشرطية، كشركاء في تحديد المشكلات الاجتماعية والجرائم ومكافحتها وضبطها والوقاية منها.
- العمل على إنشاء دائرة النوع الاجتماعي ضمن إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الشرطية.
- إنشاء قاعدة بيانات للمباحث العامة، إدارة المخدرات، إدارة السياحة والآثار، إدارة المرور،،،، عمل سجلات محوسبة بالمشبوهين والمنحرفين وذوي السوابق ومراقبة سلوكهم بهدف منع الجريمة قبل وقوعها ومتابعة مرتكبيها.
- رفد أقسام الأحداث بالشرطة وبالطواقم المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع هذه الفئة العمرية وامتداد عملها لمجالات حماية الأحداث من الانحراف نحو الجريمة.
- تفعيل عمل دائرة حماية الأسرة.

- تعزيز مفهوم الشراكة، والتعاون في درء المخاطر والتهديدات التي تمس بالنسيج الاجتماعي، والبحث عن حلول ومخارج ما بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، تعزيز قيم الشفافية، وتبادل الخبرات والاستفادة من العبر والدروس.
- تعزيز القدرة على وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.
- بيان دور المواطن في الحفاظ على الملكية العامة والخاصة.
- تأمين التنقيف الذاتي لأفراد المؤسسة الشرطة. (إنشاء مكتبة غنية بمختلف العلوم).
- التوعية على تطبيق روح القانون، دون التنازل عن القانون أو هدر لسيادته والتأكيد على أن القانون وجد لخدمة المجتمعات وليس لعقابها، والتوكيد على ان الجهاز التنفيذي الذي تمثله المؤسسة الشرطة جهاز إنساني قبل أي شيء آخر.
- التقدير والاعتراف المجتمعي للمؤسسات المشاركة مع المؤسسة الشرطة، من خلال إقامة الاحتفالات التكريمية لتلك المؤسسات.
- الإفادة من المدارس بعد اليوم الدراسي وفي الأجازات من خلال تنظيم برامج تروحية واجتماعية تعود على الطلاب بالنفع وتُشغل وقت فراغهم وتحمي المجتمع من مما قد يترتب على الفراغ من مشكلات.
- توعية الأسر عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بالطرق السليمة في التنشئة الاجتماعية للأبناء ومتابعتهم وإيجاد بيئة مناسبة للتعاور والتواصل معهم وكذلك بالمخاطر والتحديات التي يتعرض لها الشباب وكيفية مواجهتها؛ وكيفية مناقشة الأسرة للقضايا التي تهمها.
- إطالة فترة التدريب الأساسي للمنتسبين الجدد، لتعظيم أهداف المؤسسة الشرطة بحيث تصبح أهداف المؤسسة أهدافهم الشخصية.
- زيادة دخل الرتب الدنيا لمنتسبي المؤسسة الشرطة وهذا بهدف جعل الوظيفة الشرطة مغرية من الناحية المادية، تدفع الأفضل للانتساب إليها، وتجعل المنتسبين فيها يحرصون على التفاني بتقديم الخدمة الأفضل، ليس فقط خوفا من فقدان الوظيفة وإنما التزاما وتمسكا بالامتيازات التي يتمتعون بها أيضا.

المراجع

القرآن الكريم (إبراهيم، آية، 7)

- ال علي، م، (2007)، شعبة الادارة الامنية، دراسة ميدانية، بعنوان "الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات.
- ابراهيم غازي (1999):
<http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display>
- ابراهيم، س، (1995): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر.
- إبراهيم، ع، (2009) سلسلة مواد تثقيفية في التعليم السياسي وحقوق الإنسان، المجتمع المدني، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين.
- ابراهيم، ن، (2008): المجتمع المدني الفلسطيني والمسألة الديمقراطية.
<http://www.alternativenews.org> Monday, April 07
- أبو الرب، ع، (2010): نائب مدير ادارة التدريب في الشرطة الفلسطينية.
- أبو الرب، ع، (2010): نائب مدير ادارة التدريب في الشرطة الفلسطينية.
- أبو حنانة، ن، (2010): نائب مدير ادارة الحراسات في الشرطة الفلسطينية.
- أبو حنانة، ن، (2010): نائب مدير ادارة الحراسات في الشرطة الفلسطينية.
- أبو حنانة، ن، (2010) نائب مدير ادارة الحراسات، الشرطة الفلسطينية.
- أبو زاهر، ن، (2007): رسالة ماجستير، المجتمع المدني الوصف المعياري: تفكيك اشكالية المفهوم وفوضى المعاني، كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت -فلسطين (دراسة منشورة)
- أبو زنيد ابو زنيد، (2010): العدد الخامس والسبعون، تموز 2010 صوت الشباب الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب، بيالارا.
- أبو زنيد، أبو زنيد، (2010): نائب مدير إدارة المرور، المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، قيادة الشرطة.
- أبو زيد، ج، (2009): قراءة في مفهوم التنمية، نبراس الشباب
<http://www.nibraschabab.com/?p=1362> , 15-7-2010
- أبو هدمة، ع، (2009) المخدرات وأبعادها الدولية على الأمن القومي والتنمية.
- أبو هلال، ع، (2010): مدير دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية، مديرية العامة لقيادة الشرطة، إدارة المباحث.

- الاتجاهات الحديثة في خدمة الفر.
- <http://www.socialar.com/vb/showthread.php?p=56955>
- اتفاقية اوسلو الأولى (1993): المديرية العامة للشرطة، الاطار الاستراتيجي،(2008)
- إدارة البحوث والتخطيط والتطوير، الصفحة (2) قيادة الشرطة.
- ادارة البحوث والتخطيط والتطوير، (2010): الخطة الاستراتيجية، 2011_2013، تشرين ثاني، ص، (1).
- الإدارة العامة لقيادة الشرطة الفلسطينية، (2008): الإطار الاستراتيجي.
- ادم، م، (2001): غسيل. الأموال القذرة، مجلة النبأ، العدد(62)تشرين الأول.
- أمراقي، أ، (2009): ص 13، العدد 323 كانون اول،، مجلة الشرطة، مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية.
- امين، س،(2008): مفهوم الامن.
- <http://snimedamine.maktoobblog.com/993921>
- الباطين، ع، 2009 الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، الامارات العربية.
- الباز، ر، (1998): الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية.
- الببلاوي، ح،(2009): نشر في جريدة الأهرام 18 أكتوبر 2009 تحت عنوان "عندما يكون العلاج أسوأ من المرض.
- برقان، ع،(2010): مدير ادارة المخدرات في الشرطة الفلسطينية.
- برقان، ع،(2010): مدير ادارة المخدرات، الشرطة الفلسطينية.
- البرنامج الإذاعي "الشرطة بخدمتك" 2009-12-17 الذي يبث عبر شبكة معا الإذاعية.
- البشر، خ، (2004): الأمن مسؤولية الجميع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- البكري، أ،(2009): المختصر في تاريخ الشرطة السودانية في العالم والسودان وأخلاقيات مهنة الشرطة.
- البكري، أ،(2009): المختصر في تاريخ الشرطة السودانية في العالم والسودان وأخلاقيات مهنة الشرطة.
- البكري، أ،(2009): المختصر في تاريخ الشرطة السودانية في العالم والسودان وأخلاقيات مهنة الشرطة.
- بلاص، م،(2009): تاريخ نشر المقال الاثنتين 07 أيلول 2009، ص، 5، جريدة الايام الفلسطينية.
- بني عودة، ر، (2010): مدير إدارة المظالم و حقوق الإنسان، الشرطة الفلسطينية،

- تجمع الباحثات اللبنايات،2004، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريد ريتش ايبيرت.
- التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الامني، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.
- التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني،2008، رام الله، الناشر مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة.
- تعريف التنمية المستدامة (2009):
- <http://web.worldbank.org>
- التقرير السنوي للعام 2009 للشرطة الفلسطينية، المديرية العامة لقيادة الشرطة، عين منجد، رام الله.
- www.palpolice.ps
- تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، (2009) انخفاض في مستوى المخالفات المسجلة بحق المؤسسة الشرطة،فلسطين.
- التلبناني، م،(2010): مدير ادارة التدريب في الشرطة الفلسطينية.
- التلبناني، م،(2010): مدير ادارة التدريب في الشرطة الفلسطينية..
- التميمي، ع،(2010): محاضرة، دورة كبار الضباط الخامسة، الهلال الاحمر الفلسطيني.
- التميمي، ع،(2010): مدير عام جمعية الهيدروجيين الفلسطينيين، حريات المجتمع المدني.
- التميمي، ع،(2010): مدير عام جمعية الهيدروجيين الفلسطينيين، حريات المجتمع المدني.
- التميمي،خ،(2010): مدير شرطة محافظة بيت لحم.
- التتقي، م،(2007): التدريب الأمني الحديثة لمواجهة الجرائم المستجدة.
- www.social-team.com/forum/archive/index.php?t-1040.html
- جامعة القدس المفتوحة، (2000) مدخل الى التخطيط والتنمية، ص. 394، الاردن.
- جريدة الأيام في مقال عن مدبر عام الشرطة الفلسطينية، اللواء عطا الله،2009، 07 أيلول 2009 م محمد بلاص.
- جريدة الشرطة، (2009): القيادة العامة للشرطة الفلسطينية، العدد (1)،
- جريدة الشرطة،(2009): العدد (1)، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية،
- جريدة القدس،ص(1)،15، 2010،3، العدد 14576،القدس، فلسطين)
- الجمل، ح، (2010): نائب مدير إدارة السياحة والآثار الفلسطينية،
- الجمل،ح،(2010): نائب مدير ادارة شرطة السياحة والآثار.

- الجمل، ح، (2010): مدير إدارة شرطة السياحة والآثار في الشرطة الفلسطينية.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. رام الله.
 - الجوير، أ، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض.
 - الحربي، ع، (2004): دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
 - الحربي، ع، (2004): ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض الأمن العام/ شرطة.
 - الحسين، م، (2010)، مدير شرطة الحراسات في الشرطة، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية.
 - حسين، ذ، (2009): -أستاذ الدراسات الإستراتيجية الأمن القومي، في مايو 10، 2009 في 11:48.
- <http://alwatan.wordpress.com>
- الحسين، م، (2010): مدير شرطة الحراسات في الشرطة، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية.
 - الحسين، م، (2010): مدير شرطة الحراسات في الشرطة، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية.
 - الحسين، م، (2010): مدير شرطة الحراسات في الشرطة، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية.
 - حمدان، ر، (2010): مدير إدارة الشؤون الإدارية في الشرطة الفلسطينية.
 - الحوراني، (2006): واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين
- abroad.com
- الحيدر، أ، (2004): ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد.
 - الخالد، س، (2005): الديمقراطية في ظل المجتمع المدني
- www.hewaraat.com
- الخطة الاستراتيجية، 2011_2013، (2010).
 - الخليل، م، (2008): دمشق اول عاصمة عربية شهدت نشأة الشرطة.
 - الخليل، م، (2008): في يوم الشرطة.. دمشق أول مدينة عربية شهدت نشأة الشرطة.
- thawra.alwehda.gov.sy
- الخوالده، م، (2009): الأمن الاجتماعي، العدد 323 كانون اول، مجلة الشرطة، مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية.

- الخوالده،م،(2009):مجلة الشرطة العدد، 343، كانون اول، مديرية الامن العام المملكة الاردنية الهاشمية.
- خوري،ج،(2010): الجريمة الجمركية، دراسة ميدانية قانونية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.
- داوود،ف،(2010): مدير ادارة الموارد البشرية في الشرطة الفلسطينية.
- داوود،ف،(2010): مدير الموارد البشرية في الشرطة الفلسطينية.
- دعنا،ع،(2005):. دور رؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في السيره الديموقراطية والاصلاح فلسطين.
- دليل الشرطي الفلسطيني، 2008، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)(17صفحة).
- دليل الشرطي الفلسطيني،(2008): المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)،
- دليل الشرطي الفلسطيني،2008، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)(14-15).
- ديلوس،(2003): التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، الطبعة الأولى، القاهرة.
- رحال،ر،(2010): مدير إدارة الإصلاح والتأهيل، المديرية العامة لقيادة الشرطة، عين منجد، رام الله.
- رشيد،ع،(2009): صدر عن دار المدى للثقافة والنشر مؤسسة عراقية تصدر الكتاب العراقي في المنفى (التحول الديمقراطي والمجتمع المدني)
- رشيد،ع،(2009): صدر عن دار المدى للثقافة والنشر مؤسسة عراقية تصدر الكتاب العراقي في المنفى، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني.
- الرمانى، ز،(2010): تكلفة الجريمة وسبل الوقاية منها، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن مسعود.
- روابي،(2010): نشرة شتاء، رام الله فلسطين.
- زبداوي،أ،(2007)، التنمية البشرية دراسة في قياس التنمية البشرية، رسالة ماجستير جامعة بير زيت فلسطين، غير منشورة.
- الزركاني،ع،(2010): دور أشرطه في سلامة التحقيق الجنائي والإجراءات أمتبعه.
- الزغغير،م،(2005): سبتمبرفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- الزغير، م، (2005):دراسة حول مؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- www.megdaf.org
- سراج، ع، (1998): الجرائم الاقتصادية وأساليب مواجهتها، اكااديمية الأمير نايف، الرياض.
- سعد، ج، (2009)، صراع الأمن والحريات في الدولة المعاصرة
http://www.taghrib.ir/arabic
- السعيد، أبو الخير، (1998): مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الرابع عشر.
- الشرطة، (2009): العدد 341، ايلول، صفحة (44) مديرية الامن العام المملكة الاردنية الهاشمية.
- الشروف، ح، (2009): محاضرة، دورة كبار الضباط الرابعة، فلسطين.
- الشريدي، م، (2009): مجلة الشرطة العدد 343، مديرية الأمن العام المملكة الأردنية الهاشمية.
- الشريدي، م، (2009): مجلة الشرطة العدد 343، مديرية الأمن العام المملكة الأردنية الهاشمية.
- الشعبي، ع، (2004): مؤتمر "قراءات فلسطينية في مبادرات إصلاح النظام السياسي العربي"، إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي.
- الشعبي، ع، (2004): مؤتمر "قراءات فلسطينية في مبادرات اصلاح النظام السياسي العربي"، إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي.
- الشعبي، ع، (2004): مؤتمر "قراءات فلسطينية في مبادرات اصلاح النظام السياسي العربي"، إصلاح المؤسسة الأمنية في النظام السياسي العربي.
- شفيق، م، (1998): نشر في مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الرابع عشر 1998 الشرطة.
- شكر، ع، (2005): نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي.
- الشلايدة، م، (2002)، رام الله -فلسطين ورقة عمل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم.
- Wwwngoce.org info@ngoce.org
- الشمراني، ح. (2004):ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الامنية السعودية.
- الشمراني، ح، (2004): ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن.كلية الملك فهد الامنية السعودية.المباحث العامة الجلسة الخامسة/ الثلاثاء الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية.

- الشوبكي، ب، (2005)، المعوقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، عن دنيا الوطن.
- الضميري، ع،(2010): صوت الشباب الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية للأعلام وتفعيل دور الشباب، بيالاراء، العدد الخامس والسبعون، فلسطين.
- عارف، ن، (2008) التنمية السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة القاهرة،
<http://www.w.ibtesama.com>
- عبد الرحمن، م، (1990): لأمن العام وأثره في بناء الحضارة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- عبد الرحيم، ح، (2009): المجتمع المدني والتنمية، أية علاقة؟
<http://a-tarakji.maktoobblog.com>
- عبد العاطي، ص،(2004): التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني
<http://www.ahewar.org>
- عبد الهادي، ع، (2004)، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية" ورقة مفاهيم/عدد/ مركز بيسان للبحوث والإنماء رام الله - فلسطين.
- عبد الهادي، ع، (2004)، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم.
www.escwa.un.org/arabic/main/pal/publications.html
- العبودي، (1993): مقومات الاستراتيجية الأمنية في مواجهة الجريمة، دورية ربع سنوية، علمية متخصصة، تعنى بالأبحاث الشرطية والأمنية، ص، 10 المشاركة.
- العتيبي، م، (2008): المجتمع المدني
<http://www.arabtopics.com>
- العتيبي، م،(2009): منظمات المجتمع المدني.(مصدر سابق)
- العتيبي، م،(2009)، 7، 31، العدد 2724_مستشار التدريب وبناء القدرات، الحوار المتمدن
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782>
- عجوة، أ،(2007): الأجهزة الأمنية تاريخ مهيب وحاضر كئيب
www.ikwannaonline.com
- عدلي، ه، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي، فصلية الديمقراطية
www.swedenabroad.com/.../Research%20by%20Howaida%20Adly.doc
- عدلي، ه،(2005): 28- 30 تشرين الثاني/نوفمبر مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.
- العربي العربي، السبت 2010/04/10 الحكومة الإلكترونية والبعد الأمني
<http://www.asharqalarabi.org>

- عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.
 - عريف، ز، (1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية صفحة،2008،16، دليل الشرطي الفلسطيني) 2008، دليل الشرطي الفلسطيني
 - عريف، ز،(1997): تنظيم إدارة الشرطة"المهام- الواجبات- التنظيم، فلسطين.
 - عزامطة، و،(2010): المديرية العامة لقيادة الشرطة، فلسطين.
 - عزامطة، و،(2010): مدير إدارة المرور في الشرطة الفلسطينية.
 - عزريل، ي،(2010): مدير ادارة العلاقات العامة والأعلام، قيادة لشرطة، عين منجد، رام الله.
 - عزريل، ي،(2010):مدير ادارة العلاقات العامة والأعلام، قيادة لشرطة، عين منجد، رام الله.
 - العزيز، ع،(2005): الوجيز في شرح قانون هيئة الشرطة صنعاء.
 - العزيز، ع،(2005): الوجيز في شرح قانون هيئة الشرطة صنعاء،ص،10.
 - عصفور، ج،(2010): مدير إدارة المباحث في الشرطة الفلسطينية.
 - عصفور، غ،(2010)، مدير ادارة العمليات في الشرطة الفلسطينية.
 - عصفور، غ،(2010): مدير ادارة العمليات في الشرطة الفلسطينية.
 - العطري، ع،(2007): مفهوم التنمية
- <http://aelatri.maktoobblog.com/201911>
- عليوي، ع،(2010): ادارة المخدرات الفلسطينية.
 - عليوي، ع،(2010): ادارة المخدرات، الشرطة الفلسطينية.
 - العمرات، أ،(1998): إدارة الشرطة المعاصرة، عمان.
 - العمرات، أ،(1998): إدارة الشرطة المعاصرة، عمان.
 - العمرات، أ،(1998)، إدارة الشرطة المعاصرة،1998،عمان
 - عمرو، ع،(2002):مبادئ القانون الاداري الفلسطيني، القدس.
 - العمري، م،(2010):مدير ادارة السياحة والاثار في الشرطة الفلسطينية.

- العمري، م، (2010): مدير شرطة السياحة والآثار في الشرطة الفلسطينية.
- العمري، م، (2010) مدير إدارة شرطة السياحة والآثار في الشرطة الفلسطينية.
- العميد مصطفى عيد الحسين، 2010، مدير شرطة الحراسات في الشرطة، القيادة العامة للشرطة الفلسطينية.
- عوض، ر، (2010): مدير شرطة محافظة الخليل في الشرطة الفلسطينية.
- عوض، ر، (2010): مدير شرطة محافظة الخليل في الشرطة الفلسطينية.
- غنايم، م، (2003): غسل الأموال، كلية العلوم جامعة مصر.
www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16220.doc
- فوده، م، (2009): تاريخ النشر: 13/10/
www.ismailiaonline.com/news/news2.asp?id=3481
- فياض (2010) 2010/5/30، العدد 237، ص، 13، الحياة الجديدة.
- فياض، س، (2010)، "كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني، في مؤتمر اطلاق تقرير التنمية البشرية لعام 2009 - 2010، في مدينة رام الله، جريدة القدس 2010/3/15 العدد 14632.
- فياض، س، (2010): مقابلة مع صحيفة «السفير» الاقتصادية، جريدة القدس، فلسطين.
- قانون الاجراءات الجزائية صدر بمدينة غزة: 2001/5/12
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (2003) في المادة (84) الباب الخامس.
- القبايع، م، (2010): الغرباء وتكلفة الجريمة، صحيفة عكاظ
www.okaz.com.sa/new/issues/.../Con20101231391790.htm
- قنديل، أ، (2008): تحليل خريطة المجتمع المدني في مصر من منظور التنمية البشرية.
- كاشف، ج، (2002): الإدارة العامة للتدريب للشرطة الفلسطينية،
- كتاب الإدارة الصفية بين النظرية والتطبيق الأدوار الأساسية للمعلم داخل الصف.
http://www.edu.gov.sa/portal/newt/dhtml/k/3 htm
- الكتكوت، ح، (2000): مجلة الشرطة الفلسطينية العدد 35، صفحة 32.
- كشك، ت، (2006): المجتمع المدني
http://www.grenc.com/print.cfm?artid=3471 Saturday 07-10 -2006
- كلوب، ع، (2005): الإدارة والتنظيم، فلسطين.
- كلوب، ع، (2006): الماضي الحضر المستقبل، الشرطة الفلسطينية.
- كلوب، ع، (2006): الماضي - الحاضر - المستقبل، الشرطة الفلسطينية.
- كلوب، ع، (2006): الماضي - الحاضر - المستقبل، فلسطين.
- ليزا، ت، (1990) المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا.
- مارديني، م، (2002): مجلة خالد العسكرية

- مجدي، م، (2002): فاعلية الأداء الضبطي لرجال الشرطة، مصر.
- مجدي، ح، (2002): فاعلية الأداء الضبطي لرجال الشرطة، اليمن.
- مجلة الشرطة الفلسطينية، 1999-العدد-28-صفحة 33) غزة.
- المديرية العامة للشرطة، (2008): صفحة (1)، الاطار الاستراتيجي.
- مراد، ف، (1990): الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، 1990، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- المراقي، أ، (2009): ص 13، العدد 323 كانون اول،، مجلة الشرطة، مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المركز الفلسطيني للإرشاد، 2010، الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الاهلي في فلسطين.
- <http://www.pcc-jer.org/new/articles>.
- المركز الفلسطيني للإرشاد، (2006): الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الاهلي في فلسطين.
- <http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136>
- مركز بحوث الشرطة وزارة الداخلية، الأحد الموافق 22 يناير 2006م ندوة الأمن والتنمية المستدامة، مصر. <http://www.moiegypt.gov.eg>
- مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، (2008) (التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع لأمني، رام الله، الناشر.
- مركز شمس، (مطوية) حرية تكوين الجمعيات في فلسطين.
- مركز شمس، 2009
- <http://www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/tanmya.pdf>
- مساواة، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء، (2009): (12)، فلسطين. العدالة والقانون.
- مشروع قانون الشرطة الفلسطيني لسنة 2005.
- مشروع قانون الشرطة الفلسطيني لسنة(2005).
- المصعبي، ع، (2009): الحريات والحقوق المدنية والممارسات mansourdialogue.org/Arabic/New_Lecs_Nov_2009/3.doc
- المصعبي، ع، (2009): الحريات والحقوق المدنية والممارسات ansourdialogue.org
- الممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010): برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، في مدينة رام الله، جريدة القدس 2010/3/15 العدد14632.
- الموقع الالكتروني، (2010): الشرطة الفلسطينية، الادارات المتخصصة.

www.palpolice.ps

- موقع بكرة، جمعية لتغيير آداب السباق في إسرائيل - أور ياروك،
<http://www.tohama.net/page.php?id=4879>،
- مولى،س، (2005): عضو المؤتمر الدائم للحوار اللبناني
www.mettransparent.com/.../saud_mawla
- النابلسي،ش،(2008): دور الديمقراطية في ترسيخ دعائم المجتمع المدني، الحوار المتمدن -
العدد: 2237 .
<http://www.ahewar.org>
- النابلسي،ش، (2008): الحوار المتمدن - العدد: 2237 - 31 / 3 / 2008 المجتمع
المدني
- ناصر،ك،(2010): وزير التنمية السياسية و وزير الدولة للشؤون القانونية، المملكة
الأردنية.
- نخلة، خ، (2004): أسطورة التنمية في فلسطين. منشورات مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية.فلسطين.
- نشرة خاصة تصدر عن مؤتمر فلسطين للاستثمار، بيت لحم 2010 العدد الثاني الصفحة
الأولى الرئيس محمود عباس.
- نشرة خاصة تصدر عن مؤتمر فلسطين للاستثمار، بيت لحم 2010 العدد الثاني الصفحة
الأولى الرئيس محمود عباس.
- نور،ح،(2009): - الخرطوم الأحد، 01 نوفمبر 16:26، الصفحة الرئيسية منبر الرأي
متلازمة الأمن و التنمية، 2010
- هب الريح،ز،(2010): دور الأمن في الدولة، دورة كبار الضباط الرابعة، فلسطين.
- الهروط،ع،(2009): صحيفة الدستور الاردنية، يومية سياسية عربية مستقلة، العدد رقم
14939.
- هلال،ع،(2010): مدير دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية، في ادارة المباحث في
الشرطة الفلسطينية.
- هلال، ن، 2007. رئيس شعبة بحوث الجريمة، واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة، دراسة
اجتماعية، بمركز بحوث شرطة الشارقة،
- هلال، ن،(2007): واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة دراسة اجتماعية رئيس شعبة
بحوث الجريمة بمركز بحوث شرطة الشارقة.
- هلال،ع،(2010): مدير دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية في الإدارة العامة للمباحث في
الشرطة الفلسطينية

- هواري، م، (2010): مدير الفريق الفلسطيني، وحدة التخطيط الاستراتيجي.
- هواري، م، (2010): مدير الفريق الفلسطيني، وحدة التخطيط الاستراتيجي
- وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر.
- وزارة الداخلية الفلسطينية.
- الوقائع الفلسطينية، 2007، عدد ممتاز (3)، 20-6-2008
- يحيى، ع، (2009): قوة الشرطة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني أوراق عائلية دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. جامعة بير زيت.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

الأخت / الأخ المبحوث:

تجري الباحثة دراستها المعنونة بـ:

دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي

استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات وذلك لأغراض البحث العلمي، والمعلومات ستعامل في غاية السرية.

تهدف الدراسة إلى معرفة دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية.

وشكراً لتعاونكم

الباحثة

وفاء سليمان

القسم الأول (خاص بالشرطة): يتضمن القسم معلومات شخصية عن خلفية المفحوصين ينظر ان تفيد الباحثة في تحليل الدراسة، فيرجى وضع علامة (x) على العبارة التي تنطبق عليك.

* البيانات الشخصية

A.الجنس: A1 () ذكر . A2 () أنثى.

B.المؤهل العلمي:- C.الرتبة

B3. دبلوم كلية مجتمع C1.مساعد أول - ملازم

B4. بكالوريوس C2. ملازم أول - نقيب

B5. ماجستير وأعلى C3.نقيب - رائد

D. العمر:- E سنوات الخدمة

D1. من 26 - 31 E1. من 5 - 10

D2. من 32 - 37 E2. من 11 - 16

D3. من 38 - 43 E3. من 17 - 22

FL.مركز - مغفر - G

F1 - مركز مدينة

القسم الأول(خاص بالمؤسسات): يتضمن القسم معلومات شخصية عن خلفية المفحوصين ينظر ان تفيد الباحثة في تحليل الدراسة، فيرجى وضع علامة (x) على العبارة التي تنطبق عليك.

* البيانات الشخصية

A.الجنس : A1 () ذكر . A2 () أنثى.

B.المؤهل العلمي:

	B1. دبلوم كلية مجتمع
	B2. بكالوريوس
	B3. ماجستير وأعلى

D العمر:- E سنوات الخدمة:

D1. من 26 - 31 E1. من 5 - 10

D2. من 32 - 37 E2. من 11 - 16

D3. من 38 - 43 E3. من 17 - 22

D4. من 43 - فما فوق E4. من 22 - فما فوق

يرجى الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبانة بوضع إشارة (✓) مقابل كل فقرة تحت الإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك ضمن مقياس الإجابة المكتوب في جدول الفقرات. و لا يجوز وضع أكثر من إجابة للفقرة الواحدة.

الجزء الثاني: المحاور الرئيسية للدراسة: المحور الأول: العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني:

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	نوعاً ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني علاقة تعاون لتحقيق الأهداف المجتمعية.					
2	هناك تواصل فاعل بين الطرفين.					
3	تتسم العلاقة بين الطرفين بالثقة المتبادلة.					
4	يهتم الطرفان بتعزيز العلاقة بينهما للعمل على تعزيز حريات المواطنين.					
5	العلاقة بين الطرفين تقوم على قاعدة أن المؤسسة الشرطية أداة لتطبيق القانون لا أداة قهر وانتقام.					
6	تنظر المؤسسة الشرطة إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها تحقق أهداف مجتمعية فلسطينية لا أجندات خارجية.					
7	يهتم الطرفان بتعزيز العلاقة بينهما بما يقود إلى تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين في مختلف المجالات.					

المحور الثاني: المجال السياسي والقانوني (التنمية السياسية والقانونية وتنمية الالتزام بالقانون): هناك تعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في المجال القانوني من خلال:

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	نوعاً ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة
8	مكافحة الجريمة والحد منها.					
9	تتخذ الشرطة إجراءات قانونية سليمة وفق قانون الإجراءات الجزائية.					
10	منع أي جهة من أي نشاط انتخابي داخل المؤسسة الشرطية					
11	منع أي طرف من ممارسة أي نشاط سياسي داخل المؤسسة					

					الشرطية.
					12 تأمين سير الانتخابات المختلفة بنزاهة
					13 التعاون المشترك للوصول إلى تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسة الشرطية.(الحوكمة)
					14 المساهمة في دعم الاستقرار السياسي في الوطن
					15 التعاون للحفاظ على كيان سياسي ديمقراطي في فلسطين.
					16 محاربة سرقة السيارات الفلسطينية.
					17 محاربة سرقة السيارات غير الفلسطينية.
					18 محاربة ظاهرة سيطرة السيارات غير القانونية
					19 حث مستخدمي الإنترنت على مراعاة الجوانب القانونية في التعامل مع الإنترنت.
					20 حث أصحاب مواقع الويب (الإلكترونية) على احترام خصوصية زوار هذه المواقع.
					21 حماية حرية المواطن في التعبير عن الرأي
					22 حماية المواطن في حقه الانتخابي.

برأيك، هل هناك مجالات تعاون أخرى موجودة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية السياسية والقانونية في فلسطين؟

وهل هناك مجالات تعاون هامة أخرى يجب أن تكون موجودة لكنها غير موجودة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية السياسية والقانونية في فلسطين؟ أذكرها لطفا:

- _____
- _____

المحور الثالث: المجال الأمني: هناك تعاون بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني من خلال:

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	بشدة	لا اتفق بشدة	لا اتفق
23	حماية الشخصيات الاعتبارية التي تزور مؤسسات المجتمع المدني.					
24	توفير بيئة أمنية تدعم الاستقرار.					
25	حماية الوفود الزائرة لمؤسسات المجتمع المدني.					
26	توفير الحماية الكافية لمقار مؤسسات المجتمع المدني في					

					فلسطين.
					توفير الحماية الكافية للقائمين على أعمال مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.
					توفير الحماية الكافية للأنشطة التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

برأيك، هل هناك مجالات تعاون أخرى موجودة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الجانب الأمني لهذه المؤسسات؟ و هل هناك مجالات تعاون هامة أخرى يجب أن تكون موجودة لكنها غير موجودة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الجانب الأمني لهذه المؤسسات؟ أذكرها لطفا:

-
-

المحور الرابع: المجال الاجتماعي: هناك تعاون بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي من خلال:

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة
29	بناء علاقات إيجابية بين المؤسسة الشرطة والمؤسسات المجتمعية.					
30	تعزيز قنوات التواصل بين المؤسسة الشرطة والمؤسسات المجتمعية المختلفة.					
31	بناء صورة إيجابية للمؤسسة الشرطة في عيون المواطنين.					
32	وضع برامج مشتركة تكفل تعزيز الدور الاجتماعي الإيجابي للمؤسسة الشرطة.					
33	عقد نشاطات مشتركة لتعميق التفاعل مع المجتمع (مثل ورشات العمل والندوات والمؤتمرات...).					
34	تنسيق دورات تدريبية بالتعاون بين الطرفين (المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني).					
35	تنفيذ برامج مشتركة لبناء القدرات.					
36	التعاون المشترك لحماية الآداب العامة في المجتمع الفلسطيني.					
37	التعاون المشترك لحماية منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني.					
38	التعاون المشترك لحماية الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.					
39	التعاون المشترك لتوعية السائقين بضرورة الالتزام الكامل					

					بقوانين السير في فلسطين.
				40	تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المواطنين (المشاة) بضرورة الالتزام بقوانين المرور (مثل عبور الشوارع من ممرات المشاة).
				41	التعاون في توعية المواطنين بضرورة التخلص من الظواهر السلوكية السلبية.(عدم التدخين في السيارات العمومية).
				42	التعاون في توعية المواطنين بضرورة الالتزام بالنظافة العامة (مثل عدم إلقاء النفايات في الشوارع ومن شبابيك السيارات..).
				43	هناك تعاون مشترك بين المؤسسة الشرطة وبين مؤسسات المجتمع المدني في دراسة الظواهر الاجتماعية واقتراح الحلول لها.
				44	تنفيذ برامج مشتركة لحماية حقوق المرأة.
				45	تنفيذ برامج مشتركة لحماية حقوق الطفل.
				46	التسيق المشتركة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.
				47	التسيق المشترك للمحافظة على نظافة البيئة
				48	المساعدة في مكافحة تشغيل الأطفال.
				49	تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المواطنين من مخاطر المخدرات.

برأيك، هل هناك مجالات تعاون أخرى موجودة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين؟ وهل هناك مجالات تعاون هامة أخرى يجب أن تكون موجودة لكنها غير موجودة بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين؟ أذكرها لطفا:

المحور الخامس: التنمية الاقتصادية : هناك تعاون بني المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني في توفير بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال:

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة
50	التعاون المشترك في بناء برامج تجذب المستثمرين من الخارج إلى السوق الفلسطينية.					
51	عقد أنشطة مشتركة تشجع المستثمرين على الاستثمار في فلسطين.					
52	التعاون المشترك لبناء استراتيجيات لمكافحة غسيل الأموال.					

				التعاون المشترك لكشف جرائم التهريب بأشكالها المختلفة.	53
				التعاون المشترك في وضع الآليات التي تكفل حماية الاستثمارات الخارجية في فلسطين.	54
				التعاون لبناء رأي عام يدعم الاستقرار الاقتصادي في فلسطين.	55
				العمل المشترك الذي يؤدي إلى إلزام التجار بكتابة الأسعار على السلع.	56
				العمل المشترك الذي يؤدي إلى تحديد أسعار واضحة للخدمات المختلفة التي يتلقاها المواطن (مثل أسعار خدمات المواصلات والتأمين والبنوك والكهرباء وغيرها).	57
				التعاون المشترك لإلزام الأطراف المختلفة على تنفيذ القوانين المتعلقة بالجانب الاقتصادي في فلسطين.	58
				الاهتمام برفع معدلات الإنتاجية للفرد من خلال ضمان حياة آمنة.	59
				تنفيذ برامج توعية اقتصادية مشتركة تدعم التنمية الاقتصادية في فلسطين.	60

برأيك، هل هناك مجالات تعاون أخرى موجودة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ و هل هناك مجالات تعاون هامة أخرى يجب أن تكون موجودة لكنها غير موجودة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ أذكرها لطفا:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية الريفية المستدامة

أسئلة المقابلات

1. الأمن رافعة للاقتصاد ودور الشرطة ليس اقتصاديا، وغير سياسي وإنما دور تنفيذي لما يقرره المستوى السياسي، هل الخدمات التي تقدمونها تأخذ طابعا اقتصاديا، سياسيا وقانونيا ام تنمويا؟ وهل يسهم إنفاذ القانون بالتنمية؟
2. ما علاقة دور الضبط الإداري للمؤسسة الشرطة بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني؟
3. هل الإجراءات المتبعة في المؤسسة الشرطة والتي تتمثل في الدور الإداري كافية لتشكيل قاعدة أمنية تساهم في تعزيز الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني؟
4. ما علاقة دور الضبط القضائي للمؤسسة الشرطة بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني؟
5. ما هو الدور الاجتماعي للمؤسسة الشرطة وعلاقته بمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية؟
6. ما هي وسائل الضبط الاجتماعي التي تقوم بها الشرطة لتعديل السلوك الاجتماعي؟ وما علاقتها بالدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني (إدارة المرأة والطفل، المرور، العلاقات العامة، إدارة المظالم، السجون)؟
7. ما نواتج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطة وانعكاساتها على المواطن وبالتالي المجتمع؟
8. ما هي طبيعة المشاركة بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني ؟(تعاون، شراكة، تكامل)؟ وهل التعاون بين المؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني مبرمج أو آني؟.

الباحثة ا وفاء توفيق سليمان

ملحق 3: نتائج العينة الديموغرافية.

17.4 الفرضية الأولى: لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسة الشرطة.

جدول 21.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع	3	4.41
	بكالوريوس	54	4.49
	ماجستير وأعلى	5	4.55
	المجموع	62	4.49
العمر	من 26 - 31	11	4.48
	من 32 - 37	31	4.58
	من 38 - 43	20	4.38
	المجموع	62	4.49
سنوات الخدمة	من 5 - 10	10	4.49
	من 11 - 16	52	4.50
	من 17 - 22	-	-
	المجموع	62	4.49

جدول 22.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
 لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة
 مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تبعا لمتغير المؤهل العلمي،
 العمر، سنوات الخدمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.07	2	0.03	0.33	0.717
	داخل المجموعات	6.38	59	0.10		
	المجموع	6.45	61			
العمر	بين المجموعات	0.49	2	0.25	2.65	0.079
	داخل المجموعات	5.95	59	0.09		
	المجموع	6.45	61			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	0.00	2	0.00	0.01	0.988
	داخل المجموعات	6.44	59	0.10		
	المجموع	6.45	61			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسة الشرطة.

من وجهة نظر الباحثة يعود ذلك إلى أن منتسبي المؤسسة الشرطية ملتزمون بأداء واجباتهم بحيادية وفق إطار قانوني، قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن رقم 8 لعام 2005، المادة (90). يحظر على الضابط أثناء الخدمة العسكرية ما يلي: 1. إبداء الآراء السياسية والاشتغال بالسياسة أو الانتماء إلى الأحزاب أو الهيئات أو الجمعيات أو المنظمات ذات الأهداف السياسية. 2. الاشتراك في أية مظاهرة أو اضطرابات. 3. الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعايات انتخابية. ويدعم وجهة نظر الباحثة نتائج المقابلات لمديري الإدارات المتخصصة، ومديري شرطة المحافظات، وأيضا نتائج الاستبيان لمديري المراكز الشرطة.

18.4 الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسة الشرطة.

جدول 23.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
0.20	4.31	3	دبلوم كلية مجتمع	المؤهل العلمي
0.45	4.31	54	بكالوريوس	
0.35	4.28	5	ماجستير وأعلى	
0.42	4.31	62	المجموع	
0.33	4.43	12	من 26 - 31	العمر
0.28	4.41	31	من 32 - 37	
0.54	4.04	20	من 38 - 43	
0.42	4.31	62	المجموع	
0.45	4.29	10	من 5 - 10	سنوات الخدمة
0.42	4.31	52	من 11 - 16	
-	-	-	من 17 - 22	
0.42	4.31	62	المجموع	

جدول 24.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
 لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة
 مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي،
 العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسة الشرطة.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.01	2	0.00	0.02	0.982
	داخل المجموعات	11.47	59	0.18		
	المجموع	11.48	61			
العمر	بين المجموعات	2.04	2	1.02	6.93	0.002
	داخل المجموعات	9.43	59	0.15		
	المجموع	11.48	61			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	0.01	2	0.00	0.03	0.975
	داخل المجموعات	11.47	59	0.18		
	المجموع	11.48	61			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، في مؤسسة الشرطة، وبرأي الباحثة هذا يعود للخبرة التي يكتسبها المدراء عبر سنوات العمر.

جدول 25.4: اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير العمر على النحو التالي:

التيبانات الداخلية	القيمة الدنيا	القيمة العليا	مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	العمر (J)	العمر (I)
0.26	-0.22	0.871	0.12	0.02	من 37 - 32	من 31 - 26	
0.65	0.14	*0.003	0.13	0.39	من 43 - 38	من 31 - 26	
0.22	-0.26	0.871	0.12	-0.02	من 31 - 26	من 37 - 32	
0.59	0.15	*0.001	0.11	0.37	من 43 - 38	من 37 - 32	
-0.14	-0.65	*0.003	0.13	-0.39	من 31 - 26	من 43 - 38	
-0.15	-0.59	*0.001	0.11	-0.37	من 37 - 32	من 43 - 38	

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

19.4 الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة، في مؤسسة الشرطة.

جدول 26.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.38	4.07	3	دبلوم كلية مجتمع
0.68	3.92	54	بكالوريوس
0.52	3.90	5	ماجستير وأعلى
0.63	3.93	62	المجموع
0.40	4.06	12	من 31 - 26
0.57	4.08	31	من 37 - 32
0.74	3.58	20	من 43 - 38
0.63	3.93	62	المجموع
0.61	4.01	10	من 10 - 5
0.63	3.94	52	من 16 - 11
-	-	-	من 22 - 17
0.63	3.93	62	المجموع

جدول 27.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.14	2	0.07	0.17	0.841
	داخل المجموعات	26.15	59	0.41		
	المجموع	26.29	61			
العمر	بين المجموعات	3.52	2	1.76	4.94	0.010
	داخل المجموعات	22.77	59	0.36		
	المجموع	26.29	61			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	1.19	2	0.60	1.52	0.226
	داخل المجموعات	25.10	59	0.39		
	المجموع	26.29	61			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، من وجهة نظر الباحثة توفر النظم والتعليمات، والمستوى العلمي، ووضوح الإجراءات القانونية، سنوات العمر تضيف ميزة التعقل والحكمة لإدارة العمل.

جدول 28.4: اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير العمر:

التيبانات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	العمر(J)	العمر (I)
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
0.35	-0.39	0.908	0.18	-0.02	من 32 - 37	من 26 - 31
0.89	0.09	*0.018	0.20	0.49	من 38 - 43	
0.39	-0.35	0.908	0.18	0.02	من 26 - 31	من 32 - 37
0.85	0.17	*0.004	0.17	0.51	من 38 - 43	
-0.09	-0.89	*0.018	0.20	-0.49	من 26 - 31	من 38 - 43
-0.17	-0.85	*0.004	0.17	-0.51	من 32 - 37	

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

20.4 الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني.

جدول 29.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
0.58	4.36	14	دبلوم كلية مجتمع	المؤهل العلمي
0.51	4.11	47	بكالوريوس	
0.51	4.06	29	ماجستير وأعلى	
0.52	4.14	90	المجموع	
0.54	4.03	21	من 26 - 31	العمر
0.46	4.27	7	من 32 - 37	
0.47	4.06	21	من 38 - 43	
0.55	4.21	41	من 43 - فما فوق	
0.52	4.14	90	المجموع	
0.53	4.09	44	من 5 - 10	سنوات الخدمة
0.43	4.39	13	من 11 - 16	
0.53	4.15	16	من 17 - 22	
0.55	4.04	17	من 22 - فما فوق	
0.52	4.14	90	المجموع	

جدول 30.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
 لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة
 مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.90	2	0.45	1.66	0.197
	داخل المجموعات	23.57	87	0.27		
	المجموع	24.47	89			
العمر	بين المجموعات	0.68	3	0.23	0.82	0.488
	داخل المجموعات	23.79	86	0.28		
	المجموع	24.47	89			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	1.07	3	0.36	1.31	0.276
	داخل المجموعات	23.40	86	0.27		
	المجموع	24.47	89			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية، تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني.

25.4 الفرضية الخامسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني.

جدول 31.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
0.51	4.53	14	دبلوم كلية مجتمع	المؤهل العلمي
0.64	4.11	47	بكالوريوس	
0.76	3.89	29	ماجستير وأعلى	
0.69	4.10	90	المجموع	
0.73	4.07	21	من 26 - 31	العمر
0.57	4.33	7	من 32 - 37	
0.65	4.02	21	من 38 - 43	
0.72	4.13	41	من 43 - فما فوق	
0.69	4.10	90	المجموع	
0.68	4.11	44	من 5 - 10	سنوات الخدمة
0.70	4.15	13	من 11 - 16	
0.66	4.00	16	من 17 - 22	
0.79	4.15	17	من 22 - فما فوق	
0.69	4.10	90	المجموع	

جدول 32.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3.81	2	1.90	4.29	0.017
	داخل المجموعات	38.58	87	0.44		
	المجموع	42.39	89			
العمر	بين المجموعات	0.57	3	0.19	0.39	0.760
	داخل المجموعات	41.82	86	0.49		
	المجموع	42.39	89			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	0.24	3	0.08	0.16	0.920
	داخل المجموعات	42.15	86	0.49		
	المجموع	42.39	89			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغيرات، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني، ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مؤسسة المجتمع المدني، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مؤسسة المجتمع المدني، وهذا يعود من وجهة نظر الباحثة، ان العمر وسنوات الخبرة في العمل المجتمعي لمدراء مؤسسات المجتمع المدني، لا تعني المعرفة القانونية التي تعمل بها المؤسسة الشرطية، وإنما المؤهل العلمي بفتح أفق اكبر للإطلاع والمعرفة بالواجبات الشرطية، والإطار القانوني لعمل المؤسسة الشرطية بصورة أفضل.

جدول 33.4 اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير المؤهل العلمي

التباينات الداخلية	مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي
0.82	0.01	*0.043	0.20	0.42	بكالوريوس
1.07	0.20	*0.004	0.22	0.63	ماجستير وأعلى
-0.01	-0.82	*0.043	0.20	-0.42	دبلوم كلية مجتمع
0.53	-0.09	0.167	0.16	0.22	ماجستير وأعلى
-0.20	-1.07	*0.004	0.22	-0.63	دبلوم كلية مجتمع
0.09	-0.53	0.167	0.16	-0.22	بكالوريوس

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

26.4 الفرضية السادسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني.

جدول 34.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.65	4.49	14	دبلوم كلية مجتمع
0.76	3.90	47	بكالوريوس
0.93	3.63	29	ماجستير وأعلى
0.84	3.90	90	المجموع
0.81	3.71	21	من 26 - 31
0.86	4.01	7	من 32 - 37
0.78	3.78	21	من 38 - 43
0.89	4.04	41	من 43 - فما فوق
0.84	3.90	90	المجموع
0.79	3.85	44	من 5 - 10
0.82	4.13	13	من 11 - 16
0.91	3.70	16	من 17 - 22
0.94	4.05	17	من 22 - فما فوق
0.84	3.90	90	المجموع

جدول 35.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	7.08	2	3.54	5.48	0.006
	داخل المجموعات	56.22	87	0.65		
	المجموع	63.30	89			
العمر	بين المجموعات	1.91	3	0.64	0.89	0.450
	داخل المجموعات	61.40	86	0.71		
	المجموع	63.30	89			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	1.82	3	0.61	0.85	0.472
	داخل المجموعات	61.49	86	0.71		
	المجموع	63.30	89			

استنادا إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني، ومن جهة أخرى يتبين أن قيمة sig أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مؤسسة المجتمع المدني، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر المؤهل العلمي في مؤسسة المجتمع المدني.

وجداول 36.4 اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير المؤهل العلمي

التباينات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
1.08	0.11	*0.017	0.24	0.60	بكالوريوس	دبلوم كلية مجتمع
1.39	0.35	*0.001	0.26	0.87	ماجستير وأعلى	
-0.11	-1.08	*0.017	0.24	-0.60	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس
0.65	-0.11	0.161	0.19	0.27	ماجستير وأعلى	
-0.35	-1.39	*0.001	0.26	-0.87	دبلوم كلية مجتمع	ماجستير وأعلى
0.11	-0.65	0.161	0.19	-0.27	بكالوريوس	

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

27.4 الفرضية السابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في الشرطة.

جدول 37.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.57	4.31	3	دبلوم كلية مجتمع
0.45	4.20	54	بكالوريوس
0.34	4.15	5	ماجستير وأعلى
0.44	4.20	62	المجموع
0.40	4.02	11	من 26 - 31
0.37	4.26	31	من 32 - 37
0.54	4.27	20	من 38 - 43
0.44	4.20	62	المجموع
0.51	3.95	10	من 5 - 10
0.42	4.25	52	من 11 - 16
-	-	-	من 17 - 22
0.44	4.20	62	المجموع

جدول 38.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
 لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة
 مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، العمر،
 سنوات الخدمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.09	2	0.05	0.23	0.796
	داخل المجموعات	12.72	59	0.20		
	المجموع	12.81	61			
العمر	بين المجموعات	0.71	2	0.35	1.88	0.162
	داخل المجموعات	12.10	59	0.19		
	المجموع	12.81	61			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	0.75	2	0.38	2.00	0.144
	داخل المجموعات	12.06	59	0.19		
	المجموع	12.81	61			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة.

28.4 الفرضية الثامنة لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسات المجتمع المدني.

جدول 39.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
0.74	4.14	14	دبلوم كلية مجتمع	المؤهل العلمي
0.69	3.95	47	بكالوريوس	
0.57	3.98	29	ماجستير وأعلى	
0.66	3.99	90	المجموع	
0.70	3.88	21	من 26 - 31	العمر
0.54	3.86	7	من 32 - 37	
0.70	3.94	21	من 38 - 43	
0.64	4.09	41	من 43 - فما فوق	
0.66	3.99	90	المجموع	
0.67	3.81	44	من 5 - 10	سنوات الخدمة
0.43	4.26	13	من 11 - 16	
0.69	4.28	16	من 17 - 22	
0.61	3.99	17	من 22 - فما فوق	
0.66	3.99	90	المجموع	

جدول 40.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)
 لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة
 مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.40	2	0.20	0.46	0.633
	داخل المجموعات	38.20	87	0.44		
	المجموع	38.60	89			
العمر	بين المجموعات	0.85	3	0.28	0.65	0.587
	داخل المجموعات	37.75	86	0.44		
	المجموع	38.60	89			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	3.77	3	1.26	3.10	0.031
	داخل المجموعات	34.83	86	0.41		
	المجموع	38.60	89			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغيرات، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني، ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير العمر في مؤسسة المجتمع المدني، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير العمر في مؤسسة المجتمع المدني.

جدول 41.4: اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير المؤهل العلمي

التيينات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	العمر (J)	العمر (I)
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
-0.05	-0.85	*0.027	0.20	-0.45	من 37 - 32	من 31 - 26
-0.11	-0.84	*0.012	0.19	-0.47	من 43 - 38	
0.18	-0.54	0.315	0.18	-0.18	من 43 - فما فوق	
0.85	0.05	*0.027	0.20	0.45	من 31 - 26	من 37 - 32
0.45	-0.50	0.919	0.24	-0.02	من 43 - 38	
0.73	-0.20	0.258	0.23	0.27	من 43 - فما فوق	
0.84	0.11	*0.012	0.19	0.47	من 31 - 26	من 43 - 38
0.50	-0.45	0.919	0.24	0.02	من 37 - 32	
0.73	-0.15	0.192	0.22	0.29	من 43 - فما فوق	
0.54	-0.18	0.315	0.18	0.18	من 31 - 26	من 43 - فما فوق
0.20	-0.73	0.258	0.23	-0.27	من 37 - 32	
0.15	-0.73	0.192	0.22	-0.29	من 43 - 38	

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

29.4 الفرضية التاسعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة.

جدول 42.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع	3	4.41
	بكالوريوس	54	0.34
	ماجستير وأعلى	5	0.15
	المجموع	62	0.31
العمر	من 26 - 31	11	0.23
	من 32 - 37	31	0.19
	من 38 - 43	20	0.46
	المجموع	62	0.31
سنوات الخدمة	من 5 - 10	10	0.30
	من 11 - 16	52	0.32
	من 17 - 22	-	-
	المجموع	62	0.31

جدول 43.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.00	1	0.00	0.00	0.999
	داخل المجموعات	17.27	60	0.27		
	المجموع	17.27	61			
العمر	بين المجموعات	5.32	1	2.66	14.23	0.000
	داخل المجموعات	11.95	60	0.19		
	المجموع	17.27	61			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	0.02	1	0.01	0.03	0.967
	داخل المجموعات	17.25	60	0.27		
	المجموع	17.27	61			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة. ومن جهة أخرى تبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير العمر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير العمر.

جدول 44.4: اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير العمر

التيبانات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	العمر (J)	العمر (I)
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
0.44	-0.10	0.206	0.13	0.17	من 37 - 32	من 31 - 26
1.00	0.42	0.000*	0.14	0.71	من 43 - 38	
0.10	-0.44	0.206	0.13	-0.17	من 31 - 26	من 37 - 32
0.79	0.29	0.000*	0.12	0.54	من 43 - 38	
-0.42	-1.00	0.000*	0.14	-0.71	من 31 - 26	من 43 - 38
-0.29	-0.79	0.000*	0.12	-0.54	من 37 - 32	

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

30.4 الفرضية العاشرة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني.

جدول 45.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء الباحثين لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.70	4.31	14	دبلوم كلية مجتمع
0.60	4.15	47	بكالوريوس
0.51	3.80	29	ماجستير وأعلى
0.61	4.06	90	المجموع
0.65	4.30	21	من 31 - 26
0.48	4.37	7	من 37 - 32
0.58	3.84	21	من 43 - 38
0.58	4.00	41	من 43 - فما فوق
0.61	4.06	90	المجموع
0.66	4.16	44	من 5 - 10
0.53	4.14	13	من 11 - 16
0.44	3.96	16	من 17 - 22
0.65	3.86	17	من 22 - فما فوق
0.61	4.06	90	المجموع

جدول 46.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3.23	2	1.61	4.67	0.012
	داخل المجموعات	30.05	87	0.35		
	المجموع	33.28	89			
العمر	بين المجموعات	3.04	3	1.01	2.89	0.040
	داخل المجموعات	30.23	86	0.35		
	المجموع	33.28	89			
سنوات الخدمة	بين المجموعات	1.37	3	0.46	1.23	0.303
	داخل المجموعات	31.91	86	0.37		
	المجموع	33.28	89			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن القيمة الاستدلالية أكبر من 0.05 وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير سنوات الخدمة في مؤسسة المجتمع المدني، ومن جهة أخرى يتبين أن القيمة الاستدلالية أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤهل العلمي والعمر في مؤسسة المجتمع المدني، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في آراء الباحثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤهل العلمي والعمر في مؤسسة المجتمع المدني، ووفق رأي الباحثة يعود السبب إلى أن المؤهل العلمي والعمر يلعبان دور مهم في تكوين الآراء وإيداء الرأي، والنتائج تؤكد ذلك.

جدول 47.4: اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير المؤهل العلمي

التيبانات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
0.51	-0.20	0.397	0.18	0.15	بكالوريوس	دبلوم كلية مجتمع
0.89	0.13	0.010*	0.19	0.51	ماجستير وأعلى	
0.20	-0.51	0.397	0.18	-0.15	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس
0.63	0.08	0.012*	0.14	0.35	ماجستير وأعلى	
-0.13	-0.89	0.010*	0.19	-0.51	دبلوم كلية مجتمع	ماجستير وأعلى
-0.08	-0.63	0.012*	0.14	-0.35	بكالوريوس	

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

جدول 48.4 : اختبار LSD يبين الفروقات بين متغير العمر

التيبانات الداخلية		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط التباينات (I-J)	(J) العمر	(I) العمر
القيمة العليا	القيمة الدنيا					
0.45	-0.58	0.796	0.26	-0.07	من 32 - 37	من 26 - 31
0.83	0.10	0.013*	0.18	0.46	من 38 - 43	
0.61	-0.02	0.066	0.16	0.30	من 43 - فما فوق	
0.58	-0.45	0.796	0.26	0.07	من 26 - 31	من 32 - 37
1.04	0.02	0.044*	0.26	0.53	من 38 - 43	
0.85	-0.12	0.137	0.24	0.36	من 43 - فما فوق	
-0.10	-0.83	0.013*	0.18	-0.46	من 26 - 31	من 38 - 43
-0.02	-1.04	0.044*	0.26	-0.53	من 32 - 37	
0.15	-0.48	0.299	0.16	-0.17	من 43 - فما فوق	
0.02	-0.61	0.066	0.16	-0.30	من 26 - 31	من 43 - فما فوق
0.12	-0.85	0.137	0.24	-0.36	من 32 - 37	
0.48	-0.15	0.299	0.16	0.17	من 38 - 43	

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

ملحق 4: أسماء وعدد المراكز اللذين تم تعبئة الاستبيان من قبلهم.

مراكز الشرطة في الضفة الغربية (62)

- عدد مراكز في محافظة جنين (9)
- مركز شرطة مدينة - اليامون - قباطة - جلقموس - ميثلون - كفر راعي - بيت قاد - يعبد، مركز جبع.
- عدد مراكز في محافظة بيت لحم (6)
- مركز شرطة المدينة - بيت جالا - بيت ساحور - العبيدية - بيت فجار - تقوع
- عدد مراكز الشرطة في محافظة رام الله والبيرة (8)
- مركز شرطة المدينة - بير زيت - ابو فلاح - عارورة = دير غسانة - ام الشرايط - بتونيا - عين مصباح.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة قلقيلية (3).
- مركز شرطة المدينة - كفلر ثلث - كفر زيباد.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة سلفيت (3).
- مركز شرطة المدينة - فرخة - بديا.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة اريحا (3)
- مركز شرطة المدينة - العوجا - عقبة جبر.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة الخليل (12).
- مركز المدينة - دورا - يطا - السموع - بني نعيم - حلحول - نوبا - تفوح - اذنا - الحاوز - الظاهرية - سعير.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة نابلس (8).
- مركز المدينة - تل - عقربا - عصيرة الشمالية - تلفيت - بزاريا - بيت فوريك - عوريف.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة (طوباس) (4).
- مركز المدينة - عقابا - الفارعة - طمون.
- عدد مراكز الشرطة في محافظة طولكرم (6)
- مركز المدينة - شويكة - عتيل - بيت ليد - بلعا - علار.

ملحق 5: مقابلات مديري الادارات المتخصصة في الشرطة الفلسطينية الضفة الغربية

مديري الادارات المتخصصة في الشرطة الفلسطينية الضفة الغربية اللذين تمت مقابلتهم.

- مدير إدارة مكافحة المخدرات العميد عبد الجبار برقان، مسؤول ملف المخدرات الرائد عبدا لله عليوي 28-2-2010 الساعة العاشرة صباحا.
- مدير إدارة شؤون القوى البشرية العميد فواز داود، لاثنين 8-3-2010 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.
- مدير إدارة الحراسات العميد مصطفى الحسين، ونائبه الرائد ناصر ابو حنانه، 13-3-2010 الساعة الثامنة مساء.
- مدير إدارة العلاقات العامة والأعلام العميد يوسف عزريل، السبت 20-3-2010، الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.
- مدير إدارة شرطة السياحة والآثار العقيد مدحت العمري، ونائب مدير الرائد حسن الجمل. يوم السبت 21-3-2010 الساعة العاشرة صباحا.
- مدير إدارة التدريب العميد منير التلباني، ونائبه المقدم عبد الحكيم ابو الرب، يوم الاحد 18-4-2010 الساعة العاشرة صباحا.
- مدير إدارة الإصلاح والتأهيل العميد محمود رحال، الخميس الساعة التاسعة صباحا 29-4-2010.
- مدير إدارة المباحث الجنائية العميد جبر عصفور، ونائبه العقيد إبراهيم أبو عين، مدير دائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية، الرائد علي هلال 8-6-2010، الساعة العاشرة صباحا.
- مدير إدارة المرور المقدم وضاح عزامطة، ونائب المدير الرائد أبو زنيد، يوم السبت، 19-6-2010 الساعة الواحدة والنصف.
- مدير إدارة العمليات المركزية العقيد غازي عصفور، الرائد نبيل عسراوي يوم الاثنين 28-6-2010، الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.
- مدير إدارة المظالم وحقوق الإنسان المقدم ردينة بني عودة، الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء، 29=6-2010.
- مدير إدارة الشؤون الإدارية العقيد رشيد حمدان، 1-9-2010، الساعة الحادية عشر ظهرا.

- مديرة إدارة حماية الأسرة والطفل المقدم وفاء معمر، 2010-9-30، الساعة الواحدة ظهرا.
- العميد ماجد هوارى مدير الفريق الفلسطيني في وحدة التخطيط الاستراتيجي، وزارة الداخلية الفلسطينية. 2010-3-13 الساعة السادسة مساء.

ملحق 6: ملحق المقابلات

مديري شرطة مديريات الشرطة الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية اللذين تمت مقابلتهم.

- مقابلة مع نائب مدير عام الشرطة العميد جهاد المسمي 2010/12/6 الاثنين الساعة الحادية عشر.
- مقابلة مع المقدم خالد التميمي مدير شرطة محافظة بيت لحم، يوم الخميس، الساعة العاشرة والنصف 1-4-2010.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة جنين المقدم محمد تيم يوم الثلاثاء 6-4-2010 الساعة الحادية عشر، قبل الظهر.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة نابلس المقدم عمر البزور، والرائد ياسر أبو حنانه نائب مدير شرطة المحافظة، 1-5-2010 يوم السبت.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة طوباس المقدم مقداد سليمان الساعة الحادية عشرة، يوم السبت 8-5-2010.
- مقابلة مع السيد العقيد رمضان عوض مدير شرطة محافظة الخليل التاريخ 13-5-2010.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة سلفيت المقدم علاء شلبي يوم الأربعاء 19-5-2010 الساعة الحادية عشر قبل الظهر.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة قلقيلية المقدم موسى يدك يوم السبت 22-5-2010 الساعة التاسعة.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة طولكرم المقدم معروف البربري 30-5-2010 الساعة العاشرة صباحا.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة رام الله والبيرة المقدم ياسر الفاهوم، يوم الأربعاء، الساعة الثامنة مساء. 2-6-2010.
- مقابلة مع مدير شرطة محافظة أريحا المقدم محمود صلاح الدين، يوم السبت، 11-9-2010 الساعة العاشرة صباحا.

ملحق 7: أسماء الجمعيات

الجمعيات التي شاركة في تعبئة الاستبيان

نابلس

- مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة
- جمعية الشبان المسيحيين
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات
- جمعية ضحايا التعذيب
- جمعية تنمية المرأة العاملة

طولكرم

- جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية
- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
- جمعية الشبان المسيحيين
- جمعية دار اليتيم العربي
- جمعية رعاية شؤون الطلبة
- جمعية المرأة العاملة
- الجمعية النسائية الخيرية.

جنين

- جمعية الشبان المسيحية.
- جمعية بيت المسنين.
- جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية.
- جمعية المهارات النسوية.
- جمعية اصدقاء المريض.
- جمعية رعاية اليتيم.

- جمعية مزارعي جنين.
- جمعية جنين الخيرية.

قلقيلية

- جمعية المرابطات الخيرية.
- منتدى شارك الشبابي.
- جمعية الإغاثة الزراعية.
- جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية.
- مؤسسة ابداع.
- جمعية الانقاذ الخيرية.

طوباس

- جمعية طوباس الخيرية
- جمعية سارة النسوية لرعاية الاطفال
- المركز العربي للتطوير الزراعي
- جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني

بيت لحم

- مركز حماية المرأة والأسرة
- مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة
- مركز تنمية المرأة والإعلام.
- مركز نور الشرق الثقافي.
- مركز السلام بيت لحم.
- جمعية الفنيق.
- جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.
- الاغاثة الطبية.

أريحا

- الإغاثة الزراعية
- جمعية البر بالأيتام
- جمعية سيدات أريحا الخيرية
- الهلال الأحمر الفلسطيني
- جمعية الشابات المسيحيات

الخليل

- المستقبل للصحافة والإعلام
- مركز التنمية والتأهيل
- جمعية الشبان المسيحيين
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات
- رابطة الشباب الدوليين
- المركز الفلسطيني للاتصال والدراسات التنموية
- اتحاد المعاقين
- مركز إسعاد الطفولة
- ارض الإنسان سويسرا
- مركز التدريب والتعليم المجتمعي
- شركاء في التنمية المستدامة
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
- مركز ضحايا التعذيب
- جمعية الإغاثة الطبية
- جمعية التنمية الزراعية
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

سلفيت

- جمعية نساء حارس للعمل الاجتماعي

- جمعية الوفاء لرعاية المسنين
- جمعية ياسوف النسائية
- شركاء في التنمية المستدامة
- جمعية مردا للتنمية

رام الله والبييرة

- جمعية الشباب المسيحيين
- تعاون لحل النزاعات
- جمعية المرأة العاملة
- جمعية تنمية المرأة الريفية
- طاقم شوؤن المرأة
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
- الإغاثة الزراعية
- المركز الفلسطيني لقضايا في السلام والديمقراطية
- مركز المرأة الفلسطيني للأبحاث والتوفيق
- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
- مؤسسة جهود.
- مركز الدراسات والبحوث الامنية.
- بانوراما.
- شبكة المنظمات الاهلية.
- شمس.
- مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان.
- جمعية بلد للتنمية.
- جمعية الاتحاد النسائي العربي.
- جمعية لجان العمل الصحي.
- مؤسسة امان.
- مؤسسة مفتاح.
- مؤسسة تامر.

- النهضة النسائية
- جمعية الريف للتنمية.
- مؤسسة فاتن للاقراض والتنمية.
- مؤسسة اصالة.

تم استثناء النقابات المهنية والقوى والأحزاب السياسية، لأنها تعنى بالدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
150استمارة الاستبيان	1
157اسئلة المقابلات	2
158نتائج العينة الديموغرافية	3
180اسماء وعدد المراكز اللذين تم تعبئة الاستبيان من قبلهم	4
181مقابلات مديري الادارت المتخصصة في الشرطة الفلسطينية الضفة الغربية	5
183ملحق المقابلات	6
184اسماء الجمعيات	7

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
77توزيع المبحوثين بحسب الجنس	1.3
78المستوى التعليمي لعينة الدراسة	2.3
79الفئة العمرية لعينة الدراسة	3.3
80سنوات الخدمة لعينة الدراسة	4.3

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
72	الإدارات المتخصصة في الشرطة الفلسطينية.....	1.3
72	مدریات الشرطة.....	2.3
75	محاور أسئلة استبانة الدراسة: الجزء الثاني.....	3.3
75	جدول يبين خصائص العينة الديمغرافية.....	4.3
76	توزيع المبحوثين بحسب الجنس.....	5.3
77	المستوى التعليمي لعينة الدراسة.....	6.3
79	الفئة العمرية لعينة الدراسة.....	7.3
80	سنوات الخدمة لعينة الدراسة.....	8.3
84	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.....	1.4
86	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني.	2.4
89	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال السياسي والقانوني.	3.4
90	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الأمني.....	4.4
93	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي.....	5.4
95	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي (تابع 1).	6.4
96	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات المجال الاجتماعي (تابع 2).	7.4
98	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال التنمية الاقتصادية... (تابع 1).....	8.4
100	المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لفقرات مجال التنمية الاقتصادية (تابع 1).....	9.4
102	متوسطات الحسابية والنسبة المئوية لمجالات استمارة الدراسة حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي؟.....	10.4
103	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية.....	11.4
104	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية.....	12.4

105	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية.....	13.4
106	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية.....	14.4
107	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.....	15.4
108	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.....	16.4
108	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني.....	17.4
109	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني.....	18.4
110	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.....	19.4
111	نتائج اختبار (Correlations) لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني.....	20.4
113	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني	21.4

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	إقرار
ب	شكر وتقدير
هـ	تعريفات
ز	الملخص بالعربية
ح	الملخص بالانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة
1	1.1 مقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 مبررات الدراسة
3	4.1 أهمية الدراسة
4	5.1 أهداف الدراسة
5	6.1 أسئلة الدراسة
5	7.1 فرضيات الدراسة
8	8.1 حدود الدراسة
9	9.1 محددات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	1.2 المقدمة
11	2.2 تعريف الشرطة الفلسطينية
12	3.2 الأسس المهنية التي تعتمد عليها المؤسسة الشرطية
13	4.2 رؤية الشرطة الفلسطينية

13	رسالة الشرطة الفلسطينية.....	5.2
14	القيم.....	6.2
14	الأهداف الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية.....	7.2
14	اختصاصات وواجبات المؤسسة الشرطة.....	8.2
16	الإطار القانوني للشرطة الفلسطينية.....	9.2
16	قانون أخلاق الشرطة.....	10.2
17	حق الاحتجاز.....	11.2
17	وظائف المؤسسة الشرطة.....	12.2
18	الضبط الإداري.....	13.2
19	الضبط القضائي.....	14.2
19	المهام الشرطة ذات العلاقة بالجانب الأمني في مجال الاقتصاد.	15.2
22	المهام الشرطة ذات العلاقة بالجانب الأمني في المجال السياسي والقانوني.....	16.2
23	المهام الشرطة ذات العلاقة بالجانب الأمني في مجال المسؤولية الاجتماعية.....	17.2
26	نشأة الشرطة.....	18.2
28	الإدارات العامة المتخصصة في الشرطة الفلسطينية.....	19.2
29	إدارة المرور.....	1.19.2
31	إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل.....	2.19.2
32	إدارة حماية الأسرة و الطفل في الشرطة.....	3.19.2
32	الشؤون الإدارية.....	4.19.2
33	إدارة الموارد البشرية.....	5.19.2
33	إدارة السياحة والآثار.....	6.19.2
34	إدارة المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية.....	7.19.2
36	ادارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية.....	8.19.2
38	إدارة التدريب في الشرطة الفلسطينية.....	9.19.2
40	إدارة الحراسات في الشرطة الفلسطينية.....	10.19.2
41	إدارة المظالم و حقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية.....	11.19.2
42	ادارة العلاقات العامة والإعلام.....	12.19.2
43	إدارة العمليات المركزية.....	13.19.2

43	علاقة الشرطة بمؤسسات المجتمع المدني وطبيعة المساعدة المقدمة لها.....	20.2
49	تعريف مفهوم المجتمع المدني.....	21.2
51	نشأة المجتمع المدني.....	22.2
52	التنمية.....	23.2
54	مضامين التنمية.....	24.2
55	التنمية في فلسطين.....	25.2
58	مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.....	26.2
59	ملامح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ما قبل اوسلو، وابان أوسلو	27.2
61	وظائف مؤسسات المجتمع المدني.....	29.2
61	تقسيم منظمات المجتمع المدني في فلسطين.....	30.2
62	معوقات المجتمع المدني الفلسطيني.....	31.2
62	مقومات المجتمع المدني.....	32.2
63	الدراسات والأدبيات السابقة	33.2
70	الفصل الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها.....	
70	منهج الدراسة.....	1.3
70	مجتمع الدراسة.....	2.3
71	عينة الدراسة.....	3.3
72	أدوات الدراسة.....	4.3
73	طريقة تحليل أسئلة المقابلة.....	5.3
74	صدق الأداة (تحكيم الاستبانة).....	6.3
74	ثبات أداة الدراسة.....	7.3
75	محاور الدراسة.....	8.3
75	خصائص عينة الدراسة.....	9.3
81	اجراءات تطبيق الدراسة.....	10.3
81	الأدوات والمعالجة الإحصائية.....	11.3

83	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.....	
83	تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال العلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تجيب على السؤال المتعلق بمجال العلاقة.....	1.4
86	تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية السياسية والقانونية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، وقد تم حساب المتوسطات والنسب المئوية لجميع فقرات الاستمارة.....	2.2
90	تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالمجال الأمني: والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بالمجال الأمني.....	3.4
93	تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية الاجتماعية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بمجال التنمية الاجتماعية.....	4.4
98	تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بمجال التنمية الاقتصادية، والتي تجيب على السؤال المتعلق بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي من وجهة نظر مدراء المؤسسة الشرطية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية بمجال التنمية الاقتصادية.....	5.4
101	خلاصة النتائج المتعلقة بدور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي؟.....	6.4
102	تقديرات المؤسسة الشرطية.....	7.4
103	تقديرات مؤسسات المجتمع المدني.....	8.4

103	الفرضية الأولى: لا فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.....	9.4
104	الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والقانونية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.....	10.4
105	الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.....	11.4
105	الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.....	12.4
106	الفرضية الخامسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.....	13.4
107	الفرضية السادسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.....	14.4
108	الفرضية السابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.....	15.4
109	الفرضية الثامنة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة	16.4

	الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الأمني تعزى لمتغير مؤسسة الشرطة.....	
110	الفرضية التاسعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير مؤسسات المجتمع المدني.....	17.4
111	الفرضية العاشرة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والعلاقة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغير المؤسسة الشرطية.....	18.4
112	النتائج المتعلقة بمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة:	19.4
112	مجال التنمية السياسية والقانونية، للمؤسسة الشرطية، ومؤسسات المجتمع المدني.....	20.4
115	مجالات أسئلة المقابلات.....	21.4
118	محور أسئلة المقابلة.....	22.4
119	دور الشرطة في التنمية الاقتصادية.....	1.22.4
120	المجال السياسي والقانوني.....	2.22.4
121	الضبط الإداري.....	3.22.4
122	دور الضبط القضائي.....	4.22.4
123	المجال الاجتماعي.....	5.22.4
124	الاستنتاج.....	23.4
127	نتائج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية.....	24.4
129	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	
129	مقدمة.....	1.5
133	معيقات العمل في المؤسسة الشرطية.....	2.5
134	نتائج الأدوار التي تؤديها المؤسسة الشرطية وانعكاساتها على	3.5

135المواطن و المجتمع	4.5
التوصيات	
138المراجع	
189فهرس الملاحق	
190فهرس الاشكال	
191فهرس الجداول	
193فهرس المحتويات	